بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

رسالة ماجستير بعنوان

# مشاريع التشغيل ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة مقارنة للمستفيدين من مشاريع صندوق التنمية والتشغيل وهيئة التشغيل في كلٍ من الأردن وسوريا

# Employment projects &their Role in Economic and Social Development Comparative study between Jordanian Employment and Development Fund and Syrian Employment Corporation stakeholders

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع

إشراف

**أ.د: عبد العزيز خزاعله**

إعداد الطالبة

**عائشة حسن قرعوش**

الرقم الجامعي

٢٠٠٥٧٧٠٠١٣

٢٠٠٨/٢٠٠٧

# قرار لجنة المناقشة

رسالة ماجستير بعنوان

**مشاريع التشغيل ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**
**دراسة مقارنة للمستفيدين من مشاريع صندوق التنمية والتشغيل وهيئة التشغيل**
**في كلٍ من الأردن وسوريا**

Employment projects & their Role in Economic and Social Development
Comparative study between Jordanian Employment And Development Fund and Syrian Employment Corporation stakeholders

**قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع**

**إعداد الطالبة: عائشة حسن محمد ديب قرعوش**

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 11/ربيع الأول/ 1428هـ الموافق لـ 2008/3/19م

**لجنة المناقشة**

أ.د. عبد العزيز علي خزاعلة............... رئيساً ومشرفاً..................................

أ.د. عبد الخالق يوسف ختاتنة.................. عضواً..................................

د. سماح سالم عوض سالم..................... عضواً..................................

أ.د. محمد عبد المولى الدقس.................. عضواً..................................

# إهــداء

أتقدم بهذا الجهد العلمي المتواضع هدية لا ترقى لمستوى المُهدى إليــه إلى وطــني الحبيب سوريا العروبة والإسلام، سوريا قلب العروبة النابض وقلعة الصمود والتــصدي وآخر قلاع الكبرياء العربي.

كما أتقدم بهذا العمل إلى والدي الذي زرع في قلبي حب العلم وإلى والدتي الــتي سهرت الليالي على راحتي وتجرعت المر لأجلي وإلى ولدي الحبيب تميم الذي رافقني منــذ أن خلق في مشوار دراسة الماجستير الذي أكلله بهذه الرسالة، وإلى كل مــن وقــف إلى جانبي سنداً وعوناً.

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل مع خالص حبي واحترامي

والله ولي التوفيق

الباحثة: عائشة حسن قرعوش

## شكر وتقدير

أتقدم بداية بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والعرفان إلى المربـي الفاضـل الأسـتاذ الدكتور عبد العزيز خزاعلة الذي شرفني بقبول الإشراف على هذا الجهد الأكاديمي المتواضع وأقدر له كل ملاحظاته وتوجيهاته الغالية على قلبي في سبيل إتمام هذا العمل.

وأتوجه بوافر التقدير لأعضاء لجنة المناقشة الأكارم الذين تكبدوا عناء قـراءة هـذه الدراسة ومراجعتها وتصويبها.

كما أشكر جميع من أسدى إلي معروفاً أو عوناً في عملي هذا في كـل مـن الأردن وسوريا وأخص بالذكر العاملين في صندوق التنمية والتشغيل في المملكة الأردنيـة ومـنهم الدكتور علي الظاهر الغزاوي المدير العام للصندوق والسيدة لارا حديد والسيد فراس العبد الله مدير فرع الشمال، والعاملين في الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في سوريا وأخص منهم الأستاذ أحمد خليل مدير المشروعات في الإدارة العامة بدمشق والمهندس سعد خربطلي مدير فرع الهيئة في محافظة إدلب.كما أشكر كل من الأستاذ الدكتور محمد الطراونـة مـن جامعة اليرموك والدكتور حسن جبران من سوريا

# فهرس المحتويات

**المحتويات**

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|

## فهرس الجداول

| الجدول | العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|---|

## الملخص باللغة العربية


هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مشاريع التشغيل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال متابعة وتقييم مشاريع التشغيل الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في الأردن، وهيئة التشغيل في سوريا ورصد التجربتين السورية والأردنية في مجال التمويل الصغير. وقد سعى هذا البحث لتوضيح عددٍ من النقاط تتمثل في بيان دور هذه المشاريع في العمل على تحسين دخل المستفيدين، والحد من الفقر، ودعم المرأة وتمكينها لأخذ مكانها الطبيعي الذي يضمن لها حقوقها، ويضعها على طريق العمل البناء والفعال لمشاركة الرجل في تحقيق التنمية، كما سعت هذه الدراسة إلى معرفة العراقيل التي تواجه هذه المشاريع في سبيل إيجاد أفضل السبل لإنجاحها.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة صممت استبانة تم من خلالها إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة المتمثل في جميع المستفيدين من المشاريع الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في مدينة إربد الأردنية وجميع المستفيدين من المشاريع الممولة من قبل هيئة التشغيل في مدينة إدلب السورية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٢ -٢٠٠٦) واستخدم برنامج (SPSS) لاستخلاص النتائج. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها مساهمة هذه المشاريع في الحد من البطالة ومحاربة الفقر ودعمها للمرأة للمساهمة إلى جانب الرجل في عملية التنمية، وقدمت هذه الدراسة عدداً من التوصيات الأكاديمية والعملية انطلاقا مما قد وصلت إليه من نتائج.

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

عملت الدول النامية منذ استقلالها على النهوض بمجتمعاتها واللحاق بركب الدول المتقدمة، خلال عقود من العمل المضني الساعي لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، معتمدة في توجهها التنموي على نماذج واستراتيجيات تنموية مطبقة في عدد من الدول، وكثيراً ما كانت هذه الإستراتيجيات لا تتلاءم مع بيئة هذه البلدان. الأمر الذي أدى إلى فشل معظم تلك المحاولات، وتعثر مسيرة التنمية، وتراجع النمو الاقتصادي، وتزايد حجم البطالة، وتمدد شريحة الفقراء، وتدني مستوى المعيشة، وتوسع الهوة بينها وبين المجتمعات المتقدمة بصورة أكثر تسارعاً ولعل ذلك يعد نتيجة طبيعية لتطبيق البرامج، والسياسات المحلية والمستوردة من الخارج دون مواءمتها مع واقع المجتمع، فالمفهوم أو النموذج الذي تتطلبه تلك المجتمعات (النامية) لابد أن يحتوي على المضمون السليم الذي يستند إلى رؤية تنموية واقعية قائمة على ضرورة تفعيل الموارد والإمكانيات الذاتية، ويراعى فيه حاضر الأمة، ومستقبلها كما يستهدف في الأصل ضمان أمن واستقرار الإنسان، وتحقيق ما يصبو له من الحياة الكريمة.

لذلك كان لابد من تبني المفهوم الذي يتلاءم مع ظروف وإمكانيات تلك المجتمعات، وبما يلبي متطلباتها المستهدفة، ويعمل على استنهاض مواردها الذاتية، ويفعّل شراكة أفراد المجتمع كمساهمة ذاتية قليلة التكلفة، وبالذات شراكة المرأة والفئات المهمشة (الفقراء) في عملية التطوير كإستراتيجية ملائمة لدفع عملية التنمية من أجل تعزيز فرص النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل دائمة ومؤقتة لتغطية قصور الدولة وبالذات بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال خلق شراكة فاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص.

وعلى الصعيد العالمي فقد تضافرت جهود المجتمع الدولي للدفع بعملية التنمية في البلدان النامية من أجل مكافحة الفقر، وتحسين مستوى المعيشة باعتبار ذلك هدفاً إستراتيجياً يسعى الجميع إلى تحقيقه، حيث تصدر القضاء على الفقر و تفعيل شراكة الفئات المهمشة قائمة الأهداف التنموية للألفية الثالثة بما يعكس تطلعات أمم العالم لحياة كريمة ومستقبل أفضل، وقد اتخذت مؤسسات التنمية الدولية والإقليمية من أهداف الألفية نبراساً تهتدي به، وشعاراً تعمل من أجل تحقيقه لبلوغ وتعزيز مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة .

وفي الوقت الراهن أصبحت مشاريع التشغيل توجهاً سائداً حيث درجت المنظمات، والمؤسسات العاملة في مجال التنمية على تضمين سياساتها وبرامجها هذه المشروعات نظراً لما أثبتته من قدرة على أن تكون الأداة الأقوى والأكثر فاعلية في الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي، والحد من انتشار الفقر، وتحسين مستوى المعيشة. حيث تعتبر مشروعات التشغيل إحدى الركائز الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في زيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي المساهمة برفع المستوى المعيشي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. من هنا أصبح من الضروري العمل على تشجيع إقامة مثل هذه المشاريع فضلا عن تدعيم القائم منها من خلال توفير البنية التحتية اللازمة، وتوفير البيئة التسويقية المناسبة، وتوفير مصادر لتمويل هذه المشاريع لتمكين هذه المشاريع من النمو والتطور لكي تقوم بدورها المنشود في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس أثارها على مختلف أفراد المجتمع بشكل إيجابي.

وقد حظيت مشروعات التشغيل باهتمام واسع وكبير من قبل صانعي السياسات التنموية وخبراء التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم، وخاصة الدول النامية، باعتبارها أداة فاعلة لتحقيق التنمية، ولمكافحة الفقر والبطالة، ووسيلة لإعادة توزيع الدخل، وتوظيف مدخرات صغار

المستثمرين واستغلال الموارد المحلية، وتلبية جزء من احتياجات السوق المحلية خاصة من السلع التي يمكن إنتاجها بشكل اقتصادي ومقبول.

ففي الدول النامية تعتبر مشاريع التشغيل أداة أساسية فعالة لتحقيق التنمية، حيث ينظر إليها في البداية على أنها صناعة تقوم على حجم صغير من رأس المال والعمالة والتكنولوجيا، وهي بذلك حل يناسب الواقع البسيط لمقومات وإمكانات هذه البلدان كما أن هذه المشروعات مهيأة للانتقال إلى حجم أكبر إذا ما توافر لها الاستمرارية والنمو نتيجة قدرتها على تقديم منتج قادر على المنافسة في الأسواق وسد حاجات المستهلكين بحيث يكون في سلسلة مترابطة ومتتابعة من الأنشطة تشد بعضها بعضاً.

وقد عملت كلٌ من الأردن وسوريا – شأنهم شأن بعض الدول النامية – وفق هذا المفهوم على دعم وتنشيط مشروعات التشغيل باعتبارها آلية عمل تنموي يسهم به أفراد المجتمع وخاصة الأجيال الشابة وما يحقق ذلك من تشاركية حقيقية بين قطاعات المجتمع ويوسع من شريحة القوى العاملة الفاعلة على الصعيد التنموي ويخفف بذلك من قوة العمل المتعطلة ويحارب ظاهرة الفقر التي تتسبب في الكثير من الآفات الاقتصادية والاجتماعية.

وتتطرق هذه الدراسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تتحقق من مشروعات التشغيل الممولة من قبل كلٍ من صندوق التنمية والتشغيل في المملكة الأردنية الهاشمية وهيئة التشغيل في الجمهورية العربية السورية من خلال المستفيدين من قروض هاتين المؤسستين.

وفي سبيل ذلك قسمت هذه الدراسة إلى عدد من الفصول خصص الفصل الأول منها كمدخل للدراسة، يشمل مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، والتعريفات النظرية والإجرائية،

وتساؤلات الدراسة، وأهم الدراسات السابقة التي تناولت مشاريع التشغيل ودورها في تحقيق عدد من الآثار.

أما الفصل الثاني فيخصص لمشاريع التشغيل والتنمية. أما الفصل الثالث فيخصص لدراسة واقع مشاريع التشغيل في كلٍ من الأردن وسوريا، ويعرج على دور صندوق التنمية والتشغيل في دعم هذه المشروعات في الأردن وإنجازات الصندوق في هذا المجال وكذلك هيئة التشغيل ودورها المشابه الذي تلعبه في سوريا والإنجازات التي حققتها في هذا المجال.

وأما الفصل الرابع فيعالج إجراءات الدراسة المنهجية المتبعة في إعداد البحث.

ويتضمن الفصل الخامس نتائج الدراسة ومناقشتها و التوصيات وأختم هذه الدراسة بخاتمة مناسبة.

# الفصل الأول

# المدخل إلى الدراسة

# الفصل الأول

## المدخل إلى الدراسة

تعتبر مشاريع التشغيل من الظواهر الاقتصادية، والاجتماعية التي بدأت الكثير من الدول بوضعها في خططها الإستراتيجية كأسلوب عمل تهدف من خلاله إلى تحقيق عدد من أهداف التنمية الشاملة، وذلك عبر توفير فرص العمل للراغبين بها دون إثقال كاهل الأجهزة الإدارية بجيش الموظفين الذي بدأت التكنولوجيا، والتقنية الصناعية تتجه نحو التقليل من أعداده مع إدخال الأجهزة الحديثة والآلية إلى مجمل القطاعات الصناعية مما خفف الطلب على الأيدي العاملة. وفي ظل هذا التوجه كان لا بد من مواجهة النمو السكاني بنمو اقتصادي يستوعب وفود الشباب القادم حديثاً إلى سوق العمل، وما يستتبع ذلك من آثار اجتماعية سلبية في حال عدم توجيه هذه الطاقات الوجهة الصحيحة تلافياً لتزايد البطالة في المجتمع التي تخلق تبعات اجتماعية، وسياسية تؤثر على قوة المجتمع ككل.

وفي هذا السياق برزت مشاريع التشغيل كوسيلة ناجحة لدفع طالبي العمل نحو أخذ المبادرة بأنفسهم، والتخطيط الفردي كلٌّ حسب وضعه ليعمل لمنفعته. الأمر الذي جعل من هذه المشاريع حالة دراسية تستحق المتابعة، والدراسة بهدف تطوير آليات تطبيقها بشكل يوائم متطلبات المجتمع بما يحقق تطبيقاً أمثل للسياسات الاجتماعية التي تعمل الحكومات المتعاقبة على رسمها وتنفيذها.

وتعمل كلٌّ من سوريا والأردن، على تطبيق سياسات اجتماعية تسعى لمواجهة الآثار الاجتماعية، والاقتصادية السلبية التي تصيب المجتمعات جراء ارتفاع معدلات البطالة، وازدياد مستوى الفقر، وتوسع شريحة الفقراء، وما يخلق تالياً من وضع يصيب القاعدة الإنتاجية للدولة

ككل وفي هذا الإطار بدأت الأردن بتطبيق سياسة التمويل الصغير للعاطلين عن العمل لدفعهم نحو بناء مشاريع خاصة بهم ليتحولوا إلى قوة منتجة، وسارت سوريا على النهج ذاته.

وبناءً على ما سبق كان من المشجع للباحثين الاجتماعيين، والاقتصاديين على السواء العمل على دراسة ومتابعة هذه المشاريع، ورصد الآثار التي يمكن أن تحققها في المجتمع وفي هذا الإطار سعى هذا البحث لرصد، ومتابعة مشاريع التشغيل في كلٍ من الأردن وسوريا بالبحث والدراسة من أجل السعي لاختبار مقومات النجاح فيها، والعمل على تفعيلها ومحاولة تطبيق الأسلوب المقارن بهدف الاستفادة من أكثر من تجربة، وملاحظة نقاط القوة فيها للعمل على تسديد الخطوات الخاطئة، وتطوير الخطوات الناجحة والاستمرار في النجاحات المتحققة من خلال تحديد مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، والتعريفات النظرية والإجرائية، وتساؤلات الدراسة، وأهم الدراسات السابقة التي تناولت مشاريع التشغيل ودورها في تحقيق عدد من الآثار

**مشكلة الدراسة**

تعتبر مشروعات التشغيل ظاهرة اقتصادية واجتماعية حازت على اهتمام الحكومات كأداة لرفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب فتحولت هذه الظاهرة إلى برامج وإستراتيجيات مطبقة في كثير من دول العالم خاصة الدول النامية. وهذا ما دفع الباحثين للاهتمام بدراسة هذه المشروعات باعتبارها أسلوب عمل لإدارة أزمات التنمية المتمثلة في اتساع دائرة الفقر كدراسة محمد الزرقون وآخرون حول أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لمحاربة الفقر[1].

[1] زرقون، محمد وبن نوى؛ مصطفى وعجيلة؛ محمد. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لمحاربة الفقر في ظل ظاهرةالعولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر. مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٠٠٧.

أو دور هذه المشاريع في محاربة البطالة، والحد من الفقر كما في دراسة بركات الشناق التي تناولت دور مشاريع الأسر المنتجة في الحد من الفقر والبطالة.[١] أو الدور الذي تلعبه هذه المشاريع في دعم الاقتصاديات الوطنية وزيادة الإنتاج الصناعي كما في دراسة أرشد التميمي حول مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني[٢] أو مساهمتها في دعم وتمكين المرأة كما في دراسة راضي العتوم حول دور القروض الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية[٣].

وعموماً لا تخرج هذه الدراسة عن السياق. حيث تتناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشاريع التشغيل. ولكن هذه المرة في بلدين معاً فتعالج دور مشاريع التشغيل الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في الأردن وهيئة التشغيل في سوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.وفي هذا السياق تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول التساؤل التالي:

ما دور مشاريع التشغيل الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في الأردن وهيئة التشغيل في سوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

## أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة كونها من أوائل الدراسات المقارنة في ما يخص مشاريع التشغيل في كلٍ من الأردن وسوريا فهي ترصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتحققة

---

[1] الشناق، بركات. دور مشاريع الأسر المنتجة الممولة من وزارة التنمية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة للأسر المستفيدة في محافظة إربد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك،٢٠٠٧.

[2] التميمي، أرشد فؤاد مجيد. مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني – دراسة تطبيقية، مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات، ٢٠٠٧.

[3] العتوم، راضي. دور القروض الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية، مجلة السكان والتنمية، العدد السادس، ٢٠٠٠.

للمستفيدين من المشاريع الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في الأردن و هيئة التشغيل في سوريا كما تعمل على تبيان الآثار المتحققة في كلا البلدين علّ ذلك يعود بالفائدة لأحدهما من تجربة الآخر.

كما تزداد أهمية هذه الدراسة باعتبارها من أوائل الدراسات الأكاديمية التي تناولت مشاريع هيئة التشغيل في سوريا.

وتتجلى هذه الأهمية بوضوح فيما يتصل بالبحث كونها من أوائل الدراسات التي عملت في حقل التمويل الصغير ومشاريع التشغيل كألية تنموية في إطار السياسة العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، كما أن المجتمع السوري يواجه مشاريع التشغيل كظاهرة جديدة عملت الحكومات على دعمها. وجاءت هذه الدراسة تسعى لبيان آثار هذه المشاريع على تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وكذلك تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي عملت على إجراء مسح ميداني فكانت ثاني دراسة تجرى في سوريا وتعتبر الأول من نوعها في مدينة إدلب.

**أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور مشاريع التشغيل الممولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على واقع هذه المشاريع في كلٍ من الأردن وسوريا.

٢- تحديد دور مشاريع التشغيل الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في الأردن و هيئة التشغيل في سوريا في محاربة البطالة.

٣- تحديد دور مشاريع التشغيل الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في الأردن و هيئة التشغيل في سوريا في تحسين الدخل للمستفيدين.

٤- تحديد دور مشاريع التشغيل الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في الأردن و هيئة التشغيل في سوريا في الحد من الفقر.

٥- تحديد دور مشاريع التشغيل الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في الأردن و هيئة التشغيل في سوريا في تمكين المرأة ودعمها.

٦- التعرف على الصعوبات التي واجهت المستفيدين من هذه المشاريع في كلٍ من الأردن وسوريا



**التعريفات النظرية والإجرائية**

**التنمية:**

هي عملية اجتماعية واعية هادفة وموجهة نحو إيجاد تحولات تؤدي إلى تكوين قاعدة اجتماعية بناءة وإطلاق الطاقات الإنتاجية الكامنة في المجتمع يتحقق بموجبها تزايد منتظم في إنتاجية الفرد، وقدرات المجتمع في إطار من العلاقات الاجتماعية. وهي كذلك عملية تحول هيكلي حضاري يتطلب نمواً كمياً وإرادياً مستمراً، وهي مرتبطة بالإنسان وإشباع حاجاته المادية والمعنوية فالإنسان هو أساس التنمية وهدفها وغايتها وبدون الإنسان تظل التنمية عملية قاصرة متعثرة[1]

وتُعرف التنمية في هذه الدراسة على أنها: هدف لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن، وذلك بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع.

[1] الحوت، علي. أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار الحكمة: طرابلس، ١٩٩١، ص ٦١- ٦٢ بتصرف.

**التنمية الاقتصادية**

هي عملية الانتقال من وضع التخلف إلى وضع التقدم. فهي تعني إحداث تغييرات جوهرية في الهياكل الاقتصادية للمجتمع بهدف خلق معدلات نمو متزايدة للاقتصاد القومي إلى جانب التغييرات اللازمة للنمو الاقتصادي.[1]

ويعتبر الدكتور محمد العمادي أن أفضل تعريف للتنمية هو ذلك الذي يعتبر أنها «العملية التي يتم بموجبها تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي لاقتصاد معين خلال فترة طويلة من الزمن»[2] فهي عموماً العملية التي يتحقق من خلالها زيادة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن وتحدث التنمية الاقتصادية من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة وكذلك إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء. والتنمية الاقتصادية وفق ذلك تنطوي على عدد من العناصر أهمها: [3]

١- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

٢- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.

٣- أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

٤- إحداث تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي وتوسيع نطاق الطاقة الإنتاجية

٥- إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

وفي ضوء هذه الدراسة تُعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تهدف إلى تحقيق دخل ثابت للأفراد وتحسين مستوى معيشتهم وتأمين فرص العمل لهم.

[1] ثابت، ناصر. التنمية والتغيير الاجتماعي وتطبيقات على مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، مكتبة الإمارات: العين، ١٩٨٣، ص ١٤.

[2] العمادي، محمد. التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة: دمشق، ١٩٦٩، ص ٢١.

[3] عجمية، محمد وناصف؛ إيمان. التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، منشورات كلية التجارة: جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٧٦-٧٨.

## التنمية الاجتماعية

تُعرف التنمية الاجتماعية بأنها: التغيير الحضاري المقصود والمخطط والذي يتناول كل جوانب الحياة المادية والبشرية في إطار المجتمع القومي وكذلك كل ما يتصل بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك التي تحكم اتجاهات الأفراد بما يحقق استيعاب أكثر للطاقات وتنميتها في سبيل رفع المستوى الاجتماعي واطراد نموه لمقابلة الاحتياجات المنظورة والمتزايدة للجماعات والأفراد.[1]

وكما تُعرف كذلك بأنها «عملية رسم الأهداف الشاملة للمجتمع وفق الموارد المتاحة مادية كانت أو بشرية، بغية الوصول إلى حجم معين من التغيرات البنائية والوظيفية، يكون له أثره في وصول المجتمع إلى قدر معين من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية».[2]

وفي هذه الدراسة يمكن تعريف التنمية الاجتماعية على أنها:العملية التي تحاول تنمية الطاقات البشرية وحسن استثمارها وزيادة فاعلية المشاركة الشعبية في الجهود التي تبذلها الدولة وذلك عن طريق مجموعة من المشاريع التي تمولها لأفراد المجتمع لتكون نفعاً لهم، كما أنها تحاول الوصول بالإنسان إلى مستوى أفضل اقتصادياً واجتماعياً وزيادة فاعليته في أداء دوره الوظيفي في مجتمعه.

**هيئة التشغيل:** هي المؤسسة الحكومية السورية التي قامت بموجب القانون رقم ٧١ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٨ بهدف تقديم التمويل اللازم للأفراد بغرض إقامة مشاريع صغيرة خاصة بهم و

---

[1] أبو كريشة، عبد الرحيم. دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٤١.

[2] عيد، حسن. دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٦١.

كانت تعرف آنذاك بهيئة مكافحة البطالة. ونص القانون على تحديد فترة زمنية لعملها انتهت بصدور القانون رقم (٣٩) بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤ فتمت وفق ذلك تصفية أعمالها وإنشاء مؤسسة بديلة ترث كل أصولها تُعرف باسم الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات.[١]

وفي ضوء هذه الدراسة تُعرف الهيئة على أنها المؤسسة الحكومية التي تعمل على إقراض الأفراد لمساعدتهم على إنشاء مشاريع صغيرة خاصة بهم بهدف الحد من البطالة ومحاربة الفقر وصولاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا.

**صندوق التنمية والتشغيل:** هو مؤسسة حكومية أردنية ولدت من رحم بنك الإنماء الصناعي عام ١٩٨٩ وحازت على شرعية قانونية من خلال القانون رقم (٣٣) لعام ١٩٩٢ الذي حدد هيكليتها وأسلوب عملها وهي تهدف إلى تقديم تمويل مناسب للأفراد بهدف إقامة مشروعات خاصة بهم وفق عدد من البرامج التي تعتمدها في سبيل ذلك.[٢]

وفي ضوء هذه الدراسة يُعرف الصندوق على أنه المؤسسة الحكومية التي تعمل على إقراض الأفراد لمساعدتهم على إنشاء مشاريع صغيرة خاصة بهم بهدف الحد من البطالة ومحاربة الفقر وصولاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

**مشاريع التشغيل:** هي المشروعات الصغيرة المنفذة في الأردن بتمويل من صندوق التنمية والتشغيل برأسمال حده الأدنى (١٥٠٠) دينار أردني وفي سوريا بتمويل من هيئة التشغيل وبرأسمال حده الأدنى (١٠٠٠٠٠) ليرة (مئة ألف ليرة سورية).

---

[1] بيانات الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات (هيئة مكافحة البطالة سابقا).
[2] التقرير السنوي لصندوق التنمية والتشغيل ٢٠٠٢، ص ١٢.

**المستفيدون من مشاريع التشغيل:** هم الأفراد الذين تلقوا قروضا من قبل كلٍ من الصندوق والهيئة بهدف إقامة مشاريع صغيرة تعود عليهم بالنفع والفائدة.

**تمكين المرأة:** هو دعم المرأة من خلال تقديم القروض لها من قبل صندوق التنمية والتشغيل في الأردن أو هيئة التشغيل في سوريا بغرض منحها فرصة مشاركة الرجل في العمل على تحقيق تنمية حقيقية في البلد اقتصادياً واجتماعياً وذلك بدفعها للعمل وأخذ المبادرة للحد من ضعف مشاركتها في القوة العاملة ومحاربة حالة البطالة التي تعاني منها بمستوى أكبر من الرجل، ومحاربة واقع الفقر الذي تتأثر به أكثر من الرجل أيضاً، ودفعها نحو بناء نفسها بمزيد من التأهيل، والمشاركة في تحمل أعباء المجتمع.

**تساؤلات الدراسة**

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما واقع مشاريع التشغيل في كلٍ من الأردن وسوريا؟

٢- ما دور مشاريع التشغيل في خلق فرص العمل المناسبة.

٣- ما دور مشاريع التشغيل في توفير دخل ثابت للمستفيدين منها ؟

٤- ما دور مشاريع التشغيل في محاربة الفقر ؟

٥- هل تسهم هذه المشاريع في دعم المرأة وتمكينها لممارسة دورها في المجتمع ؟

٦- ما هي الصعوبات التي تواجه المستفيدين من هذه المشاريع ؟

**الدراسات السابقة**

لقد أجريت العديد من الدراسات العربية المشابهة التي تناولت مشاريع التشغيل والمشروعات الصغيرة ومنها:

- دراسة خالد بن عبد العزيز السهلاوي (٢٠٠١) بعنوان (**معدل وعوامل انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية**). تناولت معدل انتشار المشروعات الصغيرة في السعودية والعوامل المؤثرة على انتشارها. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين معدل انتشار هذه المشروعات وكل من المستوى التعليمي للفرد والناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي. واعتمد في تصنيف المشروعات الصغيرة على حجم العمالة. فاعتبر المشروع الذي فيه ٣٠ عامل فأقل صغير والمشروع الذي حجم عمالته لا تزيد عن (٦٠) مشروع متوسط.

- دراسة مكرم باسيلي وطارق حسن وعمرو محمود (٢٠٠٠) التي حملت عنوان (**رؤية إستراتيجية لتفعيل دور المشروعات الصغيرة في مواجهة التحديات المعاصرة**). وقد قدمت رؤية إستراتيجية لتفعيل دور هذه المشروعات في الاقتصاد المصري.وتمحورت هذه الرؤية حول دور الإعلام في التوعية ونشر ثقافة المشروع الصغير ومنح مزايا ضريبية وتفضيلية لها.بجانب تأسيس قاعدة معلومات وبيانات عن دور المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه المشروعات هذا بالإضافة إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم بشكل يضمن انتشارها جغرافيا ونوعيا .

- دراسة علي مجيد الحمادي (٢٠٠٠) بعنوان (**واقع الصناعات الصغيرة ومبررات تطويرها من وجهة نظر إنمائية**) وقد اعتمدت الأسلوب التحليلي لمعالجة واقع الصناعات الصغيرة ومبررات تطويرها في العراق في فترة التسعينيات من القرن المنصرم. و قد أكدت نتائج هذه

الدراسة على الأهمية النسبية لهذه المشروعات في تطوير الاقتصاد العراقي واختناقاته على الرغم من أن قيمتها المضافة لا تحقق أية وفورات اقتصادية قياسا بالمشروعات الكبيرة.

- دراسة أحمد زكريا صيام بعنوان **(دور وسائل التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة** ١٩٩٩). تناولت البحث في دور وسائل التمويل المختلفة من مؤسسات تمويلية كمؤسسة الإقراض الزراعي، وبنك تنمية المدن، وبنك التنمية الصناعية، وأوصت الدراسة بأن هناك حاجة ملحة لاتخاذ أسلوب تسويقي يخص المشروعات الصغيرة وتوفير الحوافز، وضرورة تقديم الدعم الفني إلى جانب الدعم المالي لإنجاح المشروعات الصغيرة، لزيادة قدرتها التنافسية.

- دراسة عدنان فضل أبو الهيجاء بعنوان **"الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية"** (١٩٩١). وقد هدفت إلى اختبار مدى الكفاءة التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة في استخدامها للموارد الإنتاجية، وإلى اختبار القدرة النسبية لهذه الصناعات في إيجاد فرص العمل. كما هدفت أيضاً لاختبار قدرة الصناعات الصغيرة في تحقيق توزيع أوسع للدخول، وقد أظهرت هذه الدراسة باستخدام النماذج المناسبة وبإجراء التحاليل العلمية أن الصناعات الصغيرة في الأردن تتمتع بكفاءة اقتصادية واجتماعية. ووجدت هذه الدراسة أن تكلفة خلق فرصة عمل واحدة من الصناعات الصغيرة لا تتجاوز (١٠%) من تكلفتها في الصناعات الكبيرة. وخرجت الدراسة باستنتاج مفاده أن الصناعات الصغيرة تستحق الدعم والرعاية من جانب الحكومة من أجل توفير مناخ أفضل للمنافسة. ولهذا خرجت بمجموعة من التوصيات من أهمها توفير التمويل اللازم لهذه الصناعات وتشجيع إقامة مراكز بدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

- أجرت منار تيسير البطاينة (٢٠٠٤) دراسة بعنوان " **كفاءة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن**". هدفت إلى قياس كفاءة الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل إجمالي

تتمتع بكفاءة اقتصادية واجتماعية وتوصي هذه الدراسة بتشجيع إقامـة الـصناعات الـصغيرة ومحاولة إزالة الحواجز التي تحول دون نموها وتطورها، وتوفير التمويل اللازم لها كما توصي بتطوير وتنمية المؤسسة المتخصصة بتقديم القروض اللازمة لتمويل هذه المشاريع.

– أجرى كل من منصور الزين وناصر مراد عام (٢٠٠٧) دراسة بعنوان (**دور المـشروعات الصغيرة في تقليص الفقر [حالة الجزائر]**). تناولت موضوع المشروعات الصغيرة ودورها في تقليص الفقر من خلال التجربة الجزائرية بما فيها من ايجابيات و سلبيات، وذلك مـن خـلال عرض مساهمتها في خلق وظائف العمل وزيادة الناتج المحلي الخام و بالتالي تقليص الفقر، مع إفراد الجزء الأول للجانب النظري المتعلق بأهمية و ايجابيات هذه المشروعات فـي معالجـة ظاهرة الفقر، وتطور فكرة الاعتماد على هذه المؤسسات في تطوير اقتصاديات الدول النامية ، مع عرض نماذج لدول اعتمدت على هذه المؤسسات وقطعت شوطا كبيرا في طريق التنمية. أما الجزء الثاني فخصص للآليات المعتمدة لإحداث المشروعات الصغيرة مع التركيز على الحوافز و المساعدات المشجعة لهذا النوع من المشروعات في إطار تشجيع و ترقية الاسـتثمار. كمـا يتعرض هذا البحث إلى النتائج المترتبة عن إتباع و انتهاج الجزائر لهذه السياسة، وقد خلصا إلى أن الوضع لم يتحسن كثيرا ، و ينتظر سياسات و إجراءات تصحيحية لتحقيق النتائج المرجـوة من هذه السياسة.

– أجرى بركات محمود الشناق دراسة بعنوان (**دور مشاريع الأسر المنتجة الممولة من وزارة التنمية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة للأسر المستفيدة في محافظة اربـد**) (٢٠٠٧). هدفت إلى تقييم دور مشاريع الأسر المنتجة كواحد من أنواع المشاريع الصغيرة بتوليد دخول أو زيادتها للأسر المستفيدة، وكذلك إيجاد فرص عمل للمنتفعين وأسرهم وأفراد المجتمع المحلـي. وكذلك إلى تحديد طبيعة هذه المشاريع وتحديد الصعوبات والمشاكل التي تعترض طريق هـذه

المشاريع، والوقوف على واقع هذه المشاريع من حيث استمراريتها أو فشلها. وكان من أهم نتائج الدراسة ما يتعلق بمساهمة المشروع في توفير فرص عمل والحد من الفقر وهي:

١- استطاعت هذه المشاريع وبدرجة جيدة من توفير فرص عمل لأصحابها في حين كان هذا الأثر ضعيفا في قدرتها على توفير فرص عمل للآخرين.

٢- أتاحت هذه المشاريع بدرجة متوسطة الفرصة للأسر المستفيدة لاستغلال مواردها الذاتية وزيادة إنتاجيتها.

٣- استطاعت وبدرجة جيده تحسين مستوى معيشة الأسر المستفيدة.

٤- استطاعت وبدرجة جيدة من زيادة دخول الأسر المستفيدة.

٥- مكنت هذه المشاريع بدرجة بسيطة الأسر المستفيدة من تحقيق مستوى الكفاية للحاجات الضرورية.

- أجرى محمد العلايا وخالد الذيابات دراسة بعنوان (**تحليل الإنتاجية دالة الإنتاج في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن للفترة (١٩٨٣ – ٢٠٠٥)** (٢٠٠٧). هدفت إلى التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة وتحديد مزاياها وخصائصها، ثم تحليل إنتاجية هذه المنشآت بواسطة دالة الإنتاج (Cobb - Douglas). للمنشآت الصغيرة الصناعية ولمنشآت التصنيع الزراعي، أي دراسة علاقة المنشأة بأدائها الإنتاجي وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

١. تبرز أهمية الشركات – المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم – في أهميتها النسبية التشغيلية للأيدي العاملة فهي تساهم في تشغيل (٣٦٪) من مجموع القوى العاملة في الأردن، وازدادت أهميتها خاصة بعد التطور الذي لحق بقطاع الخدمات، إذ أنه من

الملاحظ أن قطاع الخدمات يساهم في تشغيل (٦٢,٨٪) من القوى العاملة. وانخفضت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي (١١,٣٪) وقطاع الصناعة (٢٧,٧٪).

٢. إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أقيمت في الريف الأردني ساهمت في استيعاب ما لا يقل عن (١١,٥٪) من قوى العمل، وكما أحدثت تطوراً في البيئة المحلية وانتقالاً بمستويات المعيشة إلى الأعلى وساهمت في الحد من الهجرة من الريف إلى العاصمة أو بعض المدن الرئيسية.

٣. تسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة على اختلاف أهميتها الملحوظة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في أنها تساهم باستيعاب (٣٨,٩٪) من إجمالي قوى العمل الأردنية. كما تساهم بنسبة (٩,٨٢٪) من المجموع الكلي للإنتاج المحلي الإجمالي، وتساهم كذلك بزيادة دخول الأسر الحضرية والريفية على السواء من خلال استخدام قوى العمل، واستخدام المواد الخام المحلية.

٤. تفتقر هذه المنشآت لأنظمة محاسبية مناسبة لما تمتاز بسهولة قيد العمليات المحاسبية بشكل منتظم، وبسهولة إعداد التقارير المالية التقليدية على ضوء العمليات اليومية.

٥. إن هذه المشروعات (المنشآت الصغيرة والمتوسطة) تساهم بعدالة توزيع الدخل لانتقال جزء كبير منها إلى الريف وتشغيل أبناء الأسر الفقيرة.

٦. إن معدل عوائد الحجم تتصف بالزيادة عند تحليل دالة الإنتاج سواء في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الزراعية حيث وجد إنها (١,١٢) بينما هي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الصناعية (٢,٢) أي أنها متزايدة.

– أجرت نسرين خليل دراسة تشخيصية بعنوان (**الفقر والبطالة في محافظة عجلون ومدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حلها وخاصة عند المرأة**) (٢٠٠٧). هدفت إلى

معرفة مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة في محافظة عجلون وقد توصلت إلى عدة نتائج مهمة وهي:

١. تعتبر ظاهرة الفقر والبطالة في محافظة عجلون من الظواهر التي تستحق إيجاد حلول ناجعة لها، حيث تصل نسبة البطالة إلى (١٨,٩%) ونسبة الفقر (١٧%)، وهي أعلى من النسب العامة للفقر والبطالة في المملكة.

٢. تعتبر المرأة من الفئات الأشد تأثرا بالفقر حيث تشكل ما نسبته ٦٤,٤% من الحالات الفقيرة والتي تتقاضى معونة وطنية في المحافظة، فهي تشكل ثلثي فقراء المحافظة. كما أثبتت تجارب المرأة في المحافظة قدرة المرأة على تأسيس وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفعالية ونجاح، وإسهامها بشكل مباشر في زيادة دخل أسرتها ورفع المستوى المعيشي لها.

٣. تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة عجلون في توفير فرص عمل وبالتالي المشاركة في حل مشكلتي الفقر والبطالة، وزيادة دخول أصحابها.

٤. برزت أهمية البرامج التنموية والتمويلية كعامل مؤثر في توعية المجتمعات المحلية (خصوصا المرأة) و تحقيق نجاح العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة. سواء في القاء الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة وتوليد الافكار الاستثمارية ، او تقديم التدريب والدعم الفني لاصحاب هذه المشاريع.

- أجرى ارشد التميمي دراسة بعنوان (**مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني – دراسة تطبيقية**) (٢٠٠٧). استهدف الباحث من خلالها اختبار دور ومساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في الاقتصاد الأردني. وذلك من خلال اختبار طبيعة العلاقة بين عدد المشروعات الصناعية الصغيرة وحجمها مع الناتج المحلي الإجمالي الأردني

لقياس مدى مساهمة هذه المشروعات في تفسير التغير الذي يحصل في الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.هذا بالإضافة إلى اختبار طبيعة العلاقة بين هذه المشروعات ومعـدلات البطالة. وأشارت نتائج البحث إلى وجود مضامين لهذه العلاقـات، أظهـرت حقيقـة أن هـذه المشروعات يمكن أن تلعب دوراً فاعلاً في الاقتصاد الأردني من خلال رفع مساهمتها في الناتج المحلي ونصيب الفرد من الناتج وتخفيض معدلات البطالة لتساهم في مكافحة الفقر والنهـوض بمستوى الاستخدام في الاقتصاد الأردني.

- أجرى فواز رطروط دراسة بعنوان (**الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج مشروعات توليد الدخل في الأردن بمطلع الألفية الثالثة**) (٢٠٠٧): هدفت هذه الدراسـة إلـى فحـص الآثـار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن برامج مشروعات توليد الدخل التي نفذتها بعض المنظمات التنموية الحكومية و غير الحكومية على بعض الأسر التي استفادت من هذه المشروعات، وذلك من وجهة نظر تلك الأسر، كذلك على المجتمعات المحلية الأردنيـة التـي نفـذت فيهـا تلـك المشروعات. و تتكون هذه البرامج من ثلاثة أنواع، هي مـشروعات الأعمـال الـصغيرة، و مشروعات تدعيم الدخل، و المشروعات الصغيرة. وأظهرت النتائج أن برامج مشروعات توليد الدخل لم تحدث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة منها على مجمل حياة الأسـر التـي استفادت منها، وعلى مجمل حياة المجتمعات المحلية التي نفذت فيها. و يعزى ضـعف التـأثير الإيجابي للمشروعات إلى مستوى ديمومتها الذي يرتبط ببعض خصائصها الاقتصادية والإدارية، كما يعزى إلى بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لأصحابها، و إلى صـرامة إجراءات و شروط الحصول عليها، و إلى طبيعة المشكلات الاقتصادية والإدارية التي تواجهها أثناء فترة عملها. إلا أن مجمل الخصائص الاقتصادية والاجتماعيـة للأسـر الحـائزة علـى مشروعات توليد الدخل المستدامة بعد الانتفاع كانت أفضل منها قبل الانتفاع بهذه المشروعات.

كما بينت النتائج أن برامج المشروعات الصغيرة كانت هي الأكثر أثرا من حيث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الايجابية التي أحدثتها على الأسر المستفيدة منها و علـى المجتمعـات المحلية التي نفذت فيها مقارنة ببرامج مشروعات توليد الدخل الأخرى.

– أجرى محمد زرقون وآخرون دراسة بعنوان (**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لمحاربة الفقر في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**) (٢٠٠٧). هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاربة الفقر. وخلصت هذه الدراسة إلى التأكيد على الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة كبديل لتجديد الاستثمار وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالاعتماد على مميزاتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فالتنوع في الخصائص والأهداف المرجوة من تحقيقها كان لها الفضل في بروز هذا النوع من المؤسسات لمحاربة الفقر بعد العجز الذي أظهرته المؤسسات الكبيرة بسبب عدم القدرة على التحكم في تسييرها. غير أن نجاح هذه المؤسسات مرتبط بتجاوز بعض العقبات الرئيسية التي يمكن أن تعترضها خاصة الضغوط التنافسية و النشاط المحدود لهذا النوع من المؤسسات، فصفة محدودية التمويل مثلا تعتبر من أهم المشكلات التي تظل ملازمة لهذه المؤسسات نظرا لمحدودية قدراتها، لذلك سعت أغلب الدول ومنها الجزائر من أجل تذليل العقبات أمامها بتحسين هياكلها ووضع الأطر المؤسساتية المناسبة لها، وتوفير مختلف السياسات التمويلية وأشكال الدعم الكفيلة بتنميتها وتطويرها.

– أجرى أحمد السعدي دراسة بعنوان (**البيئة الاستثمارية مع الاهتمام بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة**) (١٩٩٨). ركز فيها الباحث على تطور مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية والدور الذي تؤديه في عملية التنمية الاقتصادية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الصناعة في الأردن أسهمت بما نسبته (٢٢%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام

(١٩٩٧)، كما أشارت الدراسة إلى وجود (٣٥) ألف مؤسسة صناعية صغيرة تشغّل حوالي ١٥٠ألف عامل بما يعادل نسبته (١٦%) من مجموع القوى العاملة في المملكة.

– أجرى إياد النسور دراسة بعنوان (**دور المؤسسات التمويلية الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن**) (١٩٩٩). استهدفت دراسة المصادر التمويلية المتوفرة في الأردن للمشروعات الصغيرة واعتبرت هذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة تشكل نواة تنطلق منها المشروعات الكبيرة لتأخذ دورها بمساندة المشروعات الصغيرة التي تتميز بقدرتها على التكيف وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج من أهمها:

١. تشكل المشروعات الصغيرة أحد الوسائل الفعالة في محاربة الفقر والبطالة.
٢. تفوّق المشروعات الصغيرة على المشروعات الكبيرة من حيث الكفاءة.
٣. قدرة المشروعات الصغيرة على تحريك المدخرات في عملية التنمية.
٤. إسهام مؤسسات التمويل الحكومية في خلق فرص عمل من خلال زيادة عدد هذه المشاريع.

– أجرى موسى شتيوي دراسة حملت عنوان (**دراسة تقييمية للمشاريع الإنتاجية المُدرَّة للدخل المنفذة من قبل المنظمات غير الحكومية في الأردن**) (١٩٩٦). وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم المشاريع المدرّة للدخل والقروض الصغيرة التي تنفذها المنظمات غير الحكومية. وعمل الباحث للتعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين من أجل عملية الاستهداف لهذه المشاريع.وبالإضافة إلى ذلك فقد قام الباحث بإجراء مقارنة للمشاريع المنفذة من قبل المنظمات المختلفة. ومن أجل ذلك فقد حوت عينة الدراسة ست منظمات وطنية ودولية غير حكومية وكانت شاملة للبرنامج المدرة للدخل، وبرنامج القروض الصغيرة، وبرنامج الأسر المنتجة وصناديق الائتمان في كافة مناطق الأردن. وبخصوص مشاريع الأسر المنتجة

وصناديق الائتمان، فقد انتهت الدراسة إلى أن نسبة النجاح في مشاريع الأسر التي تنفذها هذه المنظمات لا تتجاوز (٧٠%)، في حين ترتفع في صناديق الائتمان إلى (٧٨%). وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن أهم المشكلات التي تتعرض لها مشاريع الأسر المنتجة هي تركيزها على المشاريع التقليدية كتربية المواشي، وكذلك تدني العائد المالي للمستفيدين من تلك المشاريع بالإضافة إلى انخفاض حجم القروض في هذا البرنامج. أما فيما يتعلق بمشاريع برنامج صناديق الائتمان فكانت أكثر تنوعاً وأكثر نجاحاً.

- دراسة راضي العتوم بعنوان **(دور القروض الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية)** (٢٠٠٠).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع توجه المرأة إلى المشاريع الصغرى والصغيرة والآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه المشاريع، وقد وجدت الدراسة أن ما نسبته (٩,٨%) من مجموع الإناث العاملات يعملن كصاحبات أعمال أو لحسابهن الشخصي أو دون أجر مما يعني أن المرأة الأردنية ما زالت أقل طلباً ورغبة في الحصول على القروض لغاية إنشاء مشاريع خاصة بها. رغم أن المؤسسات المقرضة قد قدمت (٣١%) من مجمل قروضها للنساء حتى عام (٢٠٠٠). وأظهرت الدراسة كذلك تركز ما نسبته (٧٥%) من مشاريع الأعمال التي تديرها النساء في المنازل وهي مشاريع أصغر حجماً وأقل دخلاً. حيث أنها توفر حوالي (٣٥%) فقط من دخل الأسرة وتعتمد كثيراً على الحرف اليدوية.

- وأجرت الجمعية العلمية الملكية، والأسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة حملت عنوان **(دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض صندوق التنمية والتشغيل على مستوى المنتفعين)** (١٩٩٨).

وقد هدفت إلى تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض التي يقدمها الصندوق بشكل مباشر أو من خلال التعاون مع الجهات الوسيطة على مستوى المستفيدين من هذه القروض وعائلاتهم.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ارتفاع نسبة المشاريع التي أدت إلى تحسين مستوى معيشة أصحابها في المشاريع التجارية والسياحية والخدمية، مقابل انخفاضها في المشاريع الصناعية والحرفية والزراعية. كذلك خلصت الدراسة إلى أن المتوسط العام لقدرة المشروع على توفير فرصة عمل كان حوالي (٢,٥) فرصة لكل مشروع، وتبين أن (٢٥%) من المشاريع كانت قد وفرت فرصة عمل واحدة فقط، وأن (٥٠%) من المشاريع لم توفر أكثر من فرصتي عمل. وأشارت الدراسة إلى وجود تأثيرات اجتماعية ايجابية للمشاريع في العديد من المجالات منها المكانة والعلاقات الاجتماعية والاستقلالية وزيادة الثقة في النفس وتحسن وضع الأسرة اجتماعياً.

- أجرى مناور حداد وحازم الخطيب دراسة بعنوان (**دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن) (٢٠٠٥)** وهدفت هذه الدراسة التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وخصائصها ومميزاتها ومحدداتها كما تطرقت الدراسة إلى مصادر التمويل لهذه المشروعات بالإضافة إلى الصعوبات والمعوقات لتطور هذه المشروعات وأثر هذه المشروعات على الاقتصاد الأردني وتوصل الباحثان إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

- مساهمة هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية، حيث بلغ عدد الأيدي العاملة في هذه المشاريع لعام (٢٠٠٢) حوالي(٣١٢٦٤٩) عاملا، كما تشكل هذه المشاريع ما نسبته (٩٩,٦٨%) من إجمالي المنشآت الاقتصادية الأردنية للفترة نفسها.

- سرعة انتشار هذه المشروعات في الأقاليم والمحافظات والمناطق الأردنية مما يساعد على استقطاب الأيدي العاملة في هذه الأقاليم، وتخفيض حجم البطالة والفقر في الاقتصاد الأردني.

- أجرى موسى شتيوي دراسة بعنوان (**تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن**). حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل، وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية من خلال برنامج الأسر المنتجة، وبرنامج صناديق الائتمان بالإضافة إلى تقييم مدى نجاح أو فشل تلك المشروعات من خلال بعض المخرجات المرتبطة بها وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

١- إن النسبة العظمى من المقترضين من برنامج صناديق الائتمان قد أشار إلى أهمية مشاريعهم في تحقيق تحسن ملحوظ في مستوى معيشة أسرهم، بينما أشار أكثر من نصف المقترضين من برنامج الأسر المنتجة إلى أن مشاريعهم لم تحدث أي تغيير يذكر على مستوى معيشتهم.

٢- ارتفاع مساهمة مشاريع برامج صناديق الائتمان في تحقيق دخل ثابت للمقترضين مقارنة بمستويات مساهمة مشاريع الأسر المنتجة التي أظهرت انخفاضاً واضحاً في درجة مساهمتها بتحقيق دخل ثابت للمقترضين.

٣- ضعف مساهمة هذه المشاريع في توفير فرص عمل لأفراد الأسر الآخرين في كلا البرنامجين.

- وأجرت ستناي شامي، ولوسين تامينيان. دراسة بعنوان (**المرأة ، العمل ومشاريع التنمية حالتان دراسيتان من الأردن**) وتناولت هذه الدراسة أثر مشاريع التنمية على المرأة من الطبقات الدنيا في المراكز الحضرية وفي الريف وذلك من خلال عرضهما لحالتين دراسيتين من الأردن،

وتوضح هاتان الحالتان التداخل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدد ظروف عمل المرأة ومكانتها في العائلة بشكل خاص وفي المجتمع بشكل عام. وقد وضحت الدراسة أن المشاريع التنموية الموجهة للمرأة يمكن أن تؤدي إلى زيادة مساهمة المرأة في العمل المأجور وتزيد من دخل العائلة، إلا أن تأثير ذلك على مكانتها يتفاوت بشكل كبير تبعاً لدخل العائلة وتركيبتها والحالة الاجتماعية للمرأة. وخلصت الحالتان الدراسيتان إلى القول بأن مشاريع التنمية قد أدت إلى زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل.

- أجرى يوكو ماتسويا وفاطمة أبو كف دراسة بعنوان (**المشاريع الإنتاجية وتمكين المرأة**) (٢٠٠٣). هدفت إلى التعرف على دور المشاريع الإنتاجية في تمكين المرأة الأردنية، وخلصت الدراسة إلى القول بأن مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية من شأنه أن يؤدي إلى خلق آفاق واسعة نحو توفير سلسلة من الآثار الإيجابية. كما أظهرت الدراسة أن النساء اللواتي نجحن في نشاطات مشاريعهن الإنتاجية قد أظهرن زيادة واضحة في الثقة والاعتماد على النفس وفي مجتمع كالأردن حيث يفترض بالمرأة أن تبقى في المنزل ضمن الإطار المحلي، فإن المشاركة في النشاطات الاقتصادية يعتبر أمراً محفزاً للتغيير بحد ذاته، وبالتالي أظهرت أن المشاركة بالأعمال الإنتاجية الصغيرة يؤدي بالمرأة إلى الدخول في حلقة من حلقات تمكين المرأة.

- أجرى محمود الوادي دراسة بعنوان (**المشروعات الصغيرة وأهميتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن**) (٢٠٠٥). واستهدفت هذه الدراسة المشروعات الصغيرة والتحديات التي تواجهها بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج منها أن المشروعات الصغيرة تشكل ما نسبته (٨٠-٩٠%) من مجموع المشروعات في الأردن وغياب المهارات والقدرات لدى مالكي المشروعات الصغيرة يعزز الأمر الذي يستلزم تطوير القدرات الإدارية لديهم، كما أن البنوك التجارية لا تساهم بالقدر

الكافي في تمويل هذه المشروعات، لذلك نشطت برامج الدعم الحكومي وغير الحكومي لتنمية هذه المشروعات.

أما بالنسبة للدراسات التي تخص مشاريع التشغيل في سوريا فإنه وبسبب حداثة عهد برامج التشغيل التي تدعم هذه المشروعات فلم يتسن لي أن أجد إلا دراسة واحدة في هذا المجال. وهي دراسة أسامة القاضي حول أداء المشروعات الصغيرة الممولة بقروض من هيئة مكافحة البطالة – حالة محافظة حلب، (٢٠٠٥) وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المشروعات الصغيرة في محافظة حلب من خلال قدرتها على رفع مستوى دخل المنتفعين من القروض والسعي لخلق فرص عمل جديدة في المجتمع للتخفيف من البطالة وكذلك التخفيف من حدة الفقر، وتمكين المرأة من خلال خلق فرص العمل لها. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد كبير من النتائج أهمها أن (٧١%) من الأسر قد تحسن مستواها المعيشي، وأن (٥٤%) من المستفيدين قد أرتفع دخلهم الشهري. كما خلصت هذه الدراسة إلى أن هذه المشاريع أسهمت في توفير فرص عمل للأفراد، وساهمت في التخفيف من حدة البطالة في محافظة حلب، وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن نسبة النساء اللواتي شعرن بالثقة بالنفس بعد القيام بالمشروع وصلت إلى (٨٠%) من مجموع النساء المستفيدات. كذلك ارتفاع نسبة النساء اللواتي أحسسن بتطور قدراتهن الذاتية بعد القيام بالمشروع إلى (٧٠%) من مجموع المستفيدات.

وفي المحصلة وبعد مراجعة الدراسات السابقة يمكن القول أن هذه الدراسة تحوز على شيء من الأهمية كونها تتميز عن كل ما سبقها من دراسات بأنها لا تقتصر على دراسة مشروعات معينة في دولة أو بلد محدد بل أنها تدرس تجربتين في بلدين عربيين وتقوم بالمقارنة بينهما وتحاول استخلاص نتائج كل تجربة ومدى تأثيرها في البيئة المحيطة بها والسعي نحو الاستفادة من الخبرات المتراكمة عبر سنين عمل كل تجربة وخاصة التجربة الأردنية التي

مضى عليها قرابة السبعة عشر عاماً وحازت بناءً على ذلك على رصيد عملي كبير من الخبرة قد ينعكس فائدة كبيرة على التجربة السورية التي ما تزال حديثة العهد مقارنة بالتجارب العربية الأخرى. وفي ضوء ما سبق يمكن القول بتميز دراستي عما سواها بما يلي:

١- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة جدا عن التجربة السورية في برامج التشغيل.

٢- تمثل هذه الدراسة شكلاً من أشكال المقارنة العلمية بين مؤسستين عربيتين في بلدين مختلفين يعملان في مجال تشغيل القوى العاملة كأسلوب عصري لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية كلٌ في بلده.

٣- تشمل هذه الدراسة بعدين للمقارنة وهما البحوث النظرية ومتابعة واقع كل من صندوق التنمية والتشغيل في الأردن وهيئة التشغيل في سوريا وكذلك البحوث الميدانية من خلال ما قامت به الباحثة من التوجه إلى المستفيدين من برامج الهيئة في سوريا والصندوق في الأردن بحيث تتعرف على الأثر الذي يتحقق على أرض الواقع كنتاج لمشروعات هاتين المؤسستين.

# الفصل الثاني

# مشاريع التشغيل والتنمية

# الفصل الثاني

## مشاريع التشغيل والتنـــميـــة

### تمهيد

أصبحت قضية التنمية وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من أهم القضايا الرئيسية التي أخذت طريقها إلى الفكر الاجتماعي، والاقتصادي على كافة المستويات المحلية، والإقليمية، والعالمية. وغدت هدفاً تسعى إليها معظم المجتمعات باعتبارها وسيلة أساسية يمكن من خلالهـا تحقيق التقدم للدول، والرفعة للمجتمعات، والرفاهية للشعوب، كما أنها ضرورة لا غنـى عنهـا لاستمرار مسيرة الإنسانية عبر القرون والعصور لما للقادم من الأيام من هموم تنتظـر البـشر الذين يتزايدون ويملؤون الأرض في ظل جمود الكثير من مصادر إنتاج مـا يحتاجـه الجـنس البشري من مواد غذائية قد تعجز الأرض عن تأمينها في ظل المشكلات البيئية التـي تـصيب كوكبنا يوماً بعد آخر، إضافة إلى ما تستلزمها هذه المسيرة من متطلبات أخرى تتجاوز همـوم الطعام والشراب. فمن خلال جهود التنمية، وبانتهاج أساليبها المختلفة وبالركون إلـى وسـائلها المتعددة يمكن أن تأمل المجتمعات في أن تتجاوز فجوة التخلف، وتتخطاها لتصل إلى مـصاف الدول والمجتمعات المتحضرة والمتقدمة.

ومن هذا المنطلق، حظي موضوع التنمية باهتمـام كبيـر مـن كـل المتخصـصين والمسؤولين وصناع القرار في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء بغـرض تحقيـق زيـادة حقيقية في دخل المواطن، وتحسين الأوضاع العامة في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، والارتقاء بالمجتمع إلى مستويات تنموية متقدمة. وفي سبيل ذلك عرفت التنمية عدة أشكال وتوزعت إلـى عدة مجالات وفي عدد من المستويات، ووفق عدد من الأساليب كالإصلاح الزراعي والمشاركة

الشعبية والتخطيط للقوى العاملة حتى شهدنا أسلوب مشاريع التشغيل الذي سيكون موضوع هذا البحث ودور هذه المشاريع في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية في المجتمع.

## المبحث الأول

## مشاريع التشغيل

## مفهومها وخصائصها وأهميتها والمعوقات التي تعترضها

### مفهوم مشاريع التشغيل

يعتبر مصطلح مشاريع التشغيل من المفاهيم النسبية وليست المطلقة. بسبب عدم وجود اتفاق واضح وصريح بين الباحثين والمختصين وحتى بين الدول والمنظمات والهيئات حول مفهوم محدد لهذه المشروعات، ويعود ذلك إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تصنيف وتوضيح المشروعات بين صغرى وصغيرة من جانب، وتباين الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان من جانب آخر، فما يمكن أن تعتبره دولة متقدمة صناعياً مشروعاً صغيراً قد يعد كبيراً في دولة نامية.

وقد تصدى بعض الباحثين للمشروع الصغير بالتعريف فعرفه أحدهم على أنه " المشروع الذي يمتلكه ويديره صاحبه بمفرده لكن حجم مبيعاته محدود داخل الصناعة التي يعمل فيها ".[1] وقد عرف البعض المشروعات الصغرى: بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من عشرة أشخاص في موقع محلي واحد أو أقل من ١٥ عامل، أو أقل من خمسة أشخاص[2]

[1] الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، ورقة عمل بعنوان "تجربة هيئة مكافحة البطالة في تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة" قدمت في "الملتقى الأول للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة" دمشق ٢٥-٢٧ نيسان ٢٠٠٦

[2] النجار، فايز والعلي؛ عبد الستار. الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ٦١.

ورغم هذه المحاولات لتعريف المشروع الصغير إلا أنه يبقى من الصعب الاتفاق على تعريف محدد وربما ذلك يعود إلى عدد من الاعتبارات أهمها:[١]

- اختلاف درجة النمو (بلدان نامية وبلدان صناعية)، وينعكس هذا التفاوت على مستوى التطور التكنولوجي.
- اختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المشروعات،
- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد.
- تعدد المعايير المستخدمة والتي من أهمها المعايير الكمية والنوعية.

وفي هذا البحث فإن موضوع الدراسة سوف يتركز على مشروعات التشغيل الصغيرة الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في الأردن وهيئة التشغيل في سوريا كلٌّ حسب تعريفه الخاص.

**المعايير المتبعة في تحديد مفهوم مشاريع التشغيل**

إن تصنيف المشروعات حسب حجمها ( صغرى، صغيرة، متوسطة وكبيرة) يعتبر أمراً نسبيا يختلف باختلاف الدول ومجالات العمل التي تنتمي إليها هذه المشروعات[٢].

حيث أن الكثير من الدول تستخدم تعريفات عملية عند وضعها للبرامج والسياسات التي تستهدف تنمية مشروعات التشغيل الصغيرة، وبشكل عام يمكن القول أن هناك معايير عديدة لتحديد مفهوم مشروعات التشغيل تقسم إلى معايير كمية، وأخرى نوعية. [٣]

---

[1] المقابلة، إيهاب و المحروق؛ ماهر. المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، ومعوقاتها، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧، ص ٢٧٠.

[2] عريقات، سمير عبد الحميد. المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة، سلسلة مذكرات خارجية، رقم:١٦٢٢، معهد التخطيط القومي، مصر، يوليو ٢٠٠٤، ص ٩.

[3] زرقون، محمد وبن نوى؛ مصطفى وعجيلة؛ محمد. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لمحاربة الفقر في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر. مرجع سبق ذكره،ص ٤٢٨.

١- المعايير الكمية: تم الاعتماد على مجموعتين من المعـايير الكمية لتحـديد صغـر أو كبر المشروع و تتمثل فـي:[1]

أ- المجموعة الأولى: و تضم مجموعة من المؤشرات التقنية و الاقتصـادية، من بينها عدد العمـال، وحجم الإنتـاج وحجم الطاقة المستعملة.

ب- المجموعة الثـانية: و تضم جملة من المؤشرات النقدية نذكر منهـا: رأس المـال المستثمر، رقم الأعمال.

٢- المعـايير النوعية: وهي عبارة عن مجموعة من المؤشـرات التي تم اعتمادها لتعبر عن صفات أو خصائص معينة، متى ما توفرت اعتبرت المشروع صـغيراً أو متوسـطاً أو كبيراً و ليس من الضروري توفرها جميعـا، ولكن من المهم توفر بعضها ومن أهم هـذه المعايير معيـار المسؤوليـة ومعيار الملكية ومعيـار السوق.[2]

ويعتبر استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المعايير المقبولة جداً وهو أكثر شيوعاً لأنه يمتاز بعدد من المزايا منها:[3]

- يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول فيما يتعلق بهذه المشروعات.

- مقياس ومعيار ثابت وموحد، خصوصاً أنه لا يرتبط بالمتغيرات الاقتصادية مثل تغير الأسعار وتغيرات أسعار الصرف.

---

[1] Commission internationale d'histoire, petite entreprise et croissance industrielle dans le monde aux xix$^{ème}$ et xx$^{ème}$ siècles, tome 1,ed CNRS, **1981**, P. 50. نقلاً عن النجار، فايز والعلي؛ عبد الستار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة.

[2] زغيب، شهرزاد وعيساوي؛ ليلى. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، واقع و آفاق، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط، ٨-٩ نيسان ٢٠٠٢. بتصرف.

[3] المقابلة، إيهاب و المحروق؛ ماهر. المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، ومعوقاتها، مرجع سبق ذكره ص ٢٧١.

- من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار سواء على المستوى المحلـــي أو الإقليمـــي أو الدولي.

## خصائص مشاريع التشغيل

تتميز مشروعات التشغيل بعدد من الخصائص أهمها ما يلي: [1]

١. مالك المشروع هو مديره، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان. لهذا فنجاح المشروع يعتمد بشكل كبير على القدرات الإدارية والتشغيلية والفنية التي يمتلكها صاحب المشروع والتي تعتمد على مستواه التعليمي، والخبرة، وما حصل عليه من التدريب ولا بد من الإشارة إلـــى أن هذه المشروعات تمتاز بسهولة الإدارة لا سيما إذا توفر الحد الأدنى من الخبرة الإداريـــة لصاحب المشروع.

٢. انخفاض الحجم الكلي لرأس المال اللازم لإنشاء هذه المشروعات وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لدى أصحاب هذه المشروعات. فكلما زادت تكلفة بناء هـــذا المـــشروع عـــن إمكانات صاحب المشروع ظهرت أمامه عوائق تتعلق بالبحث عن التمويل اللازم. كما أن تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في المشروعات الكبيرة التـــي تعتبـــر كثيفة الاستخدام لرأس المال.

٣. الاعتماد الكبير على الموارد الأولية والإنتاجية المحلية وعلى الأسواق المحلية ما ســيقلل الحاجة إلى الاستيراد، الأمر الذي ينعكس على الميزان التجاري. كما ينعكس ذلـــك علـــى ربحية المشروع نفسه من خلال تأثيره على تكلفة الإنتاج للوحدة الواحدة.

---

[1] المقابلة، إيهاب والمحروق؛ ماهر. المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، ومعوقاتها.مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧٣-٢٧٥.

٤. تساعد على الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدر جيد للادخار الخاص وتعبئة رؤوس الأموال.

٥. المرونة والمقدرة على الانتشار الجغرافي – الذي يعمل على تخفيف الهجرة من الريف إلى الحضر– نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.

٦. تعتبر مشروعات مكملة لبعضها البعض وللمشروعات الكبيرة على حد سواء وقد تكون مشروعات منافسة في أحيان أخرى.

٧. صعوبة تنفيذ العمليات التسويقية والتوزيعية فيها، وقد يعود ذلك لأسباب مالية نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف، وكذلك أسباب إدارية أهمها الافتقار إلى هيكل إداري واضح، كونها تدار من قبل شخص واحد مسئول إدارياً ومالياً وفنياً.

٨. تعتبر مراكز للتدريب وبناء الخبرات المتكاملة لتدريب العمالة وهذا يعني قدرتها على إمداد المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة.

٩. تمتاز هذه المشروعات بقدرة عالية على جذب المدخرات -تحويلها إلى استثمار حقيقي- خصوصاً لصغار المودعين.

١٠. تمتاز هذه المشروعات بسهولة الدخول والخروج من السوق لا سيما إذا كانت مرحلة تأسيس المشروع قد نفذت بشكل مناسب.

١١. تكون هذه المشروعات معروفة على مستوى المنطقة التي تنشط فيها فقط.

١٢. الكثير من المشروعات الصغيرة وكذلك المتوسطة تحمل خاصية الريادية والمبادرة.

١٣. تمتاز هذه المشروعات بتوفير بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة، وغالباً ما تربطهم مع بعضهم البعض علاقة قرابة أو صداقة. وهذا يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل وربحية المشروع.



## أهمية مشاريع التشغيل

تمثل مشروعات التشغيل أحد أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص. وتحظى هذه المشروعات بأهمية اقتصادية واجتماعية ويمكن تلخيص هذه الأهمية لتلك المشروعات على النحو الآتي: [1]

### أولاً: الأهمية الاقتصادية

يمكن إجمال الأهمية الاقتصادية لمشاريع التشغيل بما يلي:

١- عدالة التنمية الاقتصادية حيث أنها تتوزع على مختلف الأقاليم

٢- تنمية الصادرات بإنتاجها مدخلات إنتاج المشاريع الكبيرة

٣- إيجاد فرص عمل جديدة حيث أنها لها القدرة العالية على إيجاد فرص العمل وبتكلفة منخفضة

٤- خدمة المشاريع الكبيرة وتنميتها من خلال تنمية مهارات العمال وإعدادهم للعمل في المشاريع الكبيرة.

---

[1] ينظر في ذلك: -علاونه، سعيد. المشاكل التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة في فلسطين ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧، ص ص ٤٦٥-٤٦٦.

- الشناق، بركات. دور مشاريع الأسر المنتجة الممولة من وزارة التنمية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة للأسر المستفيدة في محافظة اربد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد،جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٧، ص ص ٣١-٣٣.

٥- تعزيز الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة القيمة المضافة المتحققة في ظل تطوير واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المحلية في المشروعات الوطنية.

**ثانياً: الأهمية الاجتماعية**

١- التوظيف الأمثل للموارد البشرية والذي يعتبر هدفاً رئيسياً للنشاط الاقتصادي وفي غيابه تتعطل طاقات بشرية قادرة على العمل مما يؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي. كما أنها تمتاز بقدرة على توفير فرص العمل لكافة أفراد الأسرة بمن فيهم الطلبة.

٢- تطوير الإنتاجية البشرية والاجتماعية من خلال المسؤولية الفردية بما يساهم في تحقيق التنمية القطاعية والاقتصادية.

٣- عدالة توزيع الدخل فتمويل المشروعات الصغيرة يساهم في خلق الإمكانات الكبيرة لتأمين فرص عمل لعدد كبير من أفراد المجتمع مما يمكنهم من الحصول على دخول خاصة بهم.

٤- الاستقرار الاجتماعي تتيح المشاريع الصغيرة الفرصة أمام المهنيين وربات البيوت بأن يصبحوا مالكين لمشاريع خاصة بهم وضمن منطقة سكنهم مما يزيد في أعداد الطبقة المتوسطة ويقلل من أعداد الفقراء.

٥- تقوية العلاقات الاجتماعية من خلال التفاعل المستمر بين أصحاب المشروعات الصغيرة وفئات المجتمع المختلفة، بحكم أن غالبية عملاء المشروعات الصغيرة محليون في كثير من الأحيان.

٦- تعتبر من إحدى الوسائل التي تساعد على تفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي.

٧- تساعد في الاستقرار السياسي والاجتماعي ، حيث تعطي الفئات الاجتماعية المهمشة الفرصة للتفاعل في العملية الإنتاجية المبدعة من خلال تبني نهج مشاريع التشغيل والتعبير عن ذاتهم وطموحاتهم.

٨- تعمل على تجنيد وتعبئة المدخرات العائلية لذوي الدخل المحدود واستثمارها بشكل منتج بدلاً من تخزينها في البيوت وبالتالي تشجع المبادرات الفردية الريادية باستثمارات قليلة يغلب عليها التمويل الذاتي.

**المعوقات التي تواجه مشاريع التشغيل**

تواجه مشاريع التشغيل العديد من المعوقات التي تعترض نجاحها وتعتبر ماهية هذه المشاكل متداخلة مع بعضها البعض. فمن هذه المشكلات ما هو داخلي وهي التي يكون مصدرها من داخل المشروع، ومنها على سبيل المثال عدم الكفاءة الإدارية لصاحب المشروع الذي يتحمل غالباً المهام الإدارية والفنية والتسويقية لوحده، ومنها ما هي مشكلات خارجية تحدث بتأثير عوامل خارجية أو بسبب البيئة المحيطة بهذه المشروعات.

إن المشكلات التي تعترض مشاريع التشغيل كثيرة ومتعددة يعود معظمها إلى القيود المختلفة المفروضة على تلك المشروعات والمتواجدة في البيئة المحيطة بها، ومن أهم تلك المشكلات:[1]

١. صعوبة الحصول على التمويل في البدء وصعوبة زيادة رأس مال المشروع فيما بعد.

[1] المقابلة، إيهاب والمحروق؛ ماهر. المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، ومعوقاتها. مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٦-٢٧٨. بتصرف.

٢. ارتفاع كلفة رأس المال حيث تتحمل مشاريع التشغيل دفع فائدة مرتفعة بالمقارنة مع ما تدفعه المشروعات الكبيرة. وينعكس هذا العبء مباشرة على ربح ومردود هذه المشروعات مما قد يقلل من الجدوى الاقتصادية لها.

٣. تتأثر هذه المشروعات بارتفاع معدلات التضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل والتكاليف الرأسمالية على حد سواء. وهذا يؤثر على ربحية المشروعات في ظل ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

٤. تواجه مشاريع التشغيل صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وهذا ما يجعل المؤسسات التمويلية تتردد كثيراً قبل تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة في مختلف مراحل نموها. (التأسيس، التشغيل، التطوير والاندماج). ونظراً لذلك تتجنب هذه المؤسسات توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على النقود المودعة.

٥. الإجراءات الحكومية والبيروقراطية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل مشاريع التشغيل.

٦. يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه مشاريع التشغيل في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب مشاريع التشغيل من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للدوائر الضريبية، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المشروعات مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

٧. المنافسة: وأهم مصادر المنافسة هي المنتجات المستوردة ومنتجات المشروعات الكبيرة العاملة في نفس المجال.

٨. ندرة الموارد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد في بعض الأحيان. إضافة إلى تأثير تغيرات أسعار الصرف.

٩. عدم قدرتها على إتباع إستراتيجية تسويقية واضحة وشاملة بسبب ارتفاع تكاليف التسويق.

١٠. الدورة الاقتصادية: آثار الدورة التجارية تكون في حالة الانحدار أكثر عبئاً على الهيكل التركيبي للمشروعات الصغيرة لعدم توفر الاحتياجات الكافية، أما في حالة الازدهار فأن المشروعات الصغيرة تشهد نموا سريعا.

١١. عدم ملائمة بعض التشريعات والقوانين كالقوانين التي تعفي ضريبياً المشروعات ذات العدد الكبير من العمال مما يعني انحياز هذه القوانين لصالح المشروعات الكبيرة.

١٢. قد تعاني مشروعات التشغيل ا لإنتاجية والخدمية من مشاكل تتعلق بجودة الإنتاج مما يؤثر في قدرتها التنافسية.

## المبحث الثاني

## مشاريع التشغيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

يقول الخطيب اليوناني الشهير (ديموسين): « إن الفرص الصغيرة كثيرا ما تكون بداية لمشروعات كبيرة»، وفي أواخر السبعينات من القرن العشرين لقي كتاب الاقتصادي الألماني (إرنست شوماخر):« الصغير جميل» ترحيبا واسعا بالفكرة الرئيسية في الكتاب لأنها قالت بأن التكنولوجيا الصغيرة النطاق والوحدات الاقتصادية الصغيرة النطاق تخدم أهدافا اقتصادية واجتماعية، بما في ذالك نوعية الحياة [1].

[1] زرقون، محمد وبن نوى؛ مصطفى وعجيلة؛ محمد. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لمحاربة الفقر في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٧.

ورأى كثير من الباحثين أن دعم وتطوير مشاريع التشغيل وتشجيع إقامتها من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لما تلعبه هذه المشروعات من دور هام في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام والحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة بشكل خاص. فما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي تجني ثماره شعوب تلك الدول حالياً لم يكن ليتحقق بدون المساهمة الفاعلة لهذه المشروعات، حيث كانت وما زالت أداة تنموية فاعلة تعمل على خلق الملايين من فرص العمل وعلى زيادة الطاقة الإنتاجية الموجودة وعلى خلق طاقة إنتاجية جديدة وعلى رفع إنتاجية العمل ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها، كما وتعمل على زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعلى ميزان المدفوعات وعلى التوازن التنموي والجغرافي، كما ينعكس على أبرز المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول. وقد تنبهت الدول النامية لأهمية هذه المشروعات بشكل متأخر، وأصبحت تقدم لها الدعم المالي والفني، وعملت كذلك على توفير البنية التحتية المناسبة لها، لكن ذلك يتم وفقاً لقدراتها المالية والفنية المتوفرة والمتواضعة كما هو معروف. لقد بدأ هذا الاهتمام بهذه المشروعات بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد – على الصعيدين الرسمي والأهلي – بمشاريع التشغيل ، لأنها تعتبر آلية مناسبة وفاعلة لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي **(Self-Employment Strategy)** بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة وانخفاض حجم الاستثمار وتكلفة خلق فرصة العمل فيها مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تنخفض نسبتها في الدول النامية. كما أن هذه المشروعات تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات والمبادرين، مما يخفف الضغط على

القطاع العام في توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل. ومؤخراً، وبسبب عدم فعالية – عقم– السياسات الحكومية المالية والنقدية والتجارية وأدواتها المختلفة في مواجهة مشكلة البطالة– وذلك بسبب ما تعانيه بعض الاقتصاديات من مشاكل واختلال في هيكل اقتصادياتها – أصبحت هذه المشروعات آلية فاعلة لسياسة أو استراتيجيه التوظيف الذاتي التي تثبت نجاحا بعد نجاح لا سيما في الدول الفقيرة والأكثر فقراً.[1]

ويمكن القول أن المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تشكل نحو (٩٠%) من إجمالي المشروعات في معظم اقتصاديات العالم، كما أنها توفر ما بين (٤٠%- ٨٠%) من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم هذه المشروعات بنحو (٨٥%) من إجمالي الناتج المحلي في انجلترا، وما نسبته (٥١%) من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية.[2] وفي بلدان نامية كالأردن تشكل هذه المشروعات ما يزيد عن (٨٠%) من مجمل المشروعات العاملة، بينما تصل هذه النسبة إلى حوالي ٩٠% فيما يتعلق بالمشروعات الصناعية. وكذلك أكثر من (٩٩%) من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي في مصر، وتسهم تقريباً في توفير ما يقارب من ثلاثة أرباع فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع.[3]

وفي ضوء ذلك فإن مشاريع التشغيل يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في الواقع الاقتصادي والاجتماعي. وذلك لقدرتها على الإسهام وبشكل فعال في محاربة البطالة والفقر، وكذلك في

---

[1] مقابله، إيهاب والمحروق؛ ماهر. المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، ومعوقاتها، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٩.

[2] البنك الأهلي المصري، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص ٧٤.

[3] حسين عبد اللطيف الاسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد٢٢٩، مطابع مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٦، ورد في مقابلة، إيهاب والمحروق؛ ماهر. المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، ومعوقاتها، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٩.

تمكين المرأة مما يعني أنها تلعب دوراً مهماً في صناعة تنمية حقيقية ويتبدى هذا الدور في هذه المجالات وفق ما يلي:

**أ- دور مشاريع التشغيل في دعم الاقتصاديات الوطنية**

تؤكد الكثير من الدراسات على الدور الفعال الذي تلعبه مشاريع التشغيل في دعم الاقتصاديات الوطنية من خلال الأدوار التي تؤديها في كثير من مفاصل القوة الاقتصادية للبلد سواء كان من الدول المتقدمة أو الدول النامية ففي اليابان على سبيل المثال تساهم الصناعات الصغيرة في إنتاج المنشآت الكبيرة بحوالي (٧٢%) في الصناعات المعدنية وبنسبة (٧٦%) في صناعات الآلات والتجهيزات الصناعية وبنسبة (٧٧%) في صناعة وسائط النقل. كذلك في الولايات المتحدة حيث تتعاقد شركة جنرال موتورز (وهي من أضخم صانعي السيارات في العالم) مع (٢٦) ألف مصنع صغير لإنتاج قطع الغيار[1]

أما البلدان النامية فقد اكتسبت أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، حتى غدت قوةً محركة ومصدراً تقليدياً للنمو وتطور الاقتصاد. كما أصبحت هذه المشروعات تشكل نسبة كبيرة من الشركات العاملة في الاقتصاد الوطني. وهي تساهم في تحسين الأداء المؤسسي وتنمية أدوات الإنتاج للوحدات الاقتصادية.

ويبرز دور هذه المشروعات أيضاً في توزيع مكتسبات التنمية والحفاظ على التوازن التجاري و ميزان المدفوعات وتعزيز الناتج المحلي.

إن مشاريع التشغيل هي الأساس الذي تقوم عليه المشروعات الكبيرة لأنها لا يمكن أن تقوم إلا على جهود المشروعات الصغيرة سواء في الإنتاج أو التسويق أو الحصول على الموارد.

---

[1] معروف، هوشيار. دراسات في التنمية الاقتصادية (إستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع: عمان، ٢٠٠٥، ص ٢٦٧.

وقد جرت العادة أن يتم قياس دور مشاريع التشغيل ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج، دورها في تعزيز التوازن التنموي ودعم ميزان المدفوعات، هذا بالإضافة إلى دورها في التنمية الاجتماعية والثقافية.

ويمكن بيان دور هذه المشروعات في دعم الاقتصاديات الوطنية من خلال ما يلي:

١. توفر مشاريع التشغيل مصدر منافسة محتمل وفعلي للمشروعات الكبيرة وتقلل من قدرتها على التحكم في الأسعار، الأمر الذي ينعكس إيجابا على القوة الشرائية.

٢. تعتبر هذه المشروعات المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، فالمشروعات الصغيرة هي الخطوة الأولى للرياديين والمبدعين من الفقراء وذوي الدخل المحدود وأولئك الذين سئموا البحث عن وظيفة حكومية. تعتبر هذه المشروعات الآلية الأنسب على الإطلاق في الحد من البطالة من خلال التوظيف الذاتي.

٣. تعتبر هذه المشروعات عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، فالمشروع الصغير عندما ينمو ويتطور يصبح مشروعاً متوسطاً والمتوسط يتحول إلى مشروع كبير وهكذا.

٤. تساعد هذه المشروعات في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية والتي تعاني من تدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.

٥. تعتبر هذه المشروعات من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة ومجالاً خصباً للرياديين. وكذلك تسهم الصناعات الصغيرة بأنماط عملياتها الإنتاجية المتواضعة باستيعاب الأفراد ذوي المستويات المتدنية فنياً وعلمياً وثقافياً وهذا ما يعود إلى إشراكهم في الإنتاج القومي بدلاً من بقائهم مستهلكين.[1]

٦. تساهم هذه المشروعات في تزويد فئة الفقراء بسلع ذات نوعيات متباينة وبأسعار مناسبة.

[1] معروف، هوشيار. دراسات في التنمية الاقتصادية،مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٧.

٧. تعمل هذه المشروعات كحلقة وصل، حيث أن معظم الوظائف الجديدة تستحدث في مشاريع التشغيل. ومع مرور الوقت وتكوين واكتساب مهارات جديدة ينتقل العمال من هذه المشروعات إلى المشروعات الكبيرة.

٨. تعتبر المشروعات الصغيرة في الدول النامية نواة بزوغ ونشوء القطاع الخاص.

٩. إن الكثير من مشاريع التشغيل تقوم بتدريب موظفيها وتأهيلهم الأمر الذي سيؤدي إلى إكساب العمال مهارات وخبرات جديدة تمكنهم من الحصول على أجور أعلى وربما الانتقال إلى المشروعات الكبيرة والارتقاء بمستويات معيشة أفضل.

١٠. تقوم هذه المشروعات بدور المغذي للمشروعات الكبيرة أو كمشروعات مكملة للمشاريع الكبيرة وداعمة لها مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية لهذه المشروعات في الأسواق الدولية.

١١. تعمل المؤسسات الصغيرة على الحفاظ على التوازن التنموي في المناطق الريفية أو الأقل نمواً، الأمر الذي يساعد في الحد من الهجرة إلى المدن.

١٢. تساعد هذه المشروعات في الحفاظ على التوازن التجاري و ميزان المدفوعات وتعزيز الناتج المحلي حيث تساهم بدعم الصادرات، ورفد الاقتصاديات بالعملات الصعبة وزيادة الاكتفاء الذاتي وتعزيز الثقة بالنفس، وتقلل الأعباء على الموازنة العامة للدولة.

١٣. تساعد في التخفيف من حدة التركيز الصناعي، حيث يساعد إقامة المشروعات الصغيرة في أماكن جغرافية متفرقة على التخفيف من حدة التركز الصناعي.

١٤. تلعب دوراً كبيراً في تمكين الشباب والمرأة.[1]

---

[1] المقابلة، إيهاب و المحروق؛ ماهر. المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، ومعوقاتها، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٥.

وعلى الصعيد التطبيقي والعملي، أشارت العديد من الدراسات إلى الدور الذي تلعبه هذه المشروعات على مستوى الدولة الواحدة. فقد أشار أبو الهيجاء (١٩٩١) إلى الدور الكبير للصناعات الصغيرة في الاقتصاد الأردني في مجال التشغيل، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وزيادة الإنتاج،و زيادة العدالة في توزيع الدخل وتحقيق التوازن الإقليمي، والوصول للاستغلال الأمثل للموارد المحلية، ودفع عجلة التنمية الزراعية،و تحسين الميزان التجاري. كما أشار إلى دورها في تعزيز مستوى الريادة المحلية وإنتاج السلع الخاصة، وإحداث التراكم الرأسمالي في الأردن وفي الجزائر. كما أشارت دراسة أخرى إلى دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات البحرينية[1].

وعلى سبيل المثال فإن التجربة الهندية للمنشآت الصغيرة والصغرى والمتوسطة والتي اعتبرت تجربتها في هذا المجال من أكثر التجارب التنموية نجاحاً، حتى بلغ عدد المنشآت الصغيرة وأيضاً المتوسطة حسب بعض البيانات الرسمية أكثر من ثلاثة ملايين وحدة صناعية استوعبت أكثر من (١٧) مليون عامل ينتجون ما يزيد على (١٣٠) مليار دولار أمريكي في السنة، ويمثل حوالي (١٤%) من إجمالي الناتج القومي الهندي[٢].

أما في بريطانيا فقد وصل عدد المشروعات الصغيرة إلى (٣,٧) مليون مشروع بلغت نسبة مبيعاتها خلال عام (٢٠٠٠) حوالي (٥٠%) من إجمالي المبيعات المسجلة.

---

[1] ينظر في ذلك:
- أبو الهيجاء، عدنان. الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩١، ص ٨١- ٩٤.
- الخلف، عثمان. دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ١٩٩٥، من دراسة المقابلة، إيهاب و المحروق؛ ماهر. المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ص ٢٧٦.
- الصادق، عبد الله واليوشع؛ أحمد. دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات البحرينية، مركز البحرين للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، المنامة، البحرين، (١٩٩٧) ، ص ٢٧٦.

[2] الجحيفي، لطف راجح. المنشآت الصغيرة والأصغر ودورها التنموي في اليمن، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٥

وكذلك الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ساهمت المشروعات الصغيرة بحوالي (٥١%) من إجمالي الناتج المحلى. أما في الصين التي كانت تعد من الدول الفقيرة والنامية وقد أصبحت الآن من الدول الكبرى التي تغزو منتجاتها جميع بلدان العالم فقد بلغ فيها عدد المشروعات الصغيرة (١٠) مليون مشروع ساهمت بحوالي (٧٧%) من الإنتاج الصناعي.[1]

وفي إيطاليا تساهم الشركات التي تشغّل أقل من (٢٠) عامل أو موظف في تحقيق (٤٢%) من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية.[2] وفي جمهورية كوريا تطور نصيب المنشآت الصغيرة في إجمالي الصادرات من ٢٣% عام (١٩٦٥)م إلى (٣٢%) عام (١٩٧٠) إلى (٣٥%) عام (١٩٧٧) إلى (٣٩%) عام (١٩٨٣)م وان تزايد نصيب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات من الجمهورية الكورية بين )١٩٦٥-١٩٨٣)م تزامن مع النمو السريع جدا في إجمالي الصادرات لهذه الدولة في نفس الفترة.[3] وفي باكستان تشارك المنشآت الصناعية الصغيرة بأكثر من (٣٠%) تقريبا من إجمالي الصادرات الصناعية.[4]

[1] فايد، هشام. دور المؤسسات المالية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجربة شركه ضمان مخاطر الائتمان جمهوريه مصر العربية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧، ص ٥١.

[2] قنطقجي، سامر مظهر. تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ،دراسة مقارنة بين التجربتين الإيطالية والسورية ، جريدة الاقتصادية السورية – العدد ٩٢ تاريخ ٢٠٠٣/٠٤/١٣م، ص ٢.

[3] ت ، س ، سوبرأمانيان وتعريب الدكتور طلعت الدمرداش " التصدير الكامن في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية . مجلة الاقتصادية ، العدد ٢١ ، ١٥ يونيو ٢٠٠٠م ص ٢٢.

[4] دراسة للبنك الدولي ١٩٨٢. من: مقبل، عبد الواسع احمد. الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في الجمهورية اليمنية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧.

### ب- دور مشاريع التشغيل في محاربة البطالة

يمكن تعريف البطالة على أنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، على الرغم من رغبته وقدرته على القيام بذلك العمل [1].

وغني عن القول أن البطالة ليست بالظاهرة الحديثة النشوء بل هي معضلة كثيراً ما أرقت حكومات ودول سعت لوضع الخطط والبرامج والسياسات بهدف التخلص منها أو الحد منها قدر المستطاع ومع الزيادة الكبيرة في النمو السكاني نتيجة التطور الهائل في الخدمات الصحية وارتفاع مستوى الحاجات الإنسانية بات في حكم المؤكد أن فاعلية القطاع الحكومي وقدرته المباشرة على خلق فرص عمل جديدة باتت محدودة، وان كافة الجهود التي هدفت إلى الحد من مشكلة البطالة منذ عقود لم تثمر بالشكل المطلوب.

وهنا تبرز أهمية مشاريع التشغيل باعتبارها وسيلة ناجعة يمكنها أن توفر فرص عمل للراغبين بذلك وتخفف من حدة البطالة حيث يجوز القول أنها الآلية الأنسب لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي،هذا فضلاً عن مساهمتها في تنشيط مستوى المنافسة التحفيزية بما يدفع للابتكار والإبداع وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين.

حيث تسهم هذه المشاريع في البلدان النامية في خلق فرص أكثر للعمل بالمقارنة مع غيرها وعلة ذلك أنها تستخدم فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة رأس المال البشري مما يساعد الدول النامية على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبدها تكاليف رأسمالية عالية، وكذلك فهي تواجه البطالة بين الفئات الأقل تعليماً وبين النساء الأقل حظاً بالعمل من الرجال بسبب

---

[1] الجمعية العلمية الملكية، ، مركز تكنولوجيا الحاسوب والتدريب والدراسات الصناعية، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض الممولة من صندوق التنمية والتشغيل على مستوى المنتفعين، الفقر والبطالة في الأردن، ١٩٩٨، ص ٣١.

النمط الاجتماعي لهذه المشروعات فهي تشغّل الأقارب والأصدقاء والنساء دون التزام بمؤهلات دراسية أو شهادات علمية. كما أنها تتميز بالقدرة على الانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوت بين الحضر والريف وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو تعمل معها، وتوفر هذه المنشآت سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود. وتقدر منظمة العمل الدولية (ILO) أن الصناعات الصغيرة كانت تشغّل ما بين (٤٤-٦٦%) من قوة العمل في آسيا خلال ثمانينيات القرن المنصرم[1] كما تسيطر المشاريع الصغيرة على البنية الإنتاجية للاقتصاد الإيطالي. وتشكل الشركات التي تستخدم (١٠)عمال أو أقل ما نسبته ٤٥% من الشركات الإيطالية وتبلغ هذه النسبة في ألمانيا (٢٠%) تقريباً[2] وهي توفر على سبيل المثال (٥٦%) من فرص العمل ببريطانيا و حوالي (٧٥%) في الولايات المتحدة والصين.[3]

وتساهم المشروعات الصغيرة في توفير (٣٣%) من فرص العمل في كندا و (٨٥%) في غانا و(٨٨%) في إندونيسيا و(٧٤%) في كل من الفلبين ونيجيريا، و(٦٣%) في تنزانيا.[4]

وفي الأردن ساهمت المشروعات الصغرى و الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير حيث بلغت نسبة العمالة في هذه المشروعات (٤٥,٢٦) من حجم الأيدي العاملة في المنشآت الاقتصادية الأردنية في عام (٢٠٠٢).[5]



[1] يسري، أحمد عبد الرحمن. قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية: الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٢٠٥.بتصرف
[2] قنطقجي، سامر مظهر. تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ،دراسة مقارنة بين التجربتين الإيطالية والسورية ، جريدة الاقتصادية السورية – العدد ٩٢ تاريخ ٢٠٠٣/٠٤/١٣م، ص ٢.
[3] فايد، هشام. دور المؤسسات المالية فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تجربة شركه ضمان مخاطر الائتمان جمهوريه مصر العربية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧، ص ٥١.
[4] حسن، توفيق عبد الرحيم. إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء: عمان، ٢٠٠٢، ص ٢٣.
[5] حداد، مناور والخطيب؛ حازم. دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.ص:١٢٨. مرجع سبق ذكره.

وتؤكد الدراسات المتخصصة بالمشاريع الصغيرة على أن هذه المشاريع مكثفة للعمالة (Labor Intensive) حيث بلغت هذه النسبة لمشاريع صندوق التنمية والتشغيل في الأردن المباشرة وغير المباشرة (٢,٥) فرصة عمل لكل مشروع بالمتوسط [١].

كما أنه من المفيد العلم أن فرصة العمل في المشروعات الصغيرة لا تحتاج إلى تلك الأرقام الخيالية التي تحتاجها المشاريع الكبيرة من التمويل لتأمين فرصة العمل حيث يُقدر أن فرصة العمل في المشروعات الصغيرة في الأردن تحتاج إلى (١١٠٠) دينار بينما تحتاج في المشروعات الكبيرة إلى (١١٠٠٠) دينار [٢]، وفي مصر تحتاج فرصة العمل في المشروعات الصغيرة إلى (٩٠٠) دولار تقريباً [3].

وهذا يعطي صورة واضحة على مقدرة المشروعات الصغيرة على خلق الوظائف وخاصة في الدول النامية التي تعاني أصلاً من ضعف في الموارد المالية، مما يعني أن اعتماد برامج المشروعات الصغيرة يسهم بقوة بحل مشكلة البطالة من خلال توسيع قاعدة انتشار هذه المشروعات جغرافياً وكذلك شمولها لشتى أشكال النشاط الاقتصادي مما يترجم تشغيل أمثل للقدرات البشرية المتعطلة بأقل الكلف في دول تنتابها مشكلات التمويل كهاجس رئيسي.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن مشاريع التشغيل القائمة، تعتبر من أهم طرق تخفيف مشكلة البطالة، فهي لا يتطلب علاجها إعطاء الأموال للعاطلين عن العمل كما هو الحال في الدول المتقدمة التي تدفع لمواطنيها العاطلين عن العمل منحاً بسبب بطالتهم، بل أنها تؤمن ما يحتاجه هذا المتعطل من تمويل يمكنه الانطلاق من خلاله لبناء مشروعه الخاص ليجد نفسه فيه

---

[1] شتيوي، موسى وآخرون. دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة في الأردن، دار قنديل للنشر والتوزيع: عمان، ٢٠٠٢، ص: ١٣٤.

[2] النجار، فايز والعلي؛ عبد الستار. الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان، ٢٠٠٦، ص: ٢٨.

[3] شخاترة، حسين وآخرون. البطالة والفقر: واقع وتحديات، مؤسسة عبد الحميد شومان: عمان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، ٢٠٠٠، ص: ١٤٥.

بعمله وإنتاجه ودوره في العملية التنموية مما يدفع هؤلاء الأفراد للاستقرار في عملهم والسعي لإثبات ذاتهم والتفاني في العمل لتحقيق نجاح يضمن رزقهم ورزق من يعيلون إضافة إلى التزامهم بفكرة السداد للقروض التي حصلوا عليها مما يحفز في ذاتهم الرغبة في الإنتاج والوصول إلى مرحلة تملك كامل المشروع وبمديونية تساوي الصفر. كما أن هذه المشاريع يمكنها أن تصل للمتعطل في ريفه ومدينته وترسخه في أرضه. وهذا ما يولد اهتماماً أكبر بالريف، وتعمل على تطويره، وتشجيع الشباب على العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى امتداد خارطة الدولة، مما يعني الحد من الهجرة الكبيرة إلى المدينة وما تخلق هذه الهجرة من مشكلات اجتماعية ترهق الاقتصاد إذا لم تجد السياسات الحكومية وسيلة للحد منها وهذا يبين مقدار العائد الاجتماعي والاقتصادي لهذه المشروعات.

### ج- دور مشاريع التشغيل في الحد من الفقر

يُعرف الفقر بأنة حالة من الحرمان المادي، التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي والوضع السكني، وكذلك الحرمان من امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة. وبجانب مظاهر الحرمان المادي، هناك مظاهر الحرمان المعنوي المتمثلة في الاغتراب والعزلة الناجمين عن التمييز الاجتماعي والسياسي، وفقدان القدرة على الاتصال نتيجة للجهل أو اختلاف اللغة أو الحرمان من وسائل وتسهيلات الاتصال، وعدم الاستقلالية، و ضعف القدرة على اتخاذ القرارات، وصعوبة ممارسة حرية الاختيار والتصرف بالأصول الإنتاجية ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، وعدم الشعور

بالأمان إزاء التعرض للعنف الجسدي المرتبط بالمستوى الاجتماعي أو القدرة البد نية أو النوع الاجتماعي أو الدين أو العرق [1]

والفقر بمفهوم التنمية الشاملة يشمل بالإضافة إلى الحرمان المادي، الحرمان من خيارات وفرص العيش في حياة هانئة[2]

ويعتبر الفقر من أكثر الظواهر الإنسانية الموجودة في كل المجتمعات وعلى مدار العصور ، وهو يقف سداً منيعاً أمام تطور وتقدم الشعوب، ويعتبر من أكثر الظواهر المخربة للقيم الإنسانية القائمة على العدل والمساواة في كل شيء، وأصبح الفقر مؤشراً على وجود فئة كبيرة من الناس مهددة بشبح المرض والبؤس والموت بشكل دائم جراء ندرة ما يحصلون عليه من فرص البقاء على قيد الحياة، فالفقر من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد العالم كله.

وفي سبيل محاربة الفقر فقد سعت الدول والمنظمات للعمل بجدية بهدف إيجاد سياسات وبرامج للحد منه أو القضاء عليه وقد تنوعت و تعددت الآليات المعتمدة لمحاربة هذه الظاهرة وكان من بين هذه الآليات القروض والاستثمارات الأجنبية وقد أدت إلى خلق ظروف سلبية نتج عنها التحول بمسيرة محاربة الفقر في كثير من الأحيان -إن لم يكن دائماً- حيث رزحت عدد من الدول تحت وطأة المديونية وأدى ذلك إلى تعطل كبير في قدراتها الإنتاجية وحتى الاستثمارات فلم تحقق أهداف الفقراء في انتشالهم من مكامن الفقر وربما يعود ذلك إلى أن الاستثمار عادة ما يكون موجهاً نحو مصلحة المستثمرين ومصلحتهم هي العليا وما دون ذلك فليس بمهم لهم وكانت مصالح الفقراء دون اهتمامهم.

---

[1] باقر، محمد، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، الأمم المتحدة، من رطروط، فواز. مستوى الارتباط بين معدلات الفقر والبطالة في الأردن بالفترة من عام ١٩٨٧ - ٢٠٠٢ وعلاقته بالتخطيط لبرامج مشاريع توليد الدخل، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧، ص ٤٨١.

[2] شخاترة، حسين وآخرون. البطالة والفقر: واقع وتحديات، ٢٠٠٠، ص٧٠، مرجع سبق ذكره.

وفي خضم هذا الوضع برزت الآلية الرادعة و الفعالة في تقليص ظاهرة الفقر المبنية على سياسة الاعتماد على مشروعات التشغيل لما لها من مقومات و خصائص في متناول الدول النامية بالخصوص.

ويعول على مشاريع التشغيل الإسهام بشكل كبير في الحد من الفقر من خلال نقاط متعددة:[1]

- كثيراً ما يرتبط الفقر بالبطالة فعجز الإنسان عن العمل يحرمه من توليد دخل يحقق لـــه ما يحتاجه وهنا تبرز أهمية هذه المشاريع في تأمين عمل للإنسان و بسبب اعتبار العمل من أهم أرصدة المنتفعين من قروض برامج التشغيل فإن الجهود التي من الممكن لهؤلاء القيام بها مع حصولهم على هذه القروض سوف تساهم في محاربة الفقر بين صـــفوفهم وذلك بتوافر التمويل الذي يدفعهم إلى رفع الإنتاجية في عملهم وهذا ما يفـــرز القـــدرة لديهم على الحصول على مهارات جديدة والارتقاء بالمهارات الموجودة لـــديهم أصـــلاً وهذا كله سوف يعمل على تحقيق دخل ثابت أولاً ومن ثم زيـــادة دخـــولهم وتحـــسين أوضاعهم المعيشية مما يعني أن هذه المشاريع سوف تؤثر بشكل كبير فـــي استئـــصال الفقر أو الحد منه.[2] وغالباً ما يكون هذا العمل حافظا لماء وجهه. فغالبية المـــشروعات تقوم على عدد قليل جداً من العمال في معظمهم من أسرة واحدة أو أقارب أو أصـــدقاء وبالتالي يتسم العمل في هذه المشروعات بالعلاقات الاجتماعية الرفاقية أو القرابية ممـــا يعني احترام متبادل بين صاحب المشروع ومن يساعده في مشروعه.

---

[1] الجحيفي، لطف راجح. المنشآت الصغيرة والأصغر ودورها التنموي في اليمن،مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٨.

[2] الصلح، كاميليا فوزي. جدوى وآليات عمل مرافق تمويل القروض الصغرى التي تستهدف النساء الفقيرات في كل من المناطق الحضرية والريفية في بلدان عربية مختارة رؤى نظرية واعتبارات عملية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، نيويورك، ٢٠٠١، ص ١٤.

- إن لمشاريع التشغيل القدرة على توفير دخول لا بأس بها من خلال مميزات نجاحها وذلك ناجم عن عدم حاجتها إلى الكثير من النفقات التي تحتاجها المشاريع الكبيرة كالإعلان والمواصلات مما يعني وجود هامش أوسع نوعاً ما لتأمين دخول أفضل لأصحابها، ومن يعمل معهم وهذا ما يمكن استنتاجه من بعض الدراسات حيث أن (٦٤%) من المنتفعين من قروض صندوق الائتمان في الأردن وفق ما ورد في دراسة موسى شتيوي أظهروا أنهم حصلوا على دخل ثابت جراء قروض التشغيل التي قدمها لهم هذا الصندوق [1]. كما أن منتجات هذه المشروعات عادة ما تتصف نتيجة لذات المبررات بتكاليف إنتاج منخفضة مما يعني إمكانية تسويقها إلى الأفراد بأثمان أقل وفي هذا فائدة للفقراء قبل الأغنياء.
- تتميز هذه المشروعات بانتشارها جغرافياً إلى كل الأقاليم فهي بخلاف المشروعات الكبيرة تصل إلى المناطق النائية والبعيدة عن التجمعات البشرية الكبيرة ومناطق النشاطات الاقتصادية الضخمة وغالباً ما يكون سكان هذه المناطق من الفقراء وهذا يدفعهم إلى عدم الهجرة حيث يمكنهم العمل في هذه المشروعات التي يمكنها أن تؤمن لهم مصدر رزق يكفيهم شر هذه الهجرة. كما يمكنهم الاستمرار في أعمالهم الخاصة دون أن يؤثر في غالبية الأحيان على عملهم في هذه المشروعات. فالفلاح يمكنه أن يعمل في أرضه وكذلك مربي المواشي دون أن يمنعهم ذلك من الاستفادة من هذه المشروعات.

[1] شتيوي، موسى. تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن،سلسلة دراسات مكافحة الفقر (١٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة: نيويورك، ٢٠٠١، ص ٣٢.

- يوصف الفقراء غالباً بانخفاض مستوى التعليم لديهم وهذا ما يشكل عائقاً كبيراً أمامهم للحصول على فرص العمل الحكومية أو حتى في المشاريع الكبرى التي تتطلب مستويات ثقافية أو فنية معينة لا تتوافر إلا لمن استطاع أن يكمل دراسته، وهذا ما يستلزم معيلاً أو قدرة مالية قد لا تتوفر للفقراء. وحيال هذا الوضع يمكن لمشاريع التشغيل أن تحل لهؤلاء الفئة من العاطلين عن العمل مشكلاتهم فهذه المشاريع تقوم في الغالب بالعمل وفق مستويات تقنية متواضعة وبالتالي فهي المؤهلة أكثر من أي حل آخر لاحتواء هؤلاء المتعطلين بخصوصياتهم وأوضاعهم.
- كما تسهم هذه المشروعات في الحد من الخلل في توزيع الدخل وذلك من خلال قيام المنشآت الصغيرة بنشاطها الإنتاجي والصناعي والخدمي وانتشار هذه الأنشطة على مختلف أقاليم الدولة، حيث غدت المدن الكبرى غير قادرة على استيعاب المزيد من المصانع الجديدة، سواء من الناحية التنظيمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية بسبب الازدحام الشديد والضغط الكبير على المرافق العامة ومراكز الخدمات الموجودة إضافة إلى تزايد التلوث البيئي فيها، وبات الأسلوب الأمثل يتمثل في ضرورة نشر المزيد من الصناعات الصغيرة على مختلف أقاليم الدولة، وما يعكسه ذلك أثناء قيام هذه المنشآت بممارسة أنشطتها الصناعية والإنتاجية والخدمية من استخدام كميات من الموارد الأولية المحلية، التي يمكنها أن تؤمن حاجة تلك الأسواق، وأيضاً الاستفادة من رخص ووفرة اليد العاملة، وما يعكسه ذلك بصورة عامة من تحسين مستوى معيشة المناطق النائية وكذلك تحسين مستوى الدخل بين المدن الرئيسية والكبيرة والمدن الصغيرة والريف، ويساهم ذلك في الحد من الفقر في تلك المناطق، ويقلل من الفوارق بين الريف والحضر.

وهكذا تبرز مشاريع التشغيل كبديل لتجديد الاستثمار، وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالاعتماد على مميزاتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فالتنوع في الخصائص والأهداف المرجوة من تحقيقها كان لها الفضل في بروز هذا النوع من المؤسسات لمحاربة الفقر.

**د- دور مشاريع التشغيل في سبيل تمكين المرأة**

أكدت الكثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية على الأهمية البالغة لمساهمة المرأة في المشاركة الفعالة في بناء المجتمع جنباً إلى جنب مع الرجل، ولذلك لا بد من التأكيد على أن دورها أصبح محورياً في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وأنه لا يشهد مجتمعنا العربي نهوضاً حقيقياً، وتنمية شاملة ما دامت المرأة رهينة في سجون الموروث الثقافي الذي يصر على حبسها في عباءة أبيها.

لقد مارست المرأة عبر التاريخ دوراً حقيقياً كانت فيه الجندي المجهول. فقد كانت تقوم بمعظم الأعمال دون أن يكون لها حق في عائد عملها ودون أن يكون لها الخيار فيما تعمل أو أن تسهم في صنع القرارات المتعلقة بهذا العمل.

ومع الوضع المتردي لواقع التشغيل في العالم العربي الذي أكدت الدراسات على ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف القادرين على العمل برزت المرأة على رأس القائمة بين هؤلاء حيث ترتفع البطالة بين النساء إلى ما يقارب ضعف البطالة بين الرجال. رغم أن القوة العاملة النسائية تشهد تسارعاً أكبر عما هو عليه عند الجنس الآخر يقارب الضعف حيث تساوي (٥%) عند

النساء سنوياً و(٢,٧%) عند الرجال[1]. في الوقت الذي تقدر فيه نسبة النساء اللواتي يعملن في القطاع العام لا تتجاوز (٢٧%) كحد أقصى في الدول العربية. مع الأخذ بعين الاعتبار وجود نسبة عالية من النساء ممن يقمن بأعمال غير مأجورة.

وفي ميدان الأمية ترتفع نسبتها بين النساء بمعدلات عالية مقارنة مع الرجال حيث قُدرت نسبة من يعرف القراءة والكتابة من الرجال (٧٢%) عام (٢٠٠٢) بينما وجدت نسبة من يعرفن القراءة والكتابة من النساء تساوي (٤٩,٦%) في نفس العام. وقدمت لنا الإحصاءات ما يفيد أنه في ذلك العام (٢٠٠٢) توجد (٤٤) مليون امرأة ممن هن فوق (١٥) سنة لا يعرفن القراءة والكتابة.[2]

أما في إطار الفقر فتعتبر النساء أكثر من ينخر الفقر في عظامهم حيث يشير التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة لعام (٩٧/٩٦) إلى أن المرأة تؤدي حوالي (٦٠%) من العمل على مستوى العالم، لكنها لا تتلقى أكثر من (١٠%) من الدخل العالمي، لذا فإن (٧٠%) من فقراء العالم هم من الإناث ولعل السبب الرئيسي لتفاقم نسبة فقر المرأة يعود إلى عدم امتلاكها لوسائل الإنتاج وعدم قدرتها على الوصول إلى التمويل الذي يؤهلها للحصول على تلك الوسائل، إذ لا تملك أكثر من ١% من الموارد العالمية كما أكد التقرير[3].

---

[1] حمدي، علي. واقع وآفاق مشاركة المرأة في قطاع المنشآت الصغيرة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية حول المرأة والمنشآت الصغرى، تونس، ٢٨-٢٠٠٦/٣/٣٠، ص ١٠.

[2] سليمان، سليمان عواد. السياسات الداعمة لتمكين المرأة في العمل والحياة نماذج من برامج عمل اليونسكو في أفريقيا والمنطقة العربية محور سياسات وبرامج التعليم والتدريب المهني وأثرها في زيادة القدرة الإنتاجية للمرأة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية حول المرأة والمنشآت الصغرى، تونس، ٢٨-٢٠٠٦/٣/٣٠، ص ٢.

[3] العتوم، راضي. دور القروض الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية، مجلة السكان والتنمية، الأردن، العدد السادس، ٢٠٠٠، ص ١٢٦.

وفي كل هذه الظروف تتعدد الطروحات التي تعمل على الرفع من مكانة المرأة في المجتمع ومن ذلك برامج مشاريع التشغيل بما تتمتع به من دور ريادي في تحقيق هذا الأمر ولكن كيف لهذه المشروعات أن تفلح في ذلك ؟

إن مشاريع التشغيل يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق هذا الهدف انطلاقاً من الخصائص الإيجابية التي تتمتع بها هذه المشروعات وفق الآليات التالية:

١- إن مشاريع التشغيل توجه بالدرجة الأولى للفقراء دون تمييز بين الرجل والمرأة وسوف تجد المرأة ضالتها عند هذه البرامج حيث يمكن أن تخلق فرص عمل تعجز المرأة عن إيجادها في القطاع العام أو الخاص نتيجة الشروط والمعايير التي قد يصعب على المرأة تحقيقها. وخاصة المرأة الريفية.

٢- تستطيع المرأة أن تجد من برامج مشاريع التشغيل المنفذ المناسب لإيجاد آلية تمويلية تنطلق من خلالها في خلق فرصة عمل تناسب وضعها كسيدة منزل وربة أسرة أو فتاة ستعاني أحياناً إذا خرجت للعمل خارج المنزل مما يعني أن مشاريع التشغيل التي تدعم المرأة ستكون أنسب الحلول لجعل المرأة قادرة على العمل وتحقيق دخل حقيقي لها ولأسرتها دون الخروج من بيتها أو إهمال الواجبات المنزلية الملقاة على عاتقها أصلاً. وفي نظرة تفحصية نجد أن المرأة قد فرضت نفسها بقوة في برامج الإقراض الهادفة إلى تحقيق هذه المشروعات فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التمويل للمشاريع التي قامت بها النساء (٤٧%) من حجم التمويل الذي نفّذه صندوق التنمية والتشغيل في الأردن[1].

٣- يمكن لمشاريع التشغيل أن تحقق دخلاً شهرياً مناسباً أو مرتفعاً نوعاً ما للنساء اللواتي يستفدن من برامج هذه المشروعات. حيث تعمل هذه المشاريع على تحويل المنزل إلى

[1] صندوق التنمية والتشغيل، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥، ص: ٢٣.

وحدة إنتاجية باستثمار جهود فتيات ونساء الأسرة، وتدريبهن على الإنتاج والصناعات اليدوية والمنزلية بحيث يخلق هذا العمل ريعاً مادياً للفتاة وربة الأسرة ويزيد من دخل الأسرة. وهذا بدوره ينعكس على باقي المشاكل ويسهم في حلها تدريجياً دون اللجوء إلى حلول خارجية أو مقتبسة من خارج مجتمع المنزل[١].

٤- تسهم هذه المشروعات إضافة إلى تحقيق دخل للمرأة ولأسرتها في رفع مستوى النساء وخاصة الفتيات الريفيات في بيوتهن حيث لا يمكن أن نهمل دور هؤلاء الفتيات. فالمرأة الريفية عموماً هي قوة عاملة فعالة إلا أنها غير مرشدة، لذلك فالاهتمام بتدريب الفتيات الريفيات على مهارات تتناسب ورغباتهن ومع ما يتوفر من الموارد ولا سيما إذا كانت متصلة بالجوانب الإنتاجية كالصناعات اليدوية سوف يسهم بكل تأكيد في تدعيم موقف المرأة في مسيرة التنمية.[٢] وهذا ما يمكن بكل بساطة أن تقوم به مشاريع التشغيل إذا وُجهت الوجهة الصحيحة.

وبعبارة أخرى إن لهذه المشروعات القدرة على الإسهام في إحداث تغييرات مهمة في حياة النساء وخاصة المتعطلات منهن عن العمل والقابعات في بيوتهن دون تعليم يؤهلهن للعمل في القطاعات الأخرى وبالتالي يمكن لهذه المشروعات أن تدفع المرأة نحو العمل والاعتماد على الذات وإيجاد دخول تدفع عنها الفقر دون التأثيرات السلبية التي قد يجرها خروجها إلى العمل بعيداً عن بيتها.

---

[1] الورداني، نبيلة. دور الصناعات الصغيرة ومشروعات الأسر المنتجة في تنمية معارف ومهارات الفتاة الريفية والحضرية، مجلة الطفولة والتنمية، العدد ٧، المجلد ٢، ٢٠٠٢، ص ١١٩.

[2] فهمي، سامية، تنمية المرأة في المجتمعات الجديدة، (١٩٩٦). نقلاً عن نبيلة الورداني، دور الصناعات الصغيرة ومشروعات الأسر المنتجة في تنمية معارف الفتاة الريفية والحضرية، ص ١١٩.

وفي المقابل فإن توفير فرص مشاركة المرأة في هذه المشروعات على غرار ما يتوافر من مثل هذه الفرص للرجل، وضمن الهدف الأشمل لمشاركة المرأة في عالم العمل والإنتاج، ضروري لتحقيق ثلاثة أهداف عامة هي:[1]

أولاً: الهدف الإنساني والاجتماعي الذي يتضمن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، والارتقاء بمستوى الأسرة، مع العلم أن تكافؤ الفرص لا يعني بالضرورة تشابهها.

ثانياً: الهدف الاقتصادي الذي يتضمن الاستثمار الأمثل للموارد البشرية لتحقيق النمو الاقتصادي المرغوب والإنتاجية العالية والعائد المناسب على الفرد والمؤسسة والمجتمع.

ثالثاً: الهدف الثقافي الذي يتضمن ترسيخ ثقافة ايجابية لمكانة المرأة ودورها في المجتمع وتعظيم قيمة العمل بأنواعه ومستوياته المختلفة للمرأة والرجل على السواء.

وأخيراً يمكن القول أنه إذا كان لمشاريع التشغيل أن تسهم في تحقيق مداخيل مالية والارتقاء بدخل الأسر التي سوف تستفيد من برامج هذه المشاريع، ولما كان من المتوقع أن تسهم في محاربة الفقر وإمكانية دعم تمكين المرأة في الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة وضمان حقوقها في مواجهة الآخرين، إضافة إلى ما يمكن اعتباره أهم الأهداف التي ينتظرها الجميع من هذه المشاريع وهو الحد من البطالة إذا نجحت أضف إلى ذلك ما يمكن أن يتحقق من نتائج إيجابية تصب في إطار تحقيق تنمية منشودة. فإن ذلك يعني أنه يمكن لهذه المشاريع أن تحدث شكلاً من أشكال التقدم الاجتماعي القائم على تطور وتحسن أوضاع المجتمع في معظم قطاعاته ووفقاً لذلك فإنه ينتظر منها أن تحقق رفعاً لمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك هو الغاية المنشودة من هذه المشاريع أصلاً

[1] المصري، منذر واصف.أهمية مشاركة المرأة في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية حول المرأة والمنشآت الصغرى، تونس، ٢٨-٢٠٠٦/٣/٣٠. ص ٢.

# الفصل الثالث

# واقع مشاريع التشغيل في كلٍ من الأردن وسوريا

## الفصل الثالث

# واقع مشاريع التشغيل في كلٍ من الأردن وسوريا

### تمهيد

تعتبر مشاريع التشغيل من الأدوات الهامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حتى أنها غدت من العناصر الإستراتيجية في برامج التنمية والنهوض الاقتصادي في أكثر الدول. فقد شهدت السنوات والعقود الماضية توجها متزايدا نحو الاهتمام بمشاريع التشغيل ، حتى أصبح ينظر إليها على المستوى المحلي والدولي باعتبارها العمود الفقري للإنتاج، والأسلوب الأمثل للخروج من الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية التي تصيب بعضاً من دول العالم بين الحين والآخر، وذلك لكفاءتها وقدرتها العالية على خلق أوضاع اقتصادية، واجتماعية تسهم في تدعيم النشاط الإنتاجي في كل المجالات، ومواجهة مشكلات البطالة المتصاعدة، وتفعيل مشاركة المرأة، وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات، ورفع المستوى المعيشي للأفراد، وتضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار، وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، وزيادة الصادرات، والإقلال من الواردات، مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، ويساهم في استقرار أسعار الصرف، ويمنع قدر الإمكان ارتفاع الأسعار، وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر إلى دائرة الحياة.

تعتبر مشاريع التشغيل المصدر الرئيسي لتقديم حاجات المواطنين من السلع والخدمات، وتسهم بنجاح المشروعات الكبيرة من خلال ما تقوم به من دعم هذه المشروعات في كثير من

جزئيات عملها وكذلك تخلق قدرة لدى الكثير من الطبقات الاجتماعية لاستهلاك ما تنتجه هـذه المشروعات الكبيرة.

وقد تبنت العديد من دول العالم مشاريع التشغيل في عملية تنمية بنائها الاقتصادي والاجتماعي ومن بين هذه الدول كلٌ من سوريا والأردن.

ويتناول هذا الفصل من خلال مبحثين مشروعات التشغيل في الأردن وسوريا حيث يخصص الأول لواقع هذه المشروعات في المملكة الأردنية الهاشمية ويفرد جزءاً منه للدور الذي قام به صندوق التنمية والتشغيل على صعيد مشاريع التشغيل، والإنجازات التي حققها عبر سنوات عمله أما الثاني، يتناول واقع هذه المشروعات في الجمهورية العربية السورية ويتناول كذلك هيئة التشغيل والدور الذي لعبته عبر سنوات عمرها القصيرة في التأثير على واقع هذه المشاريع والإنجازات المحققة جراء عملها.

## المبحث الأول

## واقع مشاريع التشغيل في الأردن

حظيت مشاريع التشغيل في المملكة الأردنية الهاشمية وخصوصاً في العقدين الماضيين باهتمام واسع النطاق من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية ،لدورها الفعّال في تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ودعم الاقتصاد الوطني و إيجاد فرص عمل جديدة تحد من مستوى البطالة و تعمل على محاربة الفقر. وإيماناً بالدور الذي يمكن أن تؤديه مشاريع التشغيل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي المحليين في محاربة البطالة والفقر وتحقيقا لهذا الغاية فقد بادرت المملكة الأردنية إلى إنشاء العديد من الصناديق والهيئات المتخصصة التي تعمل على دعم وتمويل مشاريع التشغيل وتطوير أدائها.

وقد عمدت المؤسسات المتخصصة في دعم هذه المشروعات في المملكة الأردنية الهاشمية إلى وضع أنظمة و تشريعات اختلفت من مؤسسة إلى أخرى بغية تنظيم معايير التأهيل و الشروط الواجب توفرها في الفئات المستفيدة من هذه القروض، والتي تنوعت من مؤسسة إلى أخرى وفقا للمعايير الخاصة بكل مؤسسة و تباينت فيها المتطلبات والمعايير القانونية لشروط التأهيل التي اتصفت أحياناً بالشدة،حيث كانت تشكل عثرة في بعض الأحيان في وجه الأشخاص الراغبين في الاستفادة من خدماتها.

### أولاً:مفهوم مشاريع التشغيل في الأردن

لم يعرف المشرع الأردني مشاريع التشغيل الصغيرة كما ولم يضع أي معايير يمكن بالاستناد إليها أن نميز المشروعات الصغيرة عن غيرها من المنشآت أو المشاريع الاقتصادية

الأخرى ، بل ترك مسألة تحديد مفهوم المشروعات غير واضحة وعرضة للجدل سواء في الأدبيات القانونية أو الإدارية ، الأمر الذي جعل مفهوم مشاريع التشغيل غير واضح.[1]

فقد نصت المادة الثالثة من قانون غرفة التجارة المؤقت لعام ٢٠٠٣ أن" المؤسسة الصغيرة أي شركة أو مؤسسة فردية غرضها الأساسي التجارة وتعمل في قطاع تجاري معين ورأسمالها المسجل يقل عن خمسة آلاف دينار".[2] وبالنظر إلى هذه المادة القانونية السابقة يتبين أن المشرع قد أعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة على معيارين، وهما الملكية الفردية ومقدار رأس مال المؤسسة الصغيرة.

كما عرفت المادة الثانية من قانون تشجيع الاستثمار لسنة (١٩٩٥) المشروع بوجه عام بغض النظر عن قطاعه "بأنه أي نشاط اقتصادي تنطبق عليه أحكام قانون الاستثمار و الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه"

و جاء قانون المشروعات الاقتصادية الأردني أيضاً بتعريف عام و واسع عرّف من خلاله مفهوم المشروعات الاقتصادية على اختلاف أنواعها دون أن يفرد تعريفاً خاصاً للمشروعات الصغيرة، حيث جاء في المادة الثانية من قانون تطوير المشروعات الاقتصادية أن المشروع الاقتصادي هو عبارة عن " أي نشاط اقتصادي أو صناعي أو زراعي أو خدمي قائم في المملكة "[3]

أما دائرة الإحصاءات العامة فإنها تعرف المشروعات الصغيرة على إنها تلك التي تشغل عدد من العمال يتراوح بين (١-٤) عمال، والمتوسطة على إنها تلك التي توظف (٥-١٩)

---

[1] أبو الحاج، أيمن عبد الباري. أثر التشريعات القانونية في تنمية وتعزيز المشروعات الصغيرة في المملكة الأردنية الهاشمية (دراسة مقارنة)، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧، ص ٥.

[2] قانون غرفة التجارة رقم ٧٠ لعام ٢٠٠٣ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٤٦٠٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٦.

[3] نص المادة الثانية من قانون تطوير المشروعات الاقتصادية رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠٣. المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٤٦٠٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٦

عامل. أما المشروعات المتناهية الصغر فلا يوجد لها تعريف حيث يمكن أن يطلق عليها قطاع غير منظم. ووفقاً لوزارة الصناعة والتجارة ، يشار إلى مشروع ما على انه من المشروعات الصغرى إذا تراوح عدد العاملين فيه بين (١- ٩) عمال ورأس المال اقل من (٣٠) ألف دينار. أما المشروع الصغير فيوظف من (١٠-٤٥) عاملاً، والمشروع المتوسط يوظف من (٥٠-٢٤٩) عاملاً على أن يزيد رأس المال المستثمر في أي منها عن (٣٠) ألف دينار.[1] وقد درجت دائرة الإحصاء العامة في الأردن من خلال مسوحات الاستخدام بعد عام (٢٠٠٠) إلى تصنيف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وفق فئة حجم العمالة على النحو التالي:[2]

- المشروعات الصغرى يعمل فيها من (١ إلى٤) عمال.
- المشروعات الصغيرة يعمل فيها من (٥ إلى ١٩) عامل.
- المشروعات المتوسطة يعمل فيها من (٢٠ إلى ٤٩) عامل.

وفي نهاية عام (٢٠٠٥) عدل مجلس الوزراء الأردني تصنيفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة للصناعات وأصبحت كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (١)

التصنيف الجديد للمشروعات في الأردن[3]

| نوع المؤسسة الصناعية | عدد العمال | و/أو رأس المال المسجل |
|---|---|---|
| الحرفية | ١ – ٩ | أو اقل من ٣٠ ألف دينار أردني |
| الصغيرة | ١٠ – ٤٩ | و ٣٠ ألف دينار أردني فأكثر |
| المتوسطة | ٥٠ – ٢٤٩ | و ٣٠ ألف دينار أردني فأكثر |
| الكبيرة | ٢٥٠ فأكثر | و ٣٠ ألف دينار أردني فأكثر |



[1] المقابلة، إيهاب و المحروق؛ ماهر. المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، ومعوقاتها،مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٢.
[2] دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الاستخدام لعامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣.
[3] المصدر: غرفة تجارة عمان.

**ثانياً: تطور واقع مشاريع التشغيل في الأردن**

شهدت مشاريع التشغيل نمواً متسارعاً في السنوات والعقود الأخيرة في المملكة الأردنية ورغم تضارب البيانات والإحصاءات التي ترصد لهذا الموضوع إلا أن جميعها يؤكد على هذا النمو المطرد.

ففي عام (١٩٩٦) بلغ عدد المشروعات الصغيرة جداً حوالي (١٩٠٠٠) يعمل فيها حوالي (٤٦٠٠٠) عامل وتشكل نسبة (٨٣%) من مجموع المشروعات الصناعية البالغة آنذاك (٢٣٠٠٠) مشروع تؤمن فرص عمل لحوالي (١٣٩٠٠٠) عامل. أما في قطاع التجارة فإن أكثر من (٩٨%) من المنشآت تعتبر مشاريع صغيرة تعمل معظمها في تجارة الجملة والتجزئة.[1]

وتشير البيانات الخاصة بأعداد ونسب العاملين والمنشآت الاقتصادية في الأردن في إحصاءات عام (٢٠٠١) إلى وجود (١١٥٨٢٣) منشأة يعمل فيها (٦٨٤٨١٢) عامل وتتوزع هذه المنشآت إلى مشروعات يعمل بها ما بين (١-١٩) عامل ومشروعات يعمل بها (٢٠- ٤٩) عامل ومشروعات يعمل بها (٥٠- ٩٩) عامل ومشروعات يعمل بها ١٠٠ عامل أو أكثر وتُظهر هذه البيانات أن المشروعات التي تشغّل أقل من (٢٠) عامل حازت على نسبة (٩٧,٨٢%) من مجموع المنشآت وشغلت نسبة من العمالة بلغت (٣٨,٨١%) ويظهر الجدول التالي هذه النتائج التي جاءت في إحصاءات ذلك العام (٢٠٠١).[2]

---

[1] دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، مسح الاستخدام لعام ١٩٩٦.

[2] حداد، مناور والخطيب؛ حازم. دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مرجع سابق، ص ١٢٧.

جدول رقم (٢)

نتائج إحصاءات العمالة والمنشآت لعام ٢٠٠١ في الأردن

| فئة حجم العمالة | عدد العاملين | النسبة المئوية | عدد المنشآت | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| ١-١٩ | ٢٦٥٨١٧ | ٣٨,٨١ | ١١٣٣٤٦ | ٩٧,٨٢ |
| ٢٠-٤٩ | ٤٦٣٦١ | ٦,٧٧ | ١٥٨٠ | ١,٣٦ |
| ٥٠-٩٩ | ٣١٨٥٣ | ٤,٦٥ | ٤٥٤ | ٠,٣٩ |
| ١٠٠ فأكثر | ٣٤٠٧٨١ | ٤٩,٧٧ | ٤٩٦ | ٠,٤٣ |
| المجموع | ٦٨٤٨١٢ | ١٠٠,٠٠ | ١١٥٨٢٣ | ١٠٠,٠٠ |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مسوحات الاستخدام لعام ٢٠٠١.

**ثالثاً: مراحل تمويل مشاريع التشغيل في الأردن**

مر الإقراض الصغير في الأردن في ثلاثة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

١- **مرحلة القروض الحسنة (١٩٧٥- ١٩٩٠)**: وتتسم هذه المرحلة بإعفاء القروض من تكاليف خدمة الدين وتمثلت هذه المرحلة جلياً بقروض وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطني.

٢- **مرحلة المشاركة (١٩٩١- ١٩٩٦)**: وكإستراتيجية ميزت هذه المرحلة قامت مؤسسات الإقراض بتصميم آليات إقراض بمشاركة أفراد المجتمع المحلي في إطار عملية التنمية ومن الأمثلة على ذلك صناديق الائتمان والتي تدار بالمشاركة من قبل لجنة محلية بالإضافة إلى الجهة المقرضة.

٣- **مرحلة العمل من اجل الاستدامة (١٩٩٧- حتى الآن )**: تميزت هذه الفترة بزيادة اعتماد المؤسسات الإقراضية على ذاتها وتعزيز قدراتها المالية من خلال تعديل أسعار الفائدة المترتبة على القروض والتأكيد على إيجاد الضمانات لاسترداد القروض الممنوحة

[1] الزوايدة، مطلق. دور القروض الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة دراسة عينية ميدانية في محافظات جنوب الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٠٠.

وتميزت هذه المرحلة بالتأكيد على دراسات الجدوى للمشاريع للتأكد من قدرة الفرد أو الأسرة على إدارة المشروع وتكثيف المتابعة المالية والفنية بالإضافة إلى تأكيد بعض المنظمات الإقراضية على إشراك المرأة من خلال تأهيلها بقروض صغيرة، وتخصيص برامج إقراضية خاصة بها.[1]

وحالياً تشرف على منح القروض التي تسهم في خلق هذه المشروعات الصغرى والصغيرة عدد من المؤسسات والصناديق التمويلية و تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في توفير التمويل المناسب لتلك المشروعات، سواء كانت هذه المؤسسات تصنف في طبيعتها مالية ومصرفية (بنوك) أو تصنف على أنها مؤسسات ذات أهداف اجتماعية في مهمتها لدعم المشروعات الصغيرة، ومن أهم هذه المؤسسات والصناديق: صندوق التنمية والتشغيل الذي أسهم عبر سنوات عمره في إيجاد قاعدة عريضة من هذه المشروعات في المملكة وقد حَفل تاريخه بإنجازات تمويلية مهمة لمشروعات قامت خلال فترة عمله الممتدة منذ عام (١٩٩١) وحتى الآن وانعكست إيجابياً على واقع هذه المشروعات في المملكة ككل. وفي سبيل ذلك سوف أخصص جزءاً من هذه الدراسة لتناول الإنجازات المحققة من قبل الصندوق



## صندوق التنمية والتشغيل

نشأ صندوق التنمية والتشغيل بقرار صادر عن الحكومة الأردنية بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٨. وذلك بهدف تدارك الآثار السلبية على الواقع الاجتماعي للفقراء والعاطلين عن العمل التي نجمت وستنجم عن تطبيق ما عُرف باسم برامج التصحيح الاقتصادي وهي البرامج التي جاءت كوصفات جاهزة فُرضت على الأردن من قبل البنك الدولي في تلك الفترة.

[1] العتوم، راضي. دور القروض الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

باشر الصندوق عمله وانطلق في تنفيذ سياساته الإقراضية في شهر شباط من عام (١٩٩١) إلا أن الصندوق حاز الشرعية كمؤسسة حكومية تتمتع باستقلال مالي وإداري من خلال القانون رقم (٣٣) لسنة (١٩٩٢). الذي حدد آليات هذا الصندوق في العمل وأهدافه وكل ما يتعلق بعمله وكيانه القانوني.[1]

**الخدمات التي يقدمها الصندوق**

يقوم الصندوق بتقديم الخدمات الإقراضية والخدمات المساندة حيث يقوم من خلال الأولى بتمويل المشاريع التي يطرحها عملاء الصندوق وهي على شكلين مباشر وغير مباشر وأما الخدمات المساندة للإقراض فهي تتمثل بتقديم ما يحتاجه العميل لنجاح مشروعه من تدريب وإعداد الدراسات اللازمة، وكل ما يعود على المشروع بالفائدة.[2]

**أولاً: خدمات التمويل والإنجازات المتحققة**

يقوم صندوق التنمية والتشغيل بتقديم خدمات التمويل لمشاريع العملاء بإحدى طريقتين، إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. وقد حقق الكثير من الإنجازات التي تسجل له في سنوات عمله في كلٍ من الإقراض المباشر والإقراض غير المباشر إضافة إلى برنامج المشروعات الريادية.

**١- الإقراض المباشر والإنجازات المتحققة**

استطاع الصندوق عبر سنوات عمره بدءاً من عام (١٩٩١) وحتى اليوم أن يسهم من خلال هذا البرنامج في تمويل عدد كبير من المشروعات التي بدورها خلقت فرص عمل لعدد

---

[1] صندوق التنمية والتشغيل التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢، ص ١٢.
[2] صندوق التنمية والتشغيل التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤، ص ١٢.

كبير من طالبي العمل والجدول التالي يبين مستوى الإنجازات التـي حققهـا الـصندوق فـي الإقراض المباشر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٦).

الجدول رقم (٣)

إجمالي إنجازات الإقراض المباشر للصندوق خلال الفترة ١٩٩١- ٢٠٠٦[1]

| العام | عدد المشروعات | فرص العمل المتحققة |
| --- | --- | --- |
| ٩١-٩٢ | ٦٦٧ | ١٦٠٧ |
| ١٩٩٣ | ٤٧٥ | ١١٩٦ |
| ١٩٩٤ | ٣٦٢ | ٨٣٨ |
| ١٩٩٥ | ٤٠٣ | ٩٢٧ |
| ١٩٩٦ | ٤٨٣ | ١٠٣٥ |
| ١٩٩٧ | ٦٣١ | ١٤١٦ |
| ١٩٩٨ | ٤٥٤ | ٨١٦ |
| ١٩٩٩ | ٧٩٧ | ١٩٩٢ |
| ٢٠٠٠ | ١٤١٤ | ٣٢٩١ |
| ٢٠٠١ | ٦٩٩ | ١٦٤٢ |
| ٢٠٠٢ | ٢٩٠٥ | ٥٣٤٨ |
| ٢٠٠٣ | ٣٨١٦ | ١٥١٦ |
| ٢٠٠٤ | ٤١٤١ | ٣٢٨٨ |
| ٢٠٠٥ | ٣٣٦٥ | ٤٦٣٠ |
| ٢٠٠٦ | ٣٩١٦ | ٥٢٠١ |

كما بدأ الصندوق استقبال طلبات القروض من المواطنين الحاصلين علـى الـشهادات العلمية المتعطلين عن العمل وذلك عن طريق نافذة ديوان الخدمة المدنية وفي هذا سعي جاد من لدن الصندوق للوصول إلى أصحاب الكفاءات العلمية والعمل على مساعدتهم على دخول سوق العمل بقوة تتناسب مع المؤهلات التي تميزهم عن الآخرين وفي هذا كله سعي للحد من البطالة

[1] صندوق التنمية والتشغيل التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦، ص١٦.

التي يدرك الصندوق قبل غيره حجم مشكلتها في المجتمع الأردني. والجدول التالي يبين عدد القروض التي قدمها الصندوق عبر ديوان الخدمة المدنية في عام (٢٠٠٥) وتوزعها حسب المحافظات

الجدول رقم (٤)
المشاريع المصروفة عن طريق ديوان الخدمة المدنية في الأردن حسب المحافظات لعام (٢٠٠٥)[1]

| المحافظة | العدد | المبلغ المصروف (د. أ) |
|---|---|---|
| عمان | ٤٤ | ١٣٧٥٠٠ |
| إربد | ٤ | ١٦٠٠٠ |
| الزرقاء | ٨ | ٢٦٠٠٠ |
| البلقاء | ٥ | ١٩٠٠٠ |
| الكرك | ٣ | ١٦٥٠٠ |
| المفرق | ٤ | ٢٠٩٤٠ |
| مادبا | ٧ | ٢٧٥٠٠ |
| عجلون | ١ | ٤٠٠٠ |
| جرش | ١ | ١٥٠٠ |
| المجموع | ٧٧ | ٢٦٨٩٤٠ |



**٢- الإقراض غير المباشر والإنجازات المتحققة**

وهو أسلوب عمل يتميز به صندوق التنمية والتشغيل حيث يعمل وفقاً لهذا الأسلوب كمظلة إقراضية لعدد من المؤسسات الوسيطة التي تقوم هي بدورها بالتواصل مع العميل وهي تتمتع بدورها بالقدرة على أن تكون مقرض فعال للمواطن وتضمن في الوقت نفسه إعادة القروض إلى الصندوق الذي يتعامل معها بشكل مباشر ويترك له حرية الاتفاق مع المقترض الذي يختار المؤسسة التي تناسبه لعمله ومشروعه من بين حزمة من المؤسسات

[1] صندوق التنمية والتشغيل التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥، ص ١٩.

التي تغطي بخدماتها كل أراضي المملكة الأردنية الهاشمية وتصل للمواطن أينما كان وقد استطاع الصندوق من خلال هذا البرنامج أن يسهم في دعم الكثير من المشروعات خلال سنوات عمله والجدول التالي يبين الإنجازات التي حققها الصندوق في مجال الإقراض غير المباشر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٤).

الجدول رقم (٥)

إجمالي مشروعات الإقراض غير المباشرللصندوق في الأردن خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٤)[1]

| العام | عدد المشروعات | حجم التمويل | فرص العمل المحققة |
|---|---|---|---|
| ٩١-٩٢ | ١٦١ | ٨٨٣٨٦٨ | ٧٤٩ |
| ١٩٩٣ | ٢ | ١١٧٤٢٠ | ٥ |
| ١٩٩٤ | ٤٤١ | ١٥٩٣٠٣٥ | ٥٢٣ |
| ١٩٩٥ | ٣٧٨ | ١٥٦١٣٥٦ | ٥٥٩ |
| ١٩٩٦ | ٤٥٤ | ٢١٣٣٢٦٦ | ٤٩٠ |
| ١٩٩٧ | ٦٠٠ | ٥٧٥٧١٨ | ٦٤٩ |
| ١٩٩٨ | ٥٨٧ | ٥٣٤٠٠٠ | ٧٩٩ |
| ١٩٩٩ | ٤٥٨ | ـــــ | ٥٣٦ |
| ٢٠٠٠ | ٦٩٨ | ٣٤٥٠٩٨ | ٩٦٤ |
| ٢٠٠١ | ٣٨٤ | ـــــ | ٥٧٧ |
| ٢٠٠٢ | ١١٣٩ | ١١٩٥١٩٠ | ١٧١٠ |
| ٢٠٠٣ | ١١٩٩ | ١٣٦٢٣٢٥ | ١٧٩٨ |
| ٢٠٠٤ | ٢٩٤ | ٨٦٦٣٦٠ | ٤٤١ |

**٣- برنامج إقراض المشاريع الريادية والإنجازات المتحققة**

وهو ما يمكن أن نعتبرها درة التاج في عمل صندوق التنمية والتشغيل وقد أنشئ هذا البرنامج بالاتفاق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتاريخ (٢٠٠٢/٨/٧)، وهو يهدف لمتابعة المشاريع التي تحوز على مقومات مميزة وتشكل مبادرة ناجحة من حيث نوع المنتج أو الخدمة التي يقدمها

[1] صندوق التنمية والتشغيل التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤.

هذا المشروع أو قدرة هذا المشروع على تأمين فرص عمل كثيرة العدد أو قيام المشروع في حيز جغرافي يحتاج للنهوض بواقعه التنموي كالبادية الأردنية أو إتباع أساليب عمل متطورة وجديدة في المملكة ويتميز هذا البرنامج بقدرة تمويلية تصل إلى حد (٥٠٠٠٠) دينار وبفائدة تبلغ (٩%) تتناقص سنوياً، وبفترة سداد تصل إلى ست سنوات منها ستة أشهر مهلة سداد. وقد مول حتى عام (٢٠٠٦) (١٠٣) مشروعاً أمنت (٧٣٤) فرصة عمل والجدول التالي يبين توزع هذه المشروعات على سنوات التطبيق بدءاً من عام (٢٠٠٣) حتى عام (٢٠٠٦).[1]

الجدول رقم (٦)

إنجازات النافذة الريادية خلال الفترة (٢٠٠٣– ٢٠٠٦)

| العام | عدد المشروعات | فرص العمل المتحققة |
|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ٤ | ٤٥ |
| ٢٠٠٤ | ٢٠ | ١٩٢ |
| ٢٠٠٥ | ١٧ | ١٥٧ |
| ٢٠٠٦ | ٦٢ | ٣٤٠ |
| **المجموع** | ١٠٣ | ٧٣٤ |

**إنجازات الصندوق في مجال الخدمات غير الإقراضية**

يقوم الصندوق بتقديم خدمات أخرى غير إقراضية لعملائه المقترضين وتعتبر هذه الخدمات على قدر كبير من الأهمية حيث يقوم الصندوق بخدمات التدريب والتأهيل وإعادة التأهيل، والتوعية بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك يقوم بالدراسات والبحوث

[1] صندوق التنمية والتشغيل التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦ ص ١٨.

المكتبية والميدانية التي تسمح له وللأفراد بالاطلاع على نتائجها ويضعهما في صورة الانجازات وإمكانية العمل في المستقبل. وقد حقق العديد من هذه البرامج وأنجز الكثير منها.

وفي المحصلة يمكن إبراز حصيلة لإنجازات الصندوق من حيث خلق المشروعات وما استتبع ذلك من خلق فرص عمل خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٩١ و٢٠٠٦) والجدول التالي يبين إجمالي عمليات التمويل التي قام بها الصندوق في الفترة بين عامي (١٩٩١ و٢٠٠٦) ومقدار فرص العمل التي حققها من خلال عمله.

الجدول رقم (٧)

إجمالي عمليات الإقراض الشامل من قبل الصندوق (١٩٩١- ٢٠٠٦)[1]

| السنة | عدد المشروعات | فرص العمل |
|---|---|---|
| ٩١-٩٢ | ٨٣٣ | ٢٣٥٦ |
| ١٩٩٣ | ٤٧٧ | ١١٠١ |
| ١٩٩٤ | ٨٠٣ | ١٣٦١ |
| ١٩٩٥ | ٧٨١ | ١٤٨٦ |
| ١٩٩٦ | ٩٣٧ | ١٥٢٥ |
| ١٩٩٧ | ١٢٣١ | ٢٠٦٥ |
| ١٩٩٨ | ١٠٤١ | ١٦١٥ |
| ١٩٩٩ | ١٢٥٥ | ٢٥٢٨ |
| ٢٠٠٠ | ٢١١٢ | ٣٠٨٥ |
| ٢٠٠١ | ١٠٨٣ | ١٦٢٥ |
| ٢٠٠٢ | ٤٠٤٤ | ٢٩٠٠ |
| ٢٠٠٣ | ٥٠١٥ | ٣٣٦١ |
| ٢٠٠٤ | ٤٤٥٤ | ٣٧٢٩ |
| ٢٠٠٥ | ٤٤٧٨ | ٤٨٠١ |
| ٢٠٠٦ | ٣٩١٦ | ٥٢٠١ |
| المجموع | ٢٨٥٤٤ | ٣٨٨٣٩ |

[1] التقرير السنوي لصندوق التنمية والتشغيل ٢٠٠٦، ص ٢٢.

## المبحث الثاني

## واقع مشاريع التشغيل في سوريا

لم تشهد سورية فكرة مشاريع التشغيل إلا مع بدايات القرن الحالي وربما يعود ذلك إلى عدم وجود هيئة أو مؤسسة تشرف على هذه المنشآت حيث كان جل ما يوجد يتمحور حول منشآت حرفية يعمل فيها صناعيون وعمال يقومون هم بإنشائها دون تمويل من أي جهة حكومية أو دون وجود جهات وصائية إلا ما كان يتطلبه تقسيم العمل إلى حرف لها نقاباتها وجمعياتها إضافة إلى ما تستلزمه هذه المشاريع من الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات الإدارية المختصة ودون إغفال دور وزارة المالية كجامع للضريبة.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن هذه الفكرة فرضت نفسها بقوة في السنوات القليلة الماضية تحت ضغط الحاجة حيث أن سوريا تأخرت عن الكثير من الدول العربية الأخرى كمصر والأردن واليمن وتونس في العمل على مأسسة التمويل والتوجه الاقتصادي نحو مشاريع التشغيل.

فمع هذا الواقع القائم على ضرورة العمل على تحقيق تشغيل أمثل للطاقات البشرية المتعطلة في ضوء عجز القطاع العام على استيعاب جيش العاطلين عن العمل المتزايد يوماً بعد آخر اتجهت سوريا -وبخطى متسارعة- نحو اعتماد صيغ عقلانية قدر المستطاع في إطار منهجية متكاملة قوامها العمل على إيجاد البيئة التمويلية القادرة على محاكاة حاجة الفقراء وتلمس حاجة هذه الفئة للقروض الصغيرة التي تخلق القدرة لديهم على الانطلاق في إنشاء قاعدة متينة من مشاريع التشغيل التي تحقق حلولاً تُرضي هذه الفئة الاجتماعية قدر الإمكان.

وفي هذا السياق نجد لزاماً علينا تلمس النظرة السورية من خلال الصيغ الرسمية المعتمدة من قبل الجهات المختصة لمشاريع التشغيل مع إلقاء الضوء على الأهمية النسبية التي تتمتع بها

هذه المشاريع في الاقتصاد السوري وبنيته. ونعرج على البيئة التمويلية الناشئة حديثاً في سوريا مع السعي لتحديد بعض أهم ما تتسم به هذه المشاريع من سمات قبل أن نخصص جزءاً مهماً من هذا المقام لهيئة التشغيل.

**أولاً: تطور مشاريع التشغيل في سوريا**

مع اتجاه الحكومات السورية المتعاقبة منذ فترة ما بعد الاستقلال للنمط الاشتراكي في الحياة الاقتصادية، والسياسية لم يكن هناك من سياسات داعمة للمبادرات الفردية في العمل الاقتصادي مما خلق حالة من اعتماد بنية العمل في سوريا على المبادرات التشغيلية الفردية وتحمل الفرد لعبء إقامة مشروعه الخاص منفرداً دون أي دعم من قبل الدولة فلم يكن هناك آليات رسمية متبعة في هذا الإطار إلا ما ارتبط بإجراءات الترخيص المفروضة على الناشط اقتصادياً إضافة إلى الرقابة البيئية، والتنظيمية الناظمة لتوزع وانتشار هذه المشاريع كتحديد مناطق معينة لحرفة معينة دون أن نغفل الجباية الضريبية التي تقوم بها الدولة.

وبهذا المفهوم شهدت سوريا انتشاراً واسعاً لهذه المشاريع في سياق حرفي بحت أفرزت نقابات، وجمعيات متميزة عن بعضها البعض كجمعية الحرفيين التي تشرف على العديد من الحرف التي لا تتطلب شهادات معينة أو مستويات أكاديمية كما هو حال أصحاب ورشات الحديد والألمونيوم، ونجارة الخشب، وصناعة الطوب، ومستلزمات البناء وما إلى ذلك. ومع بداية القرن الحادي والعشرين سعت سوريا إلى إيجاد آليات تشريعية ومصرفية داعمة لتوجه الأفراد نحو الحصول على إمكانات تمويلية تسمح لهم بامتلاك مشاريع خاصة فردية أو مشتركة تحقق غايات اجتماعية واقتصادية شخصية أو عامة تسعى إليها السياسة العامة وفي هذا السياق صدر القانون رقم /٧١/ لعام (٢٠٠١) الذي أوجد هيئة التشغيل كهيئة عامة تسعى لتقديم

قروض للأفراد لتساعدهم في تحقيق أحلامهم في امتلاك مشاريعهم الخاصة وتأمين فرص عمل حقيقية لهم ولعدد لا يستهان به من أفراد المجتمع.

وقد اعتمدت هيئة التشغيل معياراً لتصنيف المشاريع قام على أساسين وهما عدد العمال ورأس المال المستثمر ووفقاً لذلك اعتبرت الهيئة أن كل مشروع يشّغل من عامل واحد حتى (١٠) عمال وبتكاليف استثمارية من (١٠٠) ألف حتى ٣ مليون ل.س (٢٠٠٠-٦٠٠٠٠ دولار) يعتبر مشروعاً صغيراً.[١]

**ثانياً: أهمية مشاريع التشغيل في سوريا**

تتمتع سوريا شأنها شأن دول العالم الثالث بزيادة واضحة جداً في المنشآت الاقتصادية صغيرة الحجم ولعل ما يعزز هذا التوجه هو عدم امتلاك هذا البلد لثروات نفطية أو إستخراجية بالشكل الذي يدفع لإقامة المنشآت الضخمة برأسمالها وعمالها مما أفرز صورة للنشاط الاقتصادي طغى عليها النشاط الفردي، وقد يكون لتوارث النشاطات الحرفية اثر كبير في ذلك حيث تشهد المدن والأرياف الكثير من الأنشطة الحرفية التي يعمل بها أشخاص منفردين، والقليل منها ما يعمل فيها أكثر من ذلك.

وفي المحصلة فإن كفة النشاط الاقتصادي يبدو جلياً أنها تقوم على قاعدة عريضة جداً من المنشآت الصغيرة، حيث أظهرت بيانات المكتب المركزي للإحصاء سيطرة شبه كاملة لهذه الأنشطة في بنية الاقتصاد السوري، وانعكاس ذلك على توزيع العمالة في هذه المنشآت والجدول التالي يظهر توزعها حسب عدد العمال ووفق انتشارها في المحافظات السورية بناء على تعداد (٢٠٠٤).[٢]

---

[1] الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، ورقة عمل بعنوان "تجربة هيئة مكافحة البطالة في تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة" قدمت في "الملتقى الأول للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة" دمشق ٢٥-٢٧ نيسان ٢٠٠٦.

[2] بيانات المكتب المركزي للإحصاء، تعداد عام ٢٠٠٤.

## الجدول رقم (٨)

### توزع المنشآت حسب عدد العمال ووفق المحافظات السورية لعام ٢٠٠٤

| المحافظة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥-٩ | ١٠-١٤ | ١٥-١٩ | ٢٠-٢٩ | ٣٠-٤٩ | +٥٠ | منشآت قيد التجهيز | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دمشق | ٤٣٠٧٥ | ١٦٣١٢ | ٥٦٩٩ | ٢٤٠٤ | ٢٣٣٦ | ٢٦٦ | ٧٩ | ٥٩ | ٣٤ | ١٧ | ٥٣٥١ | ٧٥٦٣٢ |
| حلب | ٦٢٢١٥ | ٢٩٩١٥ | ١١٥٩٦ | ٥٩٦٨ | ٦٨٩٢ | ٨٣١ | ٢١٥ | ١٧٧ | ٧٦ | ٥٢ | ٨٢٤٨ | ١٢٦١٨٥ |
| ريف دمشق | ٤٩٢١٠ | ١٤١٨٢ | ٥٠٨٢ | ٢١٨٣ | ٢٤٧٧ | ٣٨٦ | ١٥٤ | ١٢٦ | ٨٢ | ٨٢ | ٢٩٥٨ | ٧٦٩٢٢ |
| حمص | ٣٨٦٠٣ | ٧٩٥٣ | ٢٥٢٣ | ١٠٨٣ | ١٠١٠ | ٨٤ | ٢٥ | ٢١ | ١٥ | ٢٠ | ٢١٦٨ | ٥٣٥٠٥ |
| حماة | ٢٨٨٨٢ | ٧١٨٥ | ١٧٤٨ | ٧٨١ | ٨٠١ | ٧٢ | ١٦ | ١٢ | ٦ | ١٠ | ٢٧٢٨ | ٤٢٢٤١ |
| اللاذقية | ٢١٥٤٤ | ٦٤٤٣ | ١٨٩٠ | ٦٣١ | ٥٩٦ | ٧٨ | ٢٦ | ٢٣ | ١١ | ٧ | ١٧٩٢ | ٣٣٠٤١ |
| إدلب | ٢٠٤٤٩ | ٥٢٠٨ | ١٨٢٦ | ٧٥٣ | ٦٨٥ | ٩١ | ١٩ | ١٣ | ٦ | ٨ | ١٢١٠ | ٣٠٢٦٨ |
| الحسكة | ١٨٣٠٤ | ٣٤١٨ | ٩٤١ | ٣٣٦ | ٢٩٧ | ٤٢ | ٥ | ١٠ | ٣ | ١ | ٤٣٩ | ٢٣٧٩٦ |
| دير الزور | ١١٠٨٠ | ٣٩٥١ | ١٢٥٣ | ٦٦١ | ٤٧٧ | ٢٦ | ٧ | ٤ | ٢ | ١ | ٧٤٢ | ١٨٢٠٤ |
| طرطوس | ٢١٤٢٦ | ٣٧٥٦ | ٨٦٣ | ٣٣٨ | ٣٥٥ | ٤٩ | ١٨ | ١١ | ٨ | ٥ | ١٥٠٦ | ٢٨٣٣٥ |
| الرقة | ٨٥٩٩ | ٣٤٣٦ | ١٠٥١ | ٣٩٩ | ٢٠١ | ٩ | ٣ | ٢ | ٣ | - | ٢٢٩ | ١٣٩٣٢ |
| درعا | ١٣٤٠٩ | ٣٣٦٢ | ٩٢٦ | ٤١٨ | ٣٤٤ | ٣٤ | ١٦ | ١٢ | ٣ | ٤ | ٨٥٠ | ١٩٣٧٨ |
| السويداء | ٨١٩٠ | ١٦٦٩ | ٢٩٩ | ١٤٨ | ١١٤ | ١٢ | ٣ | ١ | ٢ | - | ٥٨٤ | ١١٠٢٧ |
| القنيطرة | ١١٤٣ | ٢٠٩ | ٥٨ | ٢٣ | ١٩ | ٢ | - | ١ | - | - | ٥٠ | ١٥٠٥ |
| المجموع | ٣٤٦١٣٤ | ١٠٦٩٩٩ | ٣٥٧٥٥ | ١٦١٢٦ | ١٦٦٠٤ | ١٩٨٢ | ٥٨٦ | ٤٧٢ | ٢٥١ | ٢٠٧ | ٢٨٨٥٥ | ٥٥٣٩٧١ |

ومن خلال قراءة تفاصيل الجدول السابق يمكن تلمس صورة الانتشار الكثيف للمشروعات ذات العدد القليل للعاملين. فوفق هذه الإحصاءات نجد ما مجموعه (٥٢٥١١٦) منشاة اقتصادية قائمة في عام (٢٠٠٤) يضاف إليها (٢٨٨٥٥) منشأة قيد التجهيز على امتداد سوريا لا نجد منها سوى ٣٣٩٨ منشأة ممن يعمل فيه (١٠) عمال أو يزيد وبنسبة تكاد تتناهى إلى الصفر فهي تبلغ ما نسبته (٠,٦٤%) مما يعني أن المشروعات التي تشّغل ٩عمال أو أقل تحوز على نسبة (٩٩,٣٦%) من مجموع المنشآت في سوريا. وهذا دليل واضح على السيطرة الحقيقية لهذا الشكل من النشاط الاقتصادي. مما يدعو للقول أن الاقتصاد السوري غير الرسمي يقوم برمته تقريباً على أكتاف مشاريع التشغيل.



**ثالثاً: الوضع الراهن للتمويل الصغير في سورية:**

شهدت سوريا في الآونة الأخيرة نمواً متسارعاً لعمليات التمويل في مشاريع التشغيل. ورغم الخطوات التي اتخذتها الحكومة السورية والمانحين لتشجيع تنمية صناعة التمويل الصغير في سورية، مازالت تعتبر هذه الصناعة هي الأصغر في المنطقة ولكنها تنمو بسرعة ففي عام (٢٠٠٣) بلغ عدد زبائنها /٣٣/ ألف مستفيد فعال وهناك على الأقل /٣٠٠/ ألف شخص مازالوا بحاجة إلى قروض استناداً إلى مؤشر خط الفقر الأدنى، وحالياً زاد عدد المستفيدين إلى حوالي /١١٥/ألف زبون والطلب التقديري يتجاوز مليون شخص، علماً بأن عدد المؤسسات التي تعمل في هذا المجال زادت من /٥/ إلى/٨/ مؤسسات حاليا وهذا غير كافٍ لسد الفجوة الأساسية الموجودة في التمويل بالنسبة للفقراء وأصحاب الدخل المحدود، علماً بأن سوق التمويل الصغير السورية غير تنافسية وبسيطة جداً تتصدرها شبكة الأغا خان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[1]

[1] هيئة تخطيط الدولة، المؤتمر الأول للتمويل الصغير – دمشق : ١٠ – ١١ نوفمبر ٢٠٠٧ م

إلا أن الخطوة الأهم في هذا المجال كانت قيام هيئة التشغيل كهيئة رسمية رئيسية تعمل في مجال الإقراض لتحقيق أهداف تنموية من خلال دعم مشاريع التشغيل على امتداد القطر لما لهذه المشاريع من مزايا كثيرة من أهمها:[1]

- قدرتها على امتصاص البطالة من خلال توليد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
- قدرتها على تحريك الشباب باتجاه التفكير بالعمل الخاص.
- انخفاض تكلفتها الاستثمارية مقارنة بالمشروعات المتوسطة والكبيرة.
- يمكن لها أن تتوضع في أماكن نائية.
- استخدامها للموارد والعمالة المحلية.
- انخفاض تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير.
- تتصف بالمرونة وقدرتها على التكيف مع المستجدات الاقتصادية.

وفي سبيل دعم وتمويل هذه المشاريع أنشئت هيئة التشغيل عام (٢٠٠١) بموجب القانون رقم (٧١) وسأخصص لهذه الهيئة جزءاً من الدراسة النظرية أسوة بصندوق التنمية والتشغيل.

**هيئة التشغيل:**

أُنشئت الهيئة بموجب القانون رقم (٧١) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٨ وقد عملت على مساندة جهود الدولة في تخفيف أزمة البطالة وفق أسس اقتصادية جديدة. ومع أن الهيئة تتكامل مع برنامج الإصلاح الاقتصادي فإن عملياتها بدأت قبل إعلان برنامج الإصلاح، فالهيئة ليست

---

[1] الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، ورقة عمل بعنوان "تجربة هيئة مكافحة البطالة في تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة"مرجع سبق ذكره.

مرتبطة بنتائجه، ولكن وجودها يعزز فرص النمو، في إطار هيكلية اقتصادية تعتمد آلية السوق والنظام السعري. فالهيئة تعتبر الإطار المؤسسي والتنظيمي المعني بحشد الموارد البشرية والمادية، وإعادة توظيفها بالشكل الذي يضمن زيادة تشغيل العاطلين عن العمل، ورفع مستوى المعيشة. واعتمدت الهيئة في أعمالها على المؤسسات القائمة، ولم تحاول بناء نظام مؤسساتي جديد. ويعود ذلك إلى كونها هيئة مؤقتة حسب القانون، لذا فهي تستفيد من إمكانيات المؤسسات القائمة من مصارف، ومنظمات شعبية، وإدارات، وتتأثر بإخفاقاتها. وتحاول بعملها أن تصبح مشروعاً قدوةً يساهم في رفع فاعلية المؤسسات المشاركة ورفع مستوى أدائها.[١]

**إنجازات البرامج التي تعمل بها الهيئة**

للهيئة عدة برامج إقراضية تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها وفق معايير تناسب كل فئة من المستفيدين وهذه البرامج هي:[٢]

**برنامج المشروعات الصغيرة:**

وهي مشروعات فردية صغيرة تخلق فرص عمل جديدة وتساهم في تحسين دخل القائمين عليها وتمنح القروض بناءً على أسس الجدوى الاقتصادية بالدرجة الأولى.

والمشروعات الصغيرة هي إما أن تكون فردية وإما جماعية وقد أسهمت الهيئة خلال فترة عملها القصيرة في خلق عدد لا بأس به من المشروعات الصغيرة أمنت عدداً من فرص العمل للمستفيدين من هذا البرنامج فقد بلغ عدد المشاريع الممولة في إطار هذا البرنامج

[1] الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات ، ورقة عمل بعنوان "تجربة هيئة مكافحة البطالة في تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة"، مرجع سبق ذكره.

[2] الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات (هيئة مكافحة البطالة سابقا)، تقرير هيئة مكافحة البطالة لعام ٢٠٠٣، دمشق، سوريا

(٢٧٣٥٩) مشروعاً خلال الفترة بين عامي (٢٠٠٢-٢٠٠٦). استطاعت تأمين (١٠٩٤٣٦) فرصة عمل والجدول التالي يبين أعداد المشروعات الصغيرة الممولة من قبل الهيئة وعدد فرص العمل المتحققة جراء هذه المشاريع موزعة وفق سنة التأسيس.

الجدول رقم (٩)

عدد المشاريع الصغيرة الممولة من قبل الهيئة وعدد فرص العمل المتحققة[1]

| العام | عدد المشاريع | عدد فرص العمل المتحققة |
|---|---|---|
| ٢٠٠٢ | ١٣٤ | ٥٣٦ |
| ٢٠٠٣ | ٧٣١٤ | ٢٩٢٥٦ |
| ٢٠٠٤ | ٩٦٢٠ | ٣٨٤٨٠ |
| ٢٠٠٥ | ٦٩٦٤ | ٢٧٨٥٦ |
| ٢٠٠٦ | ٣٣٢٧ | ١٣٣٠٨ |
| المجموع | ٢٧٣٥٩ | ١٠٩٤٣٦ |



**برنامج الأشغال العامة والإسكان:**

هو مجموعة المشاريع التي تهدف إلى تقوية البنية الإنتاجية والخدمية في مختلف المحافظات والمناطق، ضمن أولويات التنمية الوطنية. ويتم تنفيذ مشروعات هذا البرنامج والإشراف عليها من قبل جهات عامة ومحلية، وتمول بمنحة مالية من هيئة التشغيل بما لا يتجاوز (٥٠) مليون ل.س للمشروع الواحد.

ويهدف إلى تنفيذ مشروعات في البنية الأساسية مثل تحسين الطرق ومشروعات مياه الشرب ومشروعات الصرف الصحي وأعمال صيانة المباني العامة وتقوية أنظمة الري الحديثة وتنظيم المناطق العشوائية وتنمية قطاع الإسكان وهدف كل هذه الأشغال والأعمال استيعاب

[1] بيانات الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات (هيئة مكافحة البطالة، سابقا)

عمالة كبيرة مؤقتة ودائمة من خلال خلق وتنمية بيئة إنتاجية تساعد على خلق فرص عمل جديدة[1]

## برنامج التدريب وتنمية المجتمع والإنجازات المتحققة

يعتبر التدريب والتنمية المجتمعية أحد البرامج الرئيسية التي اعتمدتها الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها في التشغيل و التنمية وخلق فرص العمل المنتجة لمكافحة البطالة في سورية و تتمحور أنشطة التدريب ضمن البرامج التالية:

تدريب الكوادر العاملة في الهيئة

برنامج إدارة وإنشاء المشروعات الصغيرة.

برنامج التدريب للتشغيل المضمون

وفي مراجعة شاملة لإنجازات الهيئة خلال خمس سنوات من عمرها تبين أنها استطاعت أن تُحدث فعلاً إيجابياً في حركة المشروعات الصغرى والصغيرة وما استتبع ذلك من خلق لفرص عمل كثيرة العدد وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تخص المستفيدين من برامجها على وجه الخصوص وعلى المجتمع على وجه العموم. فإذا كانت أعداد العاطلين عن العمل في سوريا حسب تقديرات هيئة التشغيل ذاتها تقدر بـ (٨٠٠ ألف) متعطل في عام ٢٠٠٢[2]، وفي هذه الفترة دخلت الهيئة على خط العمل للمساهمة في الحد من البطالة. فالإنجازات المتحققة تفيد بأن الهيئة قد خلقت في حصيلة عملها لمدة السنوات الخمس ما يساوي (١٧٧٧٤٣) وظيفة ما يعني أن الهيئة قد ساهمت في حل مشكلة ما نسبته(٢٢,٢٢%) من عدد المتعطلين وفق التقدير

---

[1] الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، ورقة عمل بعنوان "تجربة هيئة مكافحة البطالة في تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة" مرجع سبق ذكره.

[2] عرابي، زياد علي. البطالة في سورية الوضع الراهن – الأسباب – الآثار – السياسات، دراسة منشورة على موقع مركز الدراسات الإستراتيجية على شبكة الانترنيت.

الرسمي لنهاية سنة ٢٠٠٢ دون حساب الزيادة السنوية الوافدة إلى سوق العمل. والجدول التالي يبين أعداد فرص العمل المتحققة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦.

الجدول رقم (١٠)

فرص العمل التي حققتها المشاريع الممولة من قبل الهيئة خلال الفترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٦.[1]

| البيان | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المشروعات الأسرية | ٢٨٥٧ | ٢٦٥٠٤ | ١٩٣٥٦ | ١٦٧٥٦ | ٢٤٨٤ | ٦٧٩٥٧ |
| المشروعات الصغيرة | ٥٣٦ | ٢٩٢٥٦ | ٣٨٤٨٠ | ٢٧٨٥٦ | ١٣٣٠٨ | ١٠٩٤٣٦ |
| مشروعات التوسعة | ٠ | ٠ | ٨٠ | ١٢٦ | ١٤٤ | ٣٥٠ |
| المجموع | ٤٣٩٣ | ٥٥٧٦٠ | ٥٧٩١٦ | ٤٤٧٣٨ | ١٧٩٤٢ | ١٧٧٧٤٣ |

وفي ما يخص المشروعات ذاتها فإن الهيئة استطاعت أن تسهم في إيجاد (٨١٨٢٣) مشروع. حققت النفع الكبير للمستفيدين منها وأسرهم، والعاملين فيها وخاصة، إذا كان معلوماً أن غالبية هذه المشروعات كانت في معظمها من المشروعات الأسرية التي تحدث كبير الأثر في هيكلية الأسرة من الناحية الاقتصادية، وتعدل كثيراً في بنيانها الاجتماعي من خلال دعم المرأة باعتبارها المخاطب الأول ببرامج المشروعات الأسرية المتناهية الصغر. والجدول التالي يبين أعداد المشروعات التي أسهمت الهيئة في تمويليها.

[1] بيانات الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات (هيئة مكافحة البطالة، سابقا)

الجدول رقم (١١)

أعداد المشاريع الممولة من قبل الهيئة خلال الفترة (٢٠٠٢- ٢٠٠٦).[1]

| البيان | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المشروعات الأسرية | ٢٢٨٦ | ٢١٢٠٣ | ١٥٤٨٥ | ١٣٤٠٥ | ١٩٨٧ | ٥٤٣٦٦ |
| المشروعات الصغيرة | ١٣٤ | ٧٣١٤ | ٩٦٢٠ | ٦٩٦٤ | ٣٣٢٧ | ٢٧٣٥٩ |
| مشروعات التوسعة | ٠ | ٠ | ٢٢ | ٤٥ | ٣٠ | ٩٨ |
| المجموع | ٢٤٢٠ | ٢٨٥١٧ | ٢٥١٢٧ | ٢٠٤١٤ | ٥٣٤٤ | ٨١٨٢٣ |

وفي ضوء ما سبق يمكن اعتبار أنه كان للهيئة والصندوق في كلٍ من الأردن وسوريا دور وإن كان نسبياً في العمل على الحد من البطالة ومحاربة الفقر وتأمين دخل للأسر التي استفادت من برامج كلٍ منهما وعليه فإنه يمكن القول ولو بشكل نظري أن دور كل من الهيئة والصندوق قد أثمر ويمكن أن يثمر أكثر وسوف أحاول في الجزء الميداني من هذه الدراسة تبيان ذلك عبر استقصاء الآثار التي تحققت على أرض الواقع ومحاولة معرفة نقاط القوة والضعف في عمل كل من هاتين التجربتين في كلٍ من الأردن وسوريا، ومستوى الاستفادة التي حققها المقترضون منهما واخلص في النهاية إلى معرفة إيجابيات كل مؤسسة منهما علَّ ذلك يرفد المؤسسة الأخرى بتجربة ناجحة في قطاع معين أو تدفع إحداهما لتلافي مشكلات ومعوقات الأخرى.

[1] بيانات الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات (هيئة مكافحة البطالة، سابقا)

# الفصل الرابع

# الإجراءات المنهجية للدراسة

# الفصل الرابع

# الإجراءات المنهجية للدراسة

يتناول هذا الفصل بيان منهج الدراسة والمجتمع والعينة والأدوات التي تم استخدامها في سبيل إتمام هذا البحث والوصول إلى النتائج المرجوة

**منهج الدراسة**

اعتمدت هذه الدراسة على المسح الاجتماعي والمنهج المقارن، وذلك من اجل المقارنة بين مشاريع التشغيل الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في الأردن، والمشاريع الممولة من قبل هيئة التشغيل في سوريا على مستوى المستفيدين، ودور كلٍ منهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**مجتمع الدراسة**

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المستفيدين من مشاريع التشغيل التي قامت في المملكة الأردنية بتمويل من قبل صندوق التنمية والتشغيل خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، وكذلك مشاريع التشغيل التي نُفذت في الجمهورية العربية السورية بتمويل مقدم من قبل هيئة التشغيل خلال ذات الفترة. وبالرجوع إلى بيانات وإحصاءات كلٍ من الصندوق والهيئة تبين وجود (٥٦٧٨)[1] مشروع في الأردن، و(٢٧٣٥٩)[2] مشروع في سوريا.

**عينة الدراسة**

نظراً للتقارب الكبير بين مدينة إربد الأردنية ومدينة إدلب السورية من حيث عدد السكان والطبيعة الزراعية فقد تم اختيارهما كممثلتين عن عموم مجتمع الدراسة في كلٍ من

---

[1] بيانات صندوق التنمية والتشغيل.

[2] بيانات الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات (هيئة مكافحة البطالة، سابقا)

الأردن وسوريا. وبالعودة إلى بيانات صندوق التنمية والتشغيل في الأردن فقد تبين وجود (١٤٦) مشروع منفذ في مدينة إربد خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٠٦) وكذلك بالرجوع إلى بيانات هيئة التشغيل في سوريا فقد تبين وجود (١٢٤) مشروع في مدينة إدلب لذات الفترة. وقد توزعت هذه المشاريع على عدد من القطاعات في كلا المدينتين والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (١٢)

توزع مشاريع التشغيل في كلٍ من إدلب وإربد حسب الأعوام والقطاعات

| القطاع | تجاري | | صناعي | | خدمي | | زراعي | | المجموع | | المجموع النهائي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العام | إربد | إدلب | إربد | إدلب | إربد | إدلب | إربد | إدلب | إربد | إدلب | |
| ٢٠٠٢ | ١ | ٢ | ٣ | – | ٩ | ٣ | – | – | ١٣ | ٥ | ١٨ |
| ٢٠٠٣ | ٣ | ٢٢ | ٢ | ١٠ | ٤ | ٨ | – | – | ٩ | ٤٠ | ٤٩ |
| ٢٠٠٤ | ٢٥ | ١٩ | ٨ | ١٠ | ٧ | ٥ | – | ٢ | ٤٠ | ٣٦ | ٧٦ |
| ٢٠٠٥ | ١٦ | ٢٧ | ٤ | ٤ | ١٣ | ١ | – | ١ | ٣٣ | ٣٣ | ٦٦ |
| ٢٠٠٦ | ٢٩ | ٧ | ٣ | ٢ | ١٩ | ١ | – | – | ٥١ | ١٠ | ٦١ |
| المجموع | ٧٤ | ٧٧ | ٢٠ | ٢٦ | ٥٢ | ١٨ | – | ٣ | ١٤٦ | ١٢٤ | ٢٧٠ |

إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات كلٍ من الهيئة والصندوق



ومع بدء المسح الاجتماعي الميداني تبين وجود عدد من المشاريع المغلقة في كلٍ من إربد وإدلب، مما أدى إلى تناقص عينة الدراسة إلى (١٠٣) مشاريع في مدينة إربد و(٩٩) مشروع في مدينة إدلب توزعت حسب القطاعات وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (١٣)

توزع المشاريع القائمة حسب الأعوام والقطاعات في مدينتي إدلب وإربد

| القطاع | تجاري | | صناعي | | خدمي | | زراعي | | المجموع | | المجموع النهائي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العام | إربد | إدلب | إربد | إدلب | إربد | إدلب | إربد | إدلب | إربد | إدلب | |
| ٢٠٠٢ | ١ | ١ | ٢ | - | ٤ | ٢ | - | - | ٧ | ٣ | ١٠ |
| ٢٠٠٣ | ٣ | ١٣ | ٢ | ٦ | ١ | ٥ | - | - | ٦ | ٢٤ | ٣٠ |
| ٢٠٠٤ | ٢٤ | ١٩ | ٨ | ٨ | ٥ | ٤ | - | ٢ | ٣٧ | ٣٣ | ٧٠ |
| ٢٠٠٥ | ١١ | ٢٥ | ٢ | ٤ | ٤ | ١ | - | ١ | ١٧ | ٣١ | ٤٨ |
| ٢٠٠٦ | ١٩ | ٥ | ٢ | ٢ | ١٥ | ١ | - | - | ٣٦ | ٠٨ | ٤٤ |
| المجموع | ٥٨ | ٦٣ | ١٦ | ٢٠ | ٢٩ | ١٣ | - | ٣ | ١٠٣ | ٩٩ | ٢٠٢ |

إعداد الباحثة بعد المسح الميداني



**مصادر جمع البيانات**

اعتمدت الدراسة مصادر البيانات التالية:

- مصادر ثانوية وهي عبارة عن الأدبيات والدراسات التي كتبت في مجال البحث مثل البطالة و الفقر و المشاريع الصغيرة بهدف إثراء البحث و الخروج بأفضل النتائج والتوصيات.
- التقارير والبيانات الداخلية المتوفرة في صندوق التنمية والتشغيل في الأردن، وهيئة التشغيل في سوريا ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- مصادر بشرية وهم المستفيدون من قروض صندوق التنمية والتشغيل في مدينة إربد، والمستفيدين من قروض هيئة التشغيل في مدينة إدلب.

- الاستبانة وقد تضمنت عدداً من الأسئلة التي تخدم غايات البحث وقسمت إلى عدد من الأجزاء وفق ما يلي:

الجزء الأول ويتعلق بالبيانات الشخصية للمستفيد.

الجزء الثاني ويشمل بيانات عن التمويل.

الجزء الثالث ويشمل بيانات عن المشروع.

الجزء الرابع ويتناول الصعوبات التي واجهت المستفيدين عند إقامة مشروعاتهم.

الجزء الخامس يتناول تقييم المستفيدين للقروض المقدمة إليهم.

أما الجزء السادس فيتناول الآثار الاقتصادية لهذه المشروعات.

وبينما يتناول الجزء السابع الآثار الاجتماعية.

وقد جاءت الاستبانة على قسمين يأخذ الأول منها شكل أسئلة والإجابة عليها ضمن بدائل تعكس وضع المشروع أو المستفيد. والثاني عبارة عن جداول تحوي مجموعة من العبارات تتم الإجابة عليها بوضع إشارة أمام الوضع الذي ينطبق على حالة المستفيد.

**صدق الأداة**

بعد التصميم الأولي للاستبانة، و من أجل التأكد من الصدق الظاهري للأداة جرى عرضها ومناقشتها مع عدد من المحكمين للتأكد من تغطية الاستبانة لجميع أبعاد الدراسة، وكذلك للتأكد من صحة ودقة الأسئلة، وعلى ضوء الاقتراحات التي أوردها المحكمون على أداة الدراسة. تم إدخال التعديلات المقترحة حتى غدت بصورتها النهائية.

### ثبات الأداة

من أجل التأكد من ثبات الأداة، فقد طبقت الباحثة الاستبانة على عينة تضم (١٠) مستفيدين من خارج مجتمع الدراسة ثم أعيدت التجربة مرة أخرى بعد (١٠) أيام على العينة نفسها وعن طريق الحاسوب تم استخراج معامل الارتباط بيرسون، فكانت قيمة معامل الثبات للأداة (٠,٨٩) وهي نتيجة مناسبة ومقبولة لأغراض الدراسات العلمية.

### تحليل البيانات

تم تحليل بيانات هذه الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع بالنسبة للمستفيدين منها.

وتم اعتماد تدرج للتعامل مع نتائج الدراسة للتعبير عن مدى وقوة الأثر المتحقق جراء المشاريع بناءً على المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات الدراسة، وعليه يكون مقياس التدرج لقياس قوة الأثروفق ما يلي:

| الرقم | درجة القياس | قوة المقياس |
|---|---|---|
| ١ | أقل من ٢,٥ | درجة ضعيفة |
| ٢ | من ٢,٥ إلى ٣,٥ | درجة متوسطة |
| ٣ | من ٣,٥ إلى ٥ | درجة قوية |

### الصعوبات التي واجهت البحث

واجهت الباحثة في سبيل انجاز هذا لبحث عدداً من الصعوبات التي تنوعت وتعددت تبعاً لمكان الدراسة، وكان من أهم هذه الصعوبات:

١- عدم وجود قاعدة بيانات حول المشاريع الصغيرة في سوريا، مما أربك العمل البحثي وحمّل الباحثة عناءً كبيراً في سبيل تصنيف هذه المشاريع والوصول إلى أصحابها.

٢- عدم وجود بيانات بخصوص المشاريع القائمة والمغلقة في إربد مما دفع الباحثة للبحث عن الجميع والوصول إلى الموجود منها والعجز عن الوصول إلى المشاريع غير الموجودة بعد عناء شديد ودون جدوى من هذا العناء.

٣- عدم تطابق التسميات الرسمية للشوارع مع ما يتعارفه الناس عن الشوارع في مدينة إربد مما اضطر الباحثة للسؤال كثيراً ومراراً عن عددٍ من الشوارع والعناوين دون جدوى.

# الفصل الخامس

# تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

# الفصل الخامس

## تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

أظهرت البيانات بعد تحليل ما ورد فيها من معطيات ومعلومات صورة واقعية لما تحقق من نتائج جراء هذه المشاريع. ويتناول هذا الفصل عرض ومناقشة هذه النتائج من خلال عرض الخصائص الاجتماعية للمستفيدين وبيانات المشاريع والنتائج الاقتصادية والاجتماعية المتحققة ومناقشة ذلك.

### أولاً: الخصائص الاجتماعية للمستفيدين

يمكن تصنيف المستفيدين حسب عدد من الاعتبارات وهي الجنس والعمر والمستوى التعليمي وحالتهم العملية قبل المشروع إضافة إلى الوضع العائلي لهم.

١- توزع المستفيدين من حيث الجنس

الجدول رقم (١٤)

توزع مجتمع الدراسة حسب الجنس في إدلب وإربد

| المدينة | الذكور | | الإناث | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| إدلب | ٩٢ | ٩٢,٩ | ٧ | ٧,١ | ٩٩ | ١٠٠ |
| إربد | ٧٣ | ٧٠,٩ | ٣٠ | ٢٩,١ | ١٠٣ | ١٠٠ |
| المجموع | ١٦٥ | ٨١,٧ | ٣٧ | ١٨,٣ | ٢٠٢ | ١٠٠ |

يبين الجدول السابق أن الذكور حازوا على حصة الأسد من هذه القروض حيث شكلوا ما نسبته (٨١,٧%) من مجتمع الدراسة بواقع (١٦٥) مستفيد في حين بلغ عدد المستفيدات (٣٧) مستفيدة بما نسبته (١٨,٣%) من مجموع المستفيدين وتباين كلا المجتمعين في هذا المجال

فبلغت نسبة الرجال في إدلب (٩٢,٩%) في مقابل (٧٠,٩%) في إربد. وبلغت نسبة النساء في إدلب (٧,١%) في حين ارتفعت هذه النسبة إلى (٢٩,١%) في إربد.

وفي معرض تحليل نتائج الدراسة على المستفيدين وربط هذه النتائج بجنس المستفيدين فقد كانت نسبة النساء المتقدمات لهذه المشاريع أقل من الذكور كما يبين الجدول رقم (١٤) ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة النساء اللواتي توجهن إلى كلٍ من الصندوق والهيئة مقارنة بالرجال. وقد تم استخراج النتائج بناءً على النسبة المتوفرة

٢- الوضع التعليمي للمستفيدين

الجدول رقم (١٥)

الوضع التعليمي للمستفيدين في كلٍ من إدلب وإربد

| المدينة | إدلب | | إربد | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| م. التعليمي | العدد | النسبة | لعدد | النسبة | لعدد | النسبة |
| أمي | ١ | ١ | - | - | ١ | ٠,٥ |
| ابتدائي | ١٥ | ١٥,٢ | ٦ | ٥,٨ | ٢١ | ١٠,٤ |
| إعدادي | ٣٨ | ٣٨,٤ | ٢١ | ٢٠,٤ | ٥٩ | ٢٩,٢ |
| ثانوي | ٣٠ | ٣٠,٣ | ٤١ | ٣٩,٨ | ٧١ | ٣٥,١ |
| معهد | ٧ | ٧,١ | ٧ | ٦,٨ | ١٤ | ٦,٩ |
| جامعي | ٨ | ٨,١ | ٢٦ | ٢٥,٢ | ٣٤ | ١٦,٨ |
| دراسات عليا | - | - | ٢ | ١,٩ | ٢ | ١ |
| المجموع | ٩٩ | ١٠٠ | ١٠٣ | ١٠٠ | ٢٠٢ | ١٠٠ |

يبين الجدول السابق أن نسبة كبيرة من المستفيدين هم دون مرحلة التعليم الجامعي وهم عموماً الأقل حظاً في إيجاد فرص العمل حيث أن (٧٥,٢%) من مجتمع الدراسة هم من الحاصلين على الشهادة الثانوية أو أقل ما يعني بوضوح الأثر الكبير لهذه القروض على هذه

الشريحة الكبيرة من أبناء المجتمع وفي تفصيل مجتمع الدراسة على فرعين سوري وأردني يتضح أن هذه الفئة ترتفع إلى (٨٤,٨%) من مجتمع الدراسة في جزئه السوري وتنخفض إلى (٦٦%) في الجزء الأردني.

٣- الخصائص العمرية للمستفيدين

الجدول رقم (١٦)
أعمار المستفيدين في كل من إدلب وإربد

| المدينة | إدلب | | إربد | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العمر | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| ٢٩ سنة فما دون | ٧ | ٧,١ | ٢٤ | ٢٣,٣ | ٣١ | ١٥,٣ |
| ٣٠- ٣٩ سنة | ٥٠ | ٥٠,٥ | ٥٠ | ٤٨,٥ | ١٠٠ | ٤٩,٥ |
| ٤٠- ٤٩ سنة | ٣٣ | ٣٣,٣ | ٢٥ | ٢٤,٣ | ٥٨ | ٢٨,٧ |
| ٥٠ سنة فما فوق | ٩ | ٩,١ | ٤ | ٣,٩ | ١٣ | ٦,٤ |
| المجموع | ٩٩ | ١٠٠ | ١٠٣ | ١٠٠ | ٢٠٢ | ١٠٠ |

أظهرت نتائج المسح الميداني كما وضح الجدول السابق أن (٦٤,٩%) من مجموع المستفيدين في كلا المدينتين هم دون الأربعين عاماً مما يعطي صورة واضحة بأن ثلثي المستفيدين تقريباً هم من العناصر الشابة وتميل هذه النسبة لصالح المستفيدين في إربد حيث تشكل هذه الفئة في إربد ما نسبته (٧١,٨%) من مجموع المستفيدين في حين تنخفض (٥٧,٦%) في إدلب.

٤- الحالة العملية للمستفيدين قبل البدء بمشاريعهم

الجدول رقم (١٧)

نوع العمل للمستفيدين قبل البدء بمشاريعهم

| المدينة | إدلب | | إربد | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الوضع | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| بلا عمل | ٨ | ٨,١ | ٢٦ | ٢٥,٢ | ٣٤ | ١٦,٨ |
| موظف | ١٢ | ١٢,١ | ١٩ | ١٨,٤ | ٣١ | ١٥,٣ |
| مزارع | ٤ | ٤ | - | - | ٤ | ٢ |
| متقاعد | ٢ | ٢ | ١ | ١ | ٣ | ١,٥ |
| عامل | ٧٠ | ٧٠,٧ | ٢٨ | ٢٧,٢ | ٩٨ | ٤٨,٥ |
| ربة منزل | ٣ | ٣ | ٢٢ | ٢١,٢ | ٢٥ | ١٢,٤ |
| وضع آخر | - | - | ٧ | ٦,٨ | ٧ | ٣,٥ |
| المجموع | ٩٩ | ١٠٠ | ١٠٣ | ١٠٠ | ٢٠٢ | ١٠٠ |

تكشف نتائج الجدول السابق الناتج عن المسح الاجتماعي للحالة العملية للمستفيدين قبل البدء بمشاريعهم الخاصة جراء قروض التمويل التي حصلوا عليها من الصندوق أو الهيئة أن (١٦,٨%) من هؤلاء المستفيدين كانوا بلا عمل و(٤٨,٥%) منهم كانوا عمالاً عاديين في حين أن الموظفين السابقين والمتقاعدين وربات البيوت ومزارعين والحالات الأخرى لم يشكلوا سوى (٣٤,٧%) مما يعني أن كلاً من الصندوق والهيئة قد نجحوا في إيجاد فرص عمل لأناس كان معظمهم بلا عمل أو عمال مؤقتين. ويظهر هذا الأمر بوضوح كبير فيما يخص العمال في إدلب حيث بلغت نسبتهم (٧٠,٧%) في مقابل (٢٧,٢%) في إربد. أما العاطلون فسجلوا نسبة مرتفعة في إربد بواقع (٢٥,٢%) عما هو الحال في إدلب بواقع (٨,١%) مما يعني أن المستفيدين من قروض الصندوق غير العاملين أساساً كانوا أكثر عما هو الحال في إدلب بثلاثة أضعاف تقريباً ويعود ذلك إلى ضعف البيئة التوظيفية في الأردن عما هو الحال في سوريا. إذا أخذ بعين

الاعتبار توجه الكثير من العاطلين عن العمل في سوريا نحو العمالة الموسمية أو المؤقتة أو حتى السفر إلى البلدان المجاورة في سبيل تأمين فرص عمل لكسب الرزق وعدم الرضا عن البقاء بلا عمل.

5- الحالة الاجتماعية للمستفيدين

الجدول رقم (١٨)

الحالة الاجتماعية للمستفيدين في كلٍ من الأردن وسوريا

| المدينة | إدلب | | إربد | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الوضع الاجتماعي | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| عازب | ٢ | ٢ | ٢٣ | ٢٢,٣ | ٢٥ | ١٢,٤ |
| متزوج | ٩٤ | ٩٤,٩ | ٨٠ | ٧٧,٧ | ١٧٤ | ٨٦,١ |
| أرمل | ١ | ١ | – | – | ١ | ٠,٥ |
| مطلق | ٢ | ٢ | – | – | ٢ | ١ |
| المجموع | ٩٩ | ١٠٠ | ١٠٣ | ١٠٠ | ٢٠٢ | ١٠٠ |

تبين نتائج الجدول السابق المتعلق بالوضع العائلي للمستفيدين أن (٨٦,١%) منهم متزوجين و (١٢,٤%) منهم عازبين و(١,٥%) كانوا غير ذلك (مطلق أو أرمل) مما يعني أن المتزوجين هم أكثر من اتجه نحو كلٍ من الصندوق والهيئة للحصول على القروض. كما يظهر الجدول أن العازبون في إربد استفادوا من قروض الصندوق بمستوى أكبر مما هو عليه حالة العازبين في إدلب من قروض الهيئة فبلغت نسبتهم في إربد (٢٢,٣%) في حين بلغت في إدلب (٢%) فقط. ولعل تواصل الصندوق مع العناصر الشابة في الأردن أكثر تأثيراً عما هو الحال في سوريا كما أن سن الزواج كما بدا أقل في سوريا عن الأردن.

٦ – مصادر دخل المستفيدين قبل البدء بمشاريعهم

الجدول رقم (١٩)

مصادر دخل المستفيدين قبل البدء بمشاريعهم في كلٍ من إدلب وإربد

| المدينة | إدلب | | إربد | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدخل قبل المشروع | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| راتب منتظم | ١٨ | ١٨,٢ | ٢٨ | ٢٧,٢ | ٤٦ | ٢٢,٨ |
| ريع ارض | ٤ | ٤ | ١ | ١ | ٥ | ٢,٥ |
| دخل متقطع | ٧٤ | ٧٤,٧ | ٧٢ | ٦٩,٩ | ١٤٦ | ٧٢,٣ |
| مصدر آخر | ٣ | ٣ | ٢ | ١,٩ | ٥ | ٢,٥ |
| المجموع | ٩٩ | ١٠٠ | ١٠٣ | ١٠٠ | ٢٠٢ | ١٠٠ |

وفي إطار الدخل الذي كان يجنيه المستفيد قبل البدء بمشروعه فتظهر نتائج الجدول السابق وجود (١٤٦) مستفيداً كانوا يعتمدون على دخل متقطع وهم يشكلون ما نسبته (٧٢,٣٥) من مجتمع الدراسة في مقابل (٤٦) شخص كانوا يحصلون على دخل منتظم وبنسبة بلغت (٢٢,٨%) من مجتمع الدراسة. وهذا يقود إلى القول بأن غالبية القروض توجهت إلى من كانوا يعانون في سبيل تأمين الدخل الخاص بهم وهذا مؤشر إيجابي على نجاح كلٍ من الصندوق والهيئة في تأمين الفرص المناسبة لهؤلاء في إيجاد أعمال خاصة بهم تسهم في خلق دخول منتظمة لهم. وفي هذا الإطار تتباين النسبة بين إربد وإدلب. ولكن دون فرق كبير يذكر كما هو حال المتغيرات الباقية فنسبة ذوي الدخل المتقطع في إدلب بلغت (٧٤,٧%) من مجتمع الدراسة في حين كانت (٦٩,٩%) في إربد. وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة العمالة الموسمية والمهاجرة في سوريا عما هو الحال في الأردن.

**ثانياً: بيانات المشاريع**

١- توزع المشاريع

الجدول رقم (٢٠)

توزع المشاريع حسب القطاع في كلٍ من إدلب وإربد

| المدينة | إدلب | | إربد | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| زراعي | ٣ | ٣ | - | - | ٣ | ١,٥ |
| تجاري | ٦٣ | ٦٣,٦ | ٥٨ | ٥٦,٣ | ١٢١ | ٥٩,٩ |
| صناعي | ٢٠ | ٢٠,٢ | ١٦ | ١٥,٥ | ٣٦ | ١٧,٨ |
| خدمي | ١٣ | ١٣,١ | ٢٩ | ٢٨,١٥ | ٤٢ | ٢٠,٨ |
| المجموع | ٩٩ | ١٠٠ | ١٠٣ | ١٠٠ | ٢٠٢ | ١٠٠ |

يتوضح جلياً من الجدول السابق أن المشاريع التي قام بها المستفيدون من القروض الممنوحة من قبل الصندوق والهيئة تنوعت إلى تجارية وصناعية وخدمية وزراعية مع زيادة واضحة في المشروعات التجارية في مجتمع الدراسة ككل بواقع (١٢١) مشروعاً بنسبة بلغت (٥٩,٩%) من مجموع المشاريع تلاها في ذلك المشروعات الخدمية بواقع (٤٢) مشروعاً وبنسبة زادت عن (٢٠%) وحازت المشاريع الصناعية على نسبة (١٧,٨%) بواقع (٣٦) مشروعاً في حين بلغت المشاريع الزراعية عن (٣) مشاريع كلها في إدلب وبنسبة قاربت (١,٥%) من مجتمع الدراسة.

ونلاحظ من خلال الجدول السابق تقارباً كبيراً في توزع المشروعات في كلا البلدين حسب القطاع باستثناء وجود عدد قليل من المشروعات الزراعية في مدينة إدلب ويعود ذلك إلى

الطبيعة الزراعية الريفية المسيطرة على مدينة إدلب بصورة كبيرة في مقابل التطور العمراني والتجاري الأوسع في مدينة إربد.

٢- قيمة القروض ومقدار الفوائد

الجدول رقم (٢١)

متوسط قيمة القروض في كلٍ من إدلب وإربد

| المدينة | عدد المشاريع (القروض) | متوسط القروض | متوسط الفائدة |
|---|---|---|---|
| إدلب | ٩٩ | ٢٣١١١٥ ل.س | %٥ |
| إربد | ١٠٣ | ٢٤١٨ د.أ | %٦ |

من الجدول السابق بينت نتائج الدراسة الميدانية أن القروض التي قدمت من قبل الهيئة في سوريا كانت اكبر عما هو الحال بالنسبة للقروض المقدمة من الصندوق حيث بلغ متوسط القروض في سوريا (٢٣١١١٥) ليرة سورية في حين بلغ المتوسط في الأردن (٢٤١٨) دينار أردني. وباعتبار أن الدينار لا يزيد حالياً حسب أسعار الصرف عن (٦٧) ل.س للدينار الواحد فإن ذلك يعني أن متوسط القروض المقدمة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في الأردن يساوي (١٦٢٠٠٦) ل.س وهي تساوي ما نسبته (٧٠%) من متوسط القروض الممنوحة من قبل هيئة التشغيل. وبناءً على ذلك فقد اعتبر (٧٥) مستفيداً يمثلون ما نسبته ٧٥,٨% من المستفيدين في إدلب أن القروض كانت كافية لإقامة مشاريعهم الخاصة. واعتبر (٢٤) شخصاً أن قروضهم لم تكن كذلك. أما في إربد فقد اعتبر (٧٣) مستفيداً يمثلون (٧٠,٩%) من المستفيدين أن قروضهم كانت كافية.

ومن الجدول السابق أيضاً يتضح أن الفائدة المفروضة على قروض الهيئة كانت أقل من تلك المفروضة على قروض الصندوق فقد بلغ متوسط الفائدة على قروض هيئة التشغيل في مدينة إدلب ٥% في حين بلغ هذا المتوسط بالنسبة لقروض الصندوق في مدينة إربد ٦%

٣- فترة السداد

الجدول رقم (٢٢)

فترة سداد القروض في كلٍ من إدلب وإربد

| المدينة / مدة السداد | إدلب | | إربد | |
|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| ٤ سنوات | ١ | ١ | ٢ | ١,٩ |
| ٥ سنوات | ٨٧ | ٨٧,٩ | ١٨ | ١٧,٥ |
| ٦ سنوات | ١١ | ١١,١ | ٦٦ | ٦٤,١ |
| ٧ سنوات | – | – | ١٥ | ١٤,٦ |
| ١٠ سنين | – | – | ٢ | ١,٩ |

وفيما يخص تعامل كل من الصندوق والهيئة مع المستفيدين من خلال منح فرصة للسداد يبين الجدول السابق أن الصندوق في إربد قد تعامل بإيجابية أكثر مع المستفيدين عما هو حال الهيئة في إدلب فتراوحت فترة تسديد قروض الصندوق بين (٤ و١٠) سنوات. في حين لم تتجاوز فترة السداد لقروض الهيئة في سوريا عن (٦) سنوات.

٤- فترة السماح

الجدول رقم (٢٣)

فترةالسماح لبدء سداد القروض

| المدينة / فترة السماح | إدلب | | إربد | |
|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة المئوية | التكرار | النسبةالمئوية |
| ٤ شهور | ١ | ٥,١ | ٥ | ٤,٩ |
| ٦ شهور | ٥ | ١ | ٩٥ | ٩٢,٣ |
| سنة واحدة | ٨٣ | ٨٣,٨ | ٣ | ٢,٩ |
| سنة ونصف | ١٠ | ١٠,١ | - | - |

أما فترة السماح التي منحها كل من الصندوق والهيئة فتبين من الجدول السابق تساهل أكبر في تعامل الهيئة في سوريا حيث شهدت بعض القروض فترة سماح لبدء التسديد وصلت حتى سنة ونصف كما أن (٩٣,٩%) من قروض الهيئة كانت بفترة سماح وصلت إلى حد السنة أو السنة والنصف. في حين أن (١٠٠) مشروعاً من قروض مجتمع الدراسة في إربد وبنسبة بلغت (٩٧,١%) لم تزد فترة السماح فيها عن (٦)أشهر. وفي معرض تقييم المستفيدين أنفسهم لفترة السماح فقد اعتبر (٩٣,٩%) من المستفيدين في إدلب أن فترة السماح كانت كافية ووافق هذا الرأي ما نسبته (٨٤,٥%) من المستفيدين في إربد.

٥- الصعوبات التي واجهت المستفيدين

أما الصعوبات التي واجهت المستفيدين عند البدء بمشاريعهم الخاصة فقد تعرضت الاستبانة المعدة لخدمة هذا البحث للاستفسار عن كلٍ من الصعوبات الإدارية وتأمين الكفالات الضرورية لإعطاء القروض وكذلك تأمين المكان الملائم للمشروع. وقد أظهر المسح الميداني

أن هذه الصعوبات واجهت جزءاً كبيراً من المستفيدين والجدول التالي يوضح عدد ونسبة المستفيدين الذين واجهوا هذه الصعوبات.

الجدول رقم (٢٤)

الصعوبات التي واجهت المستفيدون في كلٍ من إدلب وإربد

| المدينة | إدلب | | إربد | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الصعوبات** | **العدد** | **النسبة** | **العدد** | **النسبة** | **العدد** | **النسبة** |
| إجراءات إدارية | ٦٧ | ٦٧,٧ | ٦٨ | ٦٦ | ١٣٥ | ٦٦,٨ |
| تأمين الكفالات | ٦٣ | ٦٣,٦ | ٤٦ | ٤٤,٧ | ١٠٩ | ٥٤ |
| تأمين المكان | ٣٩ | ٣٩,٤ | ٢٤ | ٢٣,٣ | ٦٣ | ٣١,٢ |

ويوضح الجدول السابق أن الإجراءات الإدارية كانت واحدة من أهم الصعوبات التي تعرض لها المستفيدون، وقد أظهرت البيانات تقارباً كبيراً في هذا الميدان بين البلدين. وزادت نسبة من تعرض لهذه الصعوبة عن ثلثي عينة الدراسة. أما تأمين الكفالات فقد غدت صعوبة ثانية وبشكل أوضح في إدلب عما هو الوضع في إربد فقد عانى (٦٣,٦%) من المستفيدين في إدلب من تأمين الكفالات، في حين لم توجد هذه العقبة إلا عند (٤٤,٧) من المستفيدين في إربد. وذلك بسبب الطبيعة العائلية والعشائرية الأقوى في مدينة إربد وفي عموم الأردن مما يخلق عند الكثير فرصة اللجوء إلى أحد أبناء العشيرة طالباً منه الكفالة الشخصية في كثير من الحالات.

أما بخصوص تأمين المكان المطلوب فكانت أقل الصعوبات التي واجهت المستفيدين، وهذا أمر بديهي لأن الكثير ممن تقدموا للحصول على القروض كانوا قد أمّنوا المكان المناسب للمشروع الذي يخططون له. إلا أن ذلك لم يكن عند الجميع. فقد عانى ما يقارب (٤٠%) من المستفيدين في مدينة إدلب وما يقارب (٢٤%) من المستفيدين في مدينة إربد من هذه المشكلة والسبب وراء ذلك هو غالباً ما يكون ضعف الإمكانات المالية لدى المستفيدين مما شكل عائقاً أما

شراء أو استئجار المكان الملائم للمشروع. وأما الخلاف بين البلدين في معرض مواجهة هذه الصعوبة فهو عائد إلى توسع البنية التحتية والمنشآت والأسواق في إربد مما يسهل وجود عقارات شاغرة يمكن استخدامها للمشاريع بدرجة أكبر مما نشهده في مدينة إدلب من هذه الناحية فمدينة إدلب ريفية أكثر من إربد وإربد تجارية وصناعية أكثر من إدلب.

### ثالثاً: الآثار الاقتصادية

أظهرت بيانات المسح الشامل الذي أجري على مجتمع الدراسة بجزأيه السوري والأردني حدوث عدد من الآثار الاقتصادية التي أفرزتها هذه المشاريع ويمكن بيان هذه الآثار موزعة على كلٍ من الجزء السوري في مدينة إدلب والجزء الأردني في مدينة إربد من خلال استخراج المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة المتعلقة بهذه الآثار والتي يحويها الجدول التالي:

الجدول رقم (٢٥)

المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة المتعلقة بالآثار الاقتصادية

| رقم الفقرة | الفقرة / المدينة | إدلب | إربد | متوسط المجتمع |
|---|---|---|---|---|
| ١ | حسن المشروع في مستوى معيشة أسرتي | ٣,٩١ | ٣,٠٩ | ٣,٥٠ |
| ٢ | حقق المشروع دخلاً ثابتاً لأسرتي | ٣,٩٠ | ٢,٩٣ | ٣,٤١ |
| ٣ | حقق المشروع زيادة في مدخرات أسرتي | ٢,٢٦ | ١,٩١ | ٢,٠٨ |
| ٤ | ساهم المشروع بتوفير فرصة عمل لأحد أفراد أسرتي | ٢,٤٦ | ١,٢١ | ١,٨٢ |
| ٥ | ساهم المشروع بتوفير فرصة عمل لأفراد من المجتمع المحلي | ١,٣٦ | ١,٦٤ | ١,٥١ |
| ٦ | يتم استخدام دخل المشروع في تسديد الأقساط | ٤,٦٧ | ٣,٧٣ | ٤,١٩ |
| ٧ | يستخدم دخل المشروع في الإنفاق على الأسرة | ٤,٦٧ | ٣,٣٥ | ٤ |
| ٨ | يستخدم دخل المشروع في تطوير المشروع | ٤,٦٤ | ٢,١٧ | ٣,٣٩ |
| ٩ | أشبع المشروع الحاجات الأساسية للأسرة | ٤,٦٨ | ٣,١٧ | ٣,٩١ |
| ١٠ | أسهم المشروع في توفير الكماليات لأفراد أسرتي | ٢,٩٢ | ٢,٧٥ | ٢,٨٣ |
| | المتوسط الكلي | ٣,٥٥ | ٢,٦٠ | ٣,٠٦ |

وفي معرض تحليل بيانات هذا الجدول يمكن ملاحظة النقاط التالية:

استطاعت مشاريع التشغيل الإسهام في رفع المستوى المعيشي لأسرة المستفيد بدرجة عالية في سوريا، وبدرجة متوسطة في الأردن. فقد أظهرت نتائج المسح الميداني ارتفاع هذه المساهمة في إدلب بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩١) مقارنة مع إربد التي بلغ فيها المتوسط الحسابي (٣,٠٩) حيث استطاعت مشروعات التشغيل الممولة من قبل هيئة التشغيل في إدلب أن تدعم المستوى المعيشي بقوة أكبر مما استطاعت أن تفعله مشروعات التشغيل الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في مدينة إربد. وفي العموم فقد أظهر (٩٢,٦%) من المستفيدين أن مشاريع التشغيل قد حسنت المستوى المعيشي لأسرهم بدرجة متوسطة أو أعلى من ذلك فعلى الرغم من أن مشاريع التشغيل موضوع هذه الدراسة نشأت بناءً على قروض خلال السنوات القليلة الماضية إلا أن هذه المشاريع كان لها دور إيجابي في توفير دخل ثابت للمستفيد وأسرته. ففي حين اظهر المسح الاجتماعي أن (٣) فقط من المشاريع لم تسهم في تحقيق دخل ثابت للمستفيدين إلا أن السواد الأعظم منها كان له إسهام واضح في تحقيق دخل ثابت للمستفيدين وأسرهم. والجدول التالي يظهر مساهمة المشروع في تحقيق دخل ثابت لأسر المستفيدين في كل من إدلب وإربد.

الجدول رقم (٢٦)

مساهمة مشاريع التشغيل في تحقيق دخل ثابت لأسرة المستفيد

| المدينة | إدلب | | إربد | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| **ساهم بدرجة ضعيفة** | ١ | ١ | ١٧ | ١٧ |
| **ساهم بدرجة متوسطة** | ٣٥ | ٣٥,٤ | ٦٨ | ٦٨ |
| **ساهم بدرجة عالية** | ٣٦ | ٣٦,٤ | ١٤ | ١٤ |
| **ساهم بدرجة عالية جداً** | ٢٧ | ٢٧,٣ | ١ | ١ |
| **المجموع** | ٩٩ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

كما أسهمت مشاريع التشغيل في تحقيق دخل ثابت لأسر المستفيدين انعكست على حالة هذه الأسر. وقد بينت الدراسة الميدانية ارتفاع المتوسط الحسابي لدخل المشروع في إدلب أكثر مما هو في إربد، حيث بلغت في إدلب (٣,٩٠) وهي مرتفعة. في حين بلغ المتوسط في إربد ٢,٩٣ وهي درجة متوسطة كما يوضح الجدول رقم (٢٥). ووفق هذا تبدو الصورة واضحة على قدرة هذه المشاريع في توفير دخل ثابت للمستفيد وأسرته مع الانتباه إلى أن هذه المشاريع قامت حديثاً فما يزال الكثير من المستفيدين يقطع جزءاً من دخلها كأعباء مديونية جراء التزامه بتسديد الأقساط المترتبة عليه. وقد أظهرت نتائج المسح الميداني أن غالبية المستفيدين يعتمدون على دخول مشاريعهم دون سواها في تأمين أقساط القرض والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (٢٧)

مصدر سداد القروض

| المدينة | إدلب | | إربد | |
|---|---|---|---|---|
| مصدر السداد | العدد | النسبة% | العدد | النسبة% |
| المشروع نفسه | ٨٦ | ٨٩,٦ | ١٠٠ | ٩٧,٠٨ |
| المشروع +مصدر آخر | ١٠ | ١٠,٤ | ٣ | ٢,٩٢ |
| مجموع المشاريع التي أسهمت في سداد الأقساط | ٩٦ | ١٠٠ | ١٠٣ | ١٠٠ |

وبناءً عليه فإن ذلك يشير إلى أن هذه المشاريع استطاعت بسوية عالية أن تسدد أقساط القروض فلم تعجز عن المساهمة في تسديد الأقساط إلا نسبة قليلة جداً من هذه المشاريع بلغ عددها (٣) مشاريع فقط مما يدلل على نجاح هذه المشاريع في الإقلاع في عملها بجدية وقدرة كبيرة على تسديد الإلتزامات المترتبة وتالياً تصبح قادرة على توفير دخلاً ثابتاً للمستفيد وأسرته.

ومن جانب آخر عمل المستفيدون من هذه المشاريع إضافة إلى تسديد الأقساط على تطويرها مما حملها أعباء أخرى تحد من قدرتها على تأمين دخل ثابت أو توفير مدخرات. وقد أظهر المسح الميداني أن المتوسط الحسابي لعملية تطوير المشاريع كان عالياً في إدلب وصل إلى (٤,٦٤) ومتدنياً في إربد بلغ (٢,١٧) في حين بلغ المتوسط في مجتمع الدراسة الكلي (٣,٣٨).

ومع تحقيقها لدخول ثابتة للمستفيدين وأسرهم استطاعت هذه المشاريع أن توجد لديهم مستوى يسمح لهم بدرجة متدنية نوعاً ما بادخار جزء من هذه الدخول ووصل المتوسط الحسابي المتعلق بهذه النقطة إلى ٢,٢٦ في المشاريع الممولة من قبل هيئة التشغيل في مدينة إدلب و(١,٩١) للمشاريع الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في مدينة إربد.

ومن جانب آخر عملت مشاريع التشغيل على تأمين فرص العمل للمستفيد كما أنها ساهمت بقدر ما على تأمين فرص عمل لبعض أفراد أسرته ولآخرين من أفراد المجتمع المحلي وفيما يتعلق بتأمين فرص العمل لأفراد من أسرة المستفيد فإن الجدول التالي يظهر مقدرة هذه المشاريع على ذلك في كلٍ من إدلب وإربد.

الجدول رقم (٢٨)

مساهمة مشاريع التشغيل بتأمين فرص عمل لأفراد من أسرة المستفيد

| المدينة | إدلب | | إربد | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % |
| ساهم بدرجة ضعيفة | ٢٠ | ٢٥,٦ | ٦ | ٤٦,٢ |
| ساهم بدرجة متوسطة | ٥١ | ٦٥,٤ | ٥ | ٣٨,٤ |
| ساهم بدرجة عالية | ٥ | ٦,٤ | ٢ | ١٥,٤ |
| ساهم بدرجة عالية جداً | ٢ | ٢,٥ | – | – |
| المجموع | ٧٨ | ١٠٠ | ١٣ | ١٠٠ |

أما فيما يتصل بتوفير فرص العمل لأفراد من المجتمع المحلي فإن ما مجموعه (١٥٠) مشروع [٧٩ مشروع في إدلب و ٦١ مشروع في إربد] من عينة الدراسة لم تستطيع تأمين فرص عمل لأفراد آخرين من المجتمع المحلي في حين لم تستطيع المشاريع الباقية أن تسهم إلا بقدر قليل في هذا الإطار والجدول التالي يظهر مقدرة هذه المشاريع على ذلك في كلٍ من إدلب وإربد.

الجدول رقم (٢٩)

مساهمة مشاريع التشغيل بتأمين فرص عمل لأفراد من المجتمع المحلي

| المدينة | إدلب | | إربد | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % |
| ساهم بدرجة ضعيفة | ٩ | ٤٥ | ٢٤ | ٥٧,١ |
| ساهم بدرجة متوسطة | ٧ | ٣٥ | ١٣ | ٣١ |
| ساهم بدرجة عالية | ٣ | ١٥ | ٤ | ٩,٥ |
| ساهم بدرجة عالية جداً | ١ | ٥ | ١ | ٢,٤ |
| المجموع | ٢٠ | ١٠٠ | ٤٢ | ١٠٠ |

ويمكن القول أن مشاريع التشغيل استطاعت أن تؤمن فرص عمل للمستفيد. إلا أنها لم تحقق الأمر نفسه وبالقدر ذاته لكلٍ من أفراد أسرة المستفيد وكذلك أفراد المجتمع المحلي.

كما أظهرت بيانات المسح الميداني مستوىً عالياً جداً لهذه المشاريع في توفير مقدرة ذاتية على تسديد الأقساط فقد وصل المتوسط الحسابي في إدلب في هذه الفقرة إلى (٤,٦٧) في مقابل (٣,٧٣) في إربد، كما في الجدول (٢٥)، وهي نتيجة مرتفعة في كلا المدينتين.

كذلك أظهر المسح الميداني أن دخول هذه المشاريع أسهمت بوتيرة عالية جداً في الإنفاق على أسرة المستفيد مما يعطي صورة واضحة لقدرتها على خلق الدخل الذي تتطلبه الأسرة.

كذلك أوضحت نتائج المسح الميداني أن المستفيدين استطاعوا أن يمضوا في أعمالهم بمستوى انعكس على هذه المشاريع نفسها مما سمح لهم بتطوير مشروعاتهم باستخدام دخل المشروع ذاته وظهر هذا الأمر بدرجة عالية جداً في إدلب وصلت إلى (٤,٦٤) وبدرجة متدنية في إربد بلغت (٢,١٧)، كما في الجدول (٢٥).

استطاعت مشاريع التشغيل أن تحقق وفراً مالياً أسهم في تـأمين الحاجـات الأساسـية للأسرة مما يظهر الأثر الاقتصادي المتمثل في إشباع الحاجات الأساسية لهذه الأسـر بدرجـة عالية، وهذا دليل على قدرتها على محاربة الفقر وتحسين الدخل الاقتصادي للمجتمع برمته فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا الأمر (٤,٦٨) في إدلب وهي درجة عالية في حين وصل في إربـد إلى (٣,١٧) وهي درجة متوسطة، كما في الجدول (٢٥).

كما بينت نتائج الدراسة أن هذه المشاريع أسهمت في تأمين الحاجات الكمالية لأسر المستفيدين، وبدرجة متوسطة وهذا دليل على نجاحها في دعم الأسر والحد من الفقر.

وفي المحصلة فإن المتوسط الكلي للآثار الاقتصادية بلغ في مدينة إدلب (٣,٥٥) وهو مستوى عالي في حين بلغ في مدينة إربد (٢,٦) وهو مستوى متوسط. كما هو موضح فـي الجـدول (٢٥).

أما فيما يتصل بالآثار الاقتصادية لمشاريع التشغيل بالنسبة للمرأة فقد أظهـرت نتـائج المسح الاجتماعي الشامل نجاحاً ملحوظاً لهذه المشاريع في دعم المرأة اقتـصادياً فـي سـبيل تمكينها من أخذ دورها في المجتمع إلى جانب الرجل والجدول التـالي يعـرض المتوسـطات الحسابية لنتائج المسح فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية التي حدثت في حياة المـرأة جـراء تلـك المشاريع.

الجدول رقم (٣٠)

المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة المتعلقة بالآثار الاقتصادية بالنسبة للنساء

| | المدينة / الفقرة | إدلب | إربد |
|---|---|---|---|
| ١ | حسن المشروع في مستوى معيشة أسرتي | ٤,٢٩ | ٢,٩٣ |
| ٢ | حقق المشروع دخلاً ثابتاً لأسرتي | ٤,١٤ | ٢,٧٧ |
| ٣ | حقق المشروع زيادة في مدخرات أسرتي | ٢ | ٢ |
| ٤ | ساهم المشروع بتوفير فرصة عمل لأحد أفراد أسرتي | ٢,٧١ | ١,٦٧ |
| ٥ | ساهم المشروع بتوفير فرصة عمل لأفراد من المجتمع المحلي | ١,٥٧ | ١,٧٣ |
| ٦ | يتم استخدام دخل المشروع في تسديد الأقساط | ٤,٧١ | ٣,٢٣ |
| ٧ | يستخدم دخل المشروع في الإنفاق على الأسرة | ٤,٤٣ | ٣,٠٦ |
| ٨ | يستخدم دخل المشروع في تطوير المشروع | ٤,٤٣ | ٢,١ |
| ٩ | أشبع المشروع الحاجات الأساسية للأسرة | ٤,٤٣ | ٢,٩ |
| ١٠ | أسهم المشروع في توفير الكماليات لأفراد أسرتي | ٣,٥٧ | ٢,٣٣ |
| | المتوسط الكلي | ٣,٦٣ | ٢,٤٢ |

ويوضح هذا الجدول أن مشاريع التشغيل قد حسنت مستوى معيشة المرأة المستفيدة، وحققت دخلاً ثابتاً بدرجة عالية في مدينة إدلب، وبدرجة متوسطة في مدينة إربد. في حين زادت مدخرات أسرة المستفيدة، ووفرت فرص عمل لأفراد من خارج أسرة المستفيدة بدرجة متدنية في كلا المدينتين. ووفرت هذه المشاريع فرص عمل لأفراد من أسرة المستفيدة بدرجة متوسطة في إدلب وبدرجة متدنية في إربد. وفي المقابل استخدمت النساء المستفيدات دخل المشاريع في الإنفاق على الأسرة وقد أشبع هذا الدخل الحاجات الأساسية بدرجة عالية في إدلب، وبدرجة متوسطة في إربد. كما استخدم دخل المشروع في تطوير المشروع ووفر الكماليات التي تطلبها الأسرة بدرجة عالية في إدلب، وبدرجة متدنية في إربد. وفي المحصلة كانت الآثار الاقتصادية لهذه المشاريع عالية في إدلب، ومتدنية في إربد.

وفي معرض مناقشة نتائج الدراسة، فقد أظهرت هذه النتائج إسهاماً واضحاً لمشاريع التشغيل في رفع المستوى المعيشي للمستفيدين وأسرهم مع تباين واضح في هذا المستوى في المدينتين لصالح المستفيدين في مدينة إدلب وهذا يترجم قدرة أكبر لمشاريع التشغيل المنفذة في مدينة إدلب بتمويل من هيئة التشغيل على تحسين المستوى المعيشي للمستفيد وأسرته بدرجة أكبر مما شهدته الدراسة لقدرة مشاريع التشغيل القائمة في مدينة إربد بتمويل من قبل صندوق التنمية والتشغيل ويعود سبب ذلك إلى كون القروض المقدمة في سوريا أكبر من القروض في الأردن وهذا أدى إلى قوة تشغيلية أكبر لهذه المشروعات مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق في تكاليف الإنشاء التي تختلف بين سوريا والأردن كما يعود كذلك إلى انخفاض معدلات الفائدة المفروضة على القروض في سوريا مقارنة مع مثيلاتها في الأردن.

كذلك أظهرت نتائج الدراسة إسهام مشاريع التشغيل في تحقيق دخول مالية ثابتة للمستفيدين وأسرهم وهذا يتفق مع دراسة موسى شتيوي (تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن ) التي أشارت إلى ارتفاع مساهمة مشاريع برامج صناديق الائتمان في تحقيق دخل ثابت للمقترضين، فقد بينت أن (٦٤%) من المقترضين حصلوا على دخل ثابت جراء قروض التشغيل. كما جاءت هذه النتيجة متفقة مع ما جاء في دراسة أسامة القاضي (دراسة حول أداء المشروعات الصغيرة الممولة بقروض من هيئة مكافحة البطالة – حالة محافظة حلب) التي أوضحت أن (٧٠%) من أسر المستفيدين من قروض الهيئة قد تحسن مستواها المعيشي، وأن ٥٤% من المستفيدين قد ارتفع دخلهم الشهري. وفي معرض المقارنة بين المدينتين وصلت قدرة مشاريع التشغيل على تحقيق دخل ثابت للمستفيدين في إدلب إلى درجة عالية وفي إربد إلى درجة متوسطة، وهذا عائد لنجاح هذه المشاريع بقوة أكبر في إدلب مقارنة مع مدينة إربد. كما

أن تكاليف الحياة في مدينة إدلب أكثر يسراً من مدينة إربد الأردنية (وحتى من غالبيــة المــدن السورية الأخرى) مما يجعل دخول هذه المشروعات أقدر على تكاليف الحياة. كذلك فإن عامل قيمة القرض لعب دوراً كبيراً في هذا المجال فالقرض أكبر في إدلب عما هو عليه في إربد مما ولّد دخلاً أكبر. كما ظهر خلال المسح ميل شديد عند المستفيد من قروض هيئة التــشغيل فــي إدلب للعمل بجدية أكبر مما هو عليه المستفيد في مدينة إربد وذلك بسبب إصراره الكبير علــى الانطلاق بمشروعه بنجاح كي يستطيع تأمين دخل لعائلته مع الالتزام الــشديد بتــسديد أقــساط القرض المترتبة عليه خوفاً من المساءلة القانونية التي قد تترتب عليه في حال التقصير. كما أن تطوير المشاريع في إدلب كان حاضراً بقوة عما هو في إربد. ولعل هذا التطــوير هــو الــذي استطاع تالياً أن يعطي القدرة لهذه المشاريع على توفير الدخول الثابتة للمستفيدين وأسرهم وهذا يفسر تالياً ارتفاع المتوسط الحسابي لذلك في إدلب عنه في إربد جراء ارتفاع معدلات تطــوير المشاريع هناك وهذا ما يعطي صورة منطقية وعقلانية لكل ما سبق.

وانعكست النتائج السابقة على قدرة المستفيدين في إدلب وإربد على تحقيق وفورات مالية لجهة ادخارها للمستقبل. وليس بمستغرب وفق ما سبق أن تكون قدرة المستفيدين في إدلب على تحقيق ذلك أعلى مما هو عليه الحال لدى المستفيدين في إربد، وإن كانت القدرة على ذلك عموماً متدنية، وذلك عائد بالدرجة الأولى لحداثة عهد هذه المشاريع، والتزام غالبية المستفيدين حتــى لحظة القيام بالمسح الميداني بدفع أقساط القروض التي أخذوها من الصندوق أو الهيئة.وهذا يتفق مع دراسة مجيد الحمادي (واقع الصناعات الصغيرة ومبررات تطويرها من وجهة نظر إنمائية) التي أكدت على ضعف الوفورات الاقتصادية المتحققة من هذه المشاريع.

كما تشير نتائج الدراسة فيما يتصل بقدرة مشاريع التشغيل على الحد من البطالة إلى أن هذه المشاريع استطاعت تأمين فرص عمل للمستفيدين من القروض المقدمة من كلٍ من الهيئــة

والصندوق من خلال تمويل مشاريع فردية لهؤلاء المستفيدين. مما يجعل هذه المشاريع من الوسائل ذات الجدوى الاقتصادية المرتفعة في معرض تأمين فرص العمل للأفراد باعتبار أن تكلفة فرصة العمل منخفضة مقارنة مع المشاريع الكبيرة. وهذا يتفق مع دراسة عدنان فضل أبو الهيجاء (الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية) التي أشارت إلى أن تكلفة خلق فرصة عمل واحدة في الصناعات الصغيرة لا تتجاوز (١٠%) من تكلفتها في الصناعات الكبيرة. كما أن هذه النتائج تتفق مع الإحصاءات والدراسات العالمية حيث تساهم مشاريع التشغيل في توفير (٣٣%) من فرص العمل في كندا و(٨٥%) في غانا و(٨٨%) في اندونيسيا و(٧٤%) في كل من الفلبين ونيجيريا، و(٦٣%) في تنزانيا[1]. ومع ذلك فإن مشاريع التشغيل لم تتمكن من توفير فرص عمل لغير المستفيدين إلا بدرجة ضعيفة وهذا يتفق مع ما وصلت إليه دراسة بركات الشناق (دور مشاريع الأسر المنتجة الممولة من وزارة التنمية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة للأسر المستفيدة في محافظة إربد) التي أكدت أن مشاريع التشغيل استطاعت وبدرجة جيدة توفير فرص عمل لأصحابها في حين أن أثرها كان ضعيفاً في توفير فرص عمل للآخرين. وهذا أمر طبيعي كون هذه المشاريع تتصف عموما بأنها مشروعات فردية وذلك نتيجة ضعف التمويل، مما أفرز مشروعات صغيرة لا تستطيع في معظمها إلا أن تؤمن فرصة عمل واحدة. ومن هنا تبدو النتيجة منطقية إذا كانت المشاريع في سوريا قد أسهمت بتأمين فرص عمل لأفراد من أسرة المستفيد بسوية أكبر مما هو عليه في الأردن، وذلك مبني على أن القروض في سوريا أكبر من مثيلاتها في الأردن. وفي مجال تأمين فرص عمل للآخرين من أفراد المجتمع المحلي فهو ضعيف جداً وهذه النتيجة منطقية وتتفق مع ما سبق.

[1] حسن، توفيق عبد الرحيم. إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ص ٢٣.

وفي معرض قدرة هذه المشاريع على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للأسر وبعبارة أخرى محاربة الفقر لدى المستفيدين وأسرهم فقد لعبت مشاريع التشغيل دوراً بارزاً في محاربة الفقر والحد منه. حيث عملت على تأمين فرص العمل للأسر الفقيرة. مما أسهم في توليد دخل يحقق لهم مستلزمات العيش الضرورية، وزيادة دخول هذه الأسر وتحسين مستوى المعيشة لديهم، وهذا ما يتفق مع دراسة بركات محمود الشناق (دور مشاريع الأسر المنتجة الممولة من وزارة التنمية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة للأسر المستفيدة في محافظة إربد) التي أظهرت تحسناً جيداً في دخل الأسر الفقيرة التي استفادت من قروض مشاريع التشغيل (الأسر المنتجة)، كذلك زادت في دخولها، وحققت مستوى الكفاية للحاجات الضرورية، كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة إياد النسور (دور المؤسسات التمويلية الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن) التي أكدت أن المشروعات الصغيرة تشكل أحد الوسائل الفعالة في محاربة الفقر، وأكدت كذلك على قدرة هذه المشاريع على تحريك المدخرات في عملية التنمية. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي خرجت بها دراسة محمد زرقون وآخرون ( المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لمحاربة الفقر في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر) والتي شددت على الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة كبديل لتجديد الاستثمار وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبروز هذه المشاريع كأداة فعالة لمحاربة الفقر بعد العجز الذي أظهرته المؤسسات الكبيرة في هذا المضمار. في حين أن هذه النتيجة تخالف ما وصلت إليه دراسة ناصر مراد ومنصور الزين (دور المشروعات الصغيرة في تقليص الفقر).التي تشير إلى عدم إحداث المشروعات الصغيرة تحسناً يذكر في المستوى المعيشي للفقراء في الجزائر.

ومن جانب آخر يظهر دور مشاريع التشغيل جلياً في محاربة الفقر والعمل على توفير الحاجات الأساسية للأسر من خلال توجه هذه المشاريع لشريحة كبيرة من الفئات المتدنية تعليمياً

فقد تبين أن أكثر من ٧٥% من عينة الدراسة هم من الحاصلين على شهادة التعليم الثانوي أو أقل وهؤلاء هم أقل الفئات حظاً في إيجاد فرص العمل، وبالتالي فهم أكثر الفئات تعرضاً للفقر وما توجه مشاريع التشغيل إليهم إلا نتاج طبيعي لدور هذه المشاريع الفعال في محاربة الفقر.

أما فيما يتعلق باختلاف نتائج المسح الاجتماعي بين مدينتي إدلب وإربد فيمكن تبرير هذا الفارق بين كلا المدينتين بأن مدينة إدلب تميل إلى الطبيعة الريفية بشكل كبير حيث أنه لا توجد فيها المقومات الاقتصادية الكبيرة مما خلق مستوىً اقتصادياً يتصف على العموم بميله على انخفاض المستوى المعيشي فجاءت مشاريع التشغيل وحركت السوق وأفضت إلى حركة اقتصادية عملت على محاربة الفقر لدى المستفيدين وعدد آخر ممن استفاد من قيام هذه المشاريع من عمال وصغار التجار وساعد بشكل واضح في تأمين الحاجات الأساسية لهذه الأسر بقوة كبيرة وبفارق واضح عن مدينة إربد التي وصل فيها النشاط الاقتصادي والتجاري درجة عالية فأصبح السوق فيها أكثر إشباعاً من إدلب التي هي بحاجة إلى الكثير من المشاريع التجارية والصناعية والخدمية فانعكس ذلك نجاحاً أكبر لهذه المشاريع في تحريك عجلة الاقتصاد، وأدى إلى عمل جاد في طريق محاربة الفقر والحد منه فالبيئة الاستثمارية في هذه المدينة عطشى لأي محرك اقتصادي أيا كان مصدره فجاءت مشاريع التشغيل لتكون هذا المحرك. كما أن إشباع الحاجات الأساسية للأسرة أسهل بكثير في مدينة إدلب وذلك لانخفاض تكاليف الحياة أساساً مقارنة بمدينة إربد.

أما فيما يتصل بالمرأة المستفيدة فقد استطاعت مشاريع التشغيل أن تحدث تأثيرات إيجابية كبيرة في حياة المرأة المستفيدة على الصعيد الاقتصادي، فقد كان المتوسط الحسابي الكلي لآثار المشاريع اقتصادياً على النساء المستفيدات في إدلب عالياً. في حين كان في إربد متدنياً.

وهذا كله يعطي صورة على أن مشاريع التشغيل قد أحدثت تأثيرات اقتصادية مهمة في حياة المرأة وهذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة الباحثة نسرين خليل (الفقر والبطالة ومدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حلها وخاصة عند المرأة) التي أظهرت أهمية البرامج التنموية والتمويلية باعتبارها عاملاً مؤثراً في تنمية المجتمعات المحلية وخاصة عند النساء، كما أثبتت أن المرأة لديها القدرة على تأسيس وإدارة المشروعات الصغيرة بنجاح وفعالية، وقدرة المرأة أيضاً من خلال هذه المشاريع على المساهمة في زيادة دخل أسرتها ورفع المستوى المعيشي لها.

**رابعاً: الآثار الاجتماعية**

عملت مشاريع التشغيل على إحداث عدد من التغيرات الاجتماعية فقد أظهرت نتائج التحليل الذي أجري للاستبانة المعدة لخدمة هذه الدراسة عدداً من الآثار فيما يخص النقاط التي تضمنتها هذه الاستبانة فقد ظهر جلياً تأثر المستفيدين اجتماعياً من هذه المشاريع في كل من إدلب وإربد والجدول التالي يرصد للمتوسطات الحسابية لإجابات المستطلع آراؤهم من المستفيدين باستخدام هذه الاستبانة موزعين حسب البلد وفق ما يلي:

الجدول رقم (٣١)

المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة المتعلقة بالآثار الاجتماعية

| رقم الفقرة | الفقرة / المدينة | إدلب | إربد | متوسط المجتمع |
|---|---|---|---|---|
| ١ | أسهم المشروع في تحسين مكانتي الاجتماعية | ٤,٣٨ | ٢,٧١ | ٣,٥٣ |
| ٢ | دفعني المشروع للاعتماد على نفسي | ٤,٥٣ | ٤,٣٤ | ٤,٤٣ |
| ٣ | أسهم المشروع في تنمية مهاراتي العملية والإدارية | ٤,٥١ | ٣,٦٧ | ٤,٠٨ |
| ٤ | حسّن المشروع من مكانة أسرتي | ٤,٢٨ | ٢,١٤ | ٣,١٩ |
| ٥ | أسهم المشروع بزيادة الوعي بشؤون الأسرة والأطفال | ٢,٨٩ | ١,٢١ | ٢,٠٣ |
| ٦ | حمّلك المشروع أعباء أثرت على واجباتك تجاه أسرتك | ١,٢٧ | ١,٣٧ | ١,٣٢ |
| ٧ | سبب المشروع أي خلافات مع أفراد أسرتك | ١,٠٨ | ١,١٢ | ١,١٠ |
| ٨ | تشرف بنفسك على المشروع | ٤,٧٦ | ٤,٥٠ | ٤,٦٢ |
| ٩ | أسهم المشروع في زيادة قدرتك على اتخاذ القرار فيما يتعلق بمشروعك | ٤,٨٠ | ٤,٣٥ | ٤,٥٧ |
| | المتوسط الكلي | ٣,٦١ | ٢,٨٢ | ٣,٢١ |



ومن خلال الجدول السابق يمكن رصد النتائج والحقائق التالية:

لقد أسهمت مشاريع التشغيل في تحسين مكانة المستفيدين بدرجة عالية في إدلب وبدرجة متوسطة في إربد وهذا انعكاس واضح للصورة الجديدة المتمثلة في تحول الشخص من عاطل عن العمل أو موظف لدى الغير إلى مالك لمشروع يديره بنفسه ويعمل فيه لنفسه ولأسرته دون رب عمل يملك الوصاية عليه

أظهرت نتائج المسح الميداني دفعاً قوياً جدا للمستفيدين للاعتماد على أنفسهم وظهر هذا الأمر بدرجة عالية في كلٍ من إدلب وإربد على السواء ولعل النسبة العالية جداً لفئة الشباب هو عامل مهم جداً في رفع الروح المعنوية لديهم ومساهم قوي جداً في دفعهم للاعتماد على أنفسهم دون سواهم في تسيير أمور مشاريعهم.

عملت هذه المشروعات على تنمية المهارات العملية والإدارية بدرجة عالية جداً في إدلب وبدرجة متوسطة في إربد. وهذا نتاج طبيعي إذا كانت النسبة الكبرى من المستفيدين هم من الجيل الشاب قليل الخبرة أساساً وقد دفعت هذه المشاريع المستفيد نحو زيادة وعيه بإدارة المشروع كما استطاع من خلالها تنمية مهاراته العملية فيما يتصل بطبيعة عمل المشروع وكذلك المهارات والخبرات الإدارية عبر إدارة المشروع من النواحي المالية والتنظيمية.

حسنت هذه المشروعات من الوضع الاجتماعي لأسرة المستفيد وبدرجة عالية في إدلب وبدرجة متوسطة في إربد. وذلك انطلاقاً من تحسين الوضع المعيشي لهذه الأسرة وكذلك جراء تأمين فرصة عمل للمستفيد وأحياناً لأفراد آخرين من أسرته.

لم يكن لهذه المشاريع دور كبير في زيادة الوعي لدى المستفيدين بشؤون الأسرة والأطفال وهذا أمر واقعي نوعاً ما لأن غالبية المستفيدين كانوا من الرجال كما أن مشاريع النساء المستفيدات كانت في الغالب تجارية أو خدمية لا ترتبط بالأمور الأسرية (إلا ما ندر) مما أدى إلى عدم خلق زيادة في الوعي لدى المستفيدين في شؤون الأسرة والأطفال إلا بدرجة متدنية.

أظهر المستفيدون درجة عالية من الالتزام بإدارة مشاريعهم حيث يشرف المستفيد على مشروعه وهذا يتوافق منطقياً مع ما تم ملاحظته من نتائج أخرى.

مع إشراف المستفيدين بشكل كبير جداً على مشاريعهم الخاصة وتنمية مهاراتهم الإدارية والعملية أسهمت هذه المشاريع في زيادة القدرة لديهم مع مرور الأيام على اتخاذ القرار بكل ما يتعلق بتفاصيل عملهم في هذه المشاريع وهذا نتاج طبيعي لكل ما سبق.

نجحت مشاريع التشغيل في إحداث كل هذه الآثار الاجتماعية دونما أعباء كبيرة ألقت بكاهلها على عاتق المستفيدين. حيث أظهرت نتائج المسح الميداني انخفاض الأعباء التي تحملها المستفيدون في معرض علاقاتهم وروابطهم الأسرية وهذا أثر إيجابي. حيث أظهر الكثير منهم

الآثار الإيجابية لعملهم في مشاريعهم الخاصة فيما يتعلق بالروابط الأسـرية المتنامية داخل أسرهم بصورة أفضل مما كانت عليه سابقاً.

كذلك أسهمت هذه المشاريع في تحقيق هذه الآثار الاجتماعية دونما إحداث خلافات بين المستفيدين ومحيطهم الأسري حيث ندر وجود أي خلافات ارتبطت بتلك المشاريع.

وفي المحصلة بلغ المتوسط الكلي للآثار الاجتماعية في مدينة إدلب (٣,٦١) وهو مستوى عالٍ، في حين بلغ في مدينة إربد (٢,٨٢) وهو مستوى متوسط.

أما فيما يتصل بالآثار الاجتماعية لهذه المشاريع على المرأة المستفيدة فقد بين المسح الاجتماعي الشامل المدى الذي تأثرت به النساء اللواتي قمن بمشاريع ممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في إربد وهيئة التشغيل في إدلب. الجدول التالي يظهر نتائج هذا المسح على النساء المستفيدات.

الجدول رقم (٣٢)

المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة المتعلقة بالآثار الاجتماعية بالنسبة للنساء

| رقم الفقرة | المدينة / المجال | إدلب | إربد |
|---|---|---|---|
| ١ | أسهم المشروع في تحسين مكانتي الاجتماعية | ٤,١٤ | ٢,٨٣ |
| ٢ | دفعني المشروع للاعتماد على نفسي | ٤,٤٣ | ٤,٣٧ |
| ٣ | أسهم المشروع في تنمية مهاراتي العملية والإدارية | ٤,٤٣ | ٣,٧ |
| ٤ | حسّن المشروع من مكانة أسرتي | ٤,١٤ | ٢,١٣ |
| ٥ | أسهم المشروع بزيادة الوعي بشؤون الأسرة والأطفال | ٤,٢٩ | ١,٣٣ |
| ٦ | حمّلك المشروع أعباء أثرت على واجباتك تجاه أسرتك | ١,٧١ | ١,٦ |
| ٧ | سبب المشروع أي خلافات مع أفراد أسرتك | ١ | ١,١٣ |
| ٨ | تشرف بنفسك على المشروع | ٤,٥٧ | ٤,٣ |
| ٩ | أسهم المشروع في زيادة قدرتك على اتخاذ القرار فيما يتعلق بمشروعك | ٤,٧٥ | ٤,٣٥ |
| | المتوسط الكلي | ٣,٧٠ | ٢,٨٢ |

ومن هذا الجدول يتضح أن مشاريع التشغيل أسهمت في تحسين مكانة المرأة المستفيدة اجتماعياً بدرجة عالية في مدينة إدلب، وبدرجة متوسطة في مدينة إربد. كما حسنت من مكانة أسرتها بدرجة عالية في إدلب، ومتدنية في إربد.

كما دفعت مشاريع التشغيل المرأة المستفيدة في كلا المدينتين إلى الاعتماد على نفسها وطورت من المهارات الإدارية والعملية لديها، مما أدى إلى إشرافها على مشروعها واتخاذ القرار حيال كل ما يتصل بعمل هذه المشاريع وكل هذا كان بدرجة عالية. وقد زادت هذه المشاريع من خبرة المرأة المستفيدة بشؤون بيتها وأولادها بدرجة عالية في إدلب، ومتدنية في إربد..

ومن جانب آخر أظهرت النتائج جانباً إيجابياً كبيراً في دعم المرأة، عندما تبين انخفاض الآثار الاجتماعية السلبية من خلال عدم تحميل هذه المشاريع للمستفيدة أي أعباء تنعكس سلباً على واجباتها تجاه أسرتها أو أنها خلقت خلافات في محيطها العائلي حيث بين المسح الميداني تدني هذه الآثار بشكل واضح لدى مجموع النساء في مجتمع الدراسة ككل. وفي المحصلة كانت التأثيرات الاجتماعية الكلية عالية في إدلب، ومتوسطة في إربد.

في معرض مناقشة الآثار الاجتماعية المتحققة جراء مشاريع التشغيل يظهر جلياً مقدار الدور الذي لعبته هذه المشاريع في إحداث تطورات اجتماعية مهمة في حياة المستفيدين.

الاجتماعية فقد أسهمت هذه المشاريع في تحسين المكانة الاجتماعية للمستفيد وهذا يوضح أحد أهم الجوانب الاجتماعية والنفسية التي انعكست عليه كنتيجة لهذه المشاريع. حيث عملت على الانتقال بهذا الإنسان من عاطل عن العمل أو متقاعد أو عامل لدى الغير إلى مالك لمنشأة خاصة به، وأصبح تالياً سيداً في رزقه بعد أن كان عاملاً مأجوراً أو بلا عمل، وهذا ما يترجم على أرض الواقع إلى تحسن واضح في مكانة هذا الشخص في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه

وذلك جراء تبدل نظرة الناس له، وتحولها من نظرة نحو عامل إلى نظرة نحو رب عمل. كما أظهرت نتائج المسح الميداني تحسن ملحوظ في مكانة أسرة المستفيد جراء هذه المشاريع، وهذا يبدو منطقياً إذا كانت الأسرة تستمد مكانتها بالدرجة الأولى من مكانة الشخص ذاته باعتباره رب الأسرة.

كما بينت نتائج هذا المسح الاجتماعي زيادة الثقة لدى المستفيد واعتماده المتنامي على نفسه جراء تحمله مسؤولية إدارة مشروعه الخاص بعد أن كان عاملاً منفذاً لأوامر وتوجيهات رب العمل أو كان عاطلاً عن العمل في كثير من الأحيان يحصل على دخله من شخص آخر. وهذا أسهم بدرجة كبيرة في تنمية مهارته العملية والإدارية في عمله من خلال انتقال عبء المسؤولية عن المنشأة إلى كاهله كونه المالك لها وبها يرتبط مصدر رزقه ورزق أسرته. وهذا كله دفع المستفيد إلى الإشراف بنفسه على مشروعه وتسلم دون غيره المبادرة في إدارة العمل فيه واتخاذ كل ما يتطلب عمله من قرارات ورسم توجهات. وهذه النتيجة تبدو منطقية وهي تتفق مع دراسة الجمعية العلمية الملكية، والأسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض صندوق التنمية والتشغيل على مستوى المنتفعين) والتي أشارت إلى وجود تأثيرات اجتماعية ايجابية للمشاريع في العديد من المجالات منها المكانة والعلاقات الاجتماعية والاستقلالية وزيادة الثقة في النفس وتحسن وضع الأسرة اجتماعياً.

ومن جانب آخر يظهر بجلاء أثر إيجابي ثانٍ يتمثل في عدم إحداث هذه المشاريع أي مشكلات اجتماعية تصيب المستفيد في صميم علاقاته العائلية، وهذا أمر إيجابي جداً يكمله عدم إرهاق المستفيد بأعباء تؤثر على هذه العلاقات.

وفي ذات السياق يبدو أن مشاريع التشغيل دفعت المستفيد للعمل بالدرجة الأولى مما أغفل جانب الوعي بشؤون الأسرة والأطفال لديهم، وهذا أمر يبدو طبيعياً في ظل النسبة

المرتفعة للمستفيدين من الرجال الذين لا يتحملون أساساً مهمة الاعتناء بالأطفال أو تولي شؤون الأسرة البيتية.

وفي معرض المقارنة بين نتائج المسح الاجتماعي في مدينتي إدلب وإربد كلاً على حدة تبدو مشاريع التشغيل أكثر أثراً على المستفيدين في إدلب عما هو الحال في مدينة إربد وهذا عائد إلى عملهم الصارم في مشاريعهم والجدية التي ظهرت جلياً في عمل هؤلاء المستفيدين عند زيارتهم وملء الاستبانات من قبلهم فقد أظهر المستفيدون في إدلب درجة عالية وإربد درجة متوسطة من الاهتمام في مشروعاتهم وحرصاً شديداً على ربط أرزاقهم وأعمالهم بهذه المشاريع مما أشعرهم باهتمام واحترام يبادر الآخرون بإظهارة لهم.

كما أن مكانة المستفيد في إدلب شهدت تحسناً أكبر مما شهدته مكانة المستفيد في مدينة إربد، وهذا يبدو منطقياً إذا علمنا أن المستوى التعليمي للمستفيدين في إربد أعلى بكثير من المستوى التعليمي للمستفيدين في مدينة إدلب مما يعطي مكانة اجتماعية أكبر للمستفيد في إربد حتى قبل المشاريع ما يغنيهم عنها لغاية تحسين مكانتهم الاجتماعية. وكذلك فإن مكانة أي شخص في الأردن عموماً غالباً ما تأتي من انتمائه العشائري قبل أي اعتبار آخر، كما أن المستوى الثقافي يلعب الدور نفسه بالنسبة لمهارات المستفيد العملية والإدارية فارتفاع هذا المستوى لدى المستفيدين في مدينة إربد لا يعطي لمشاريع التشغيل التي قاموا بها دوراً في تنمية هذه المهارات لديهم لسبق نموها بمستوى أعلى مما هي لدى المستفيدين في مدينة إدلب الذين استفادوا من تجربة مشاريع التشغيل إلى أبعد حد في ظل تدني المستوى الثقافي والتعليمي لدى الكثيرين منهم.

أما بالنسبة للمرأة المستفيدة فمع خروجها إلى سوق العمل وأخذ المبادرة إلى جانب الرجل في تحمل المسؤولية وفرت لها مشاريع التشغيل فرصة الاحتكاك مع الآخرين واكتساب

المهارات العملية والإدارية من خلال العمل في مشروعها الخاص وبناء شبكة مـن العلاقـات الاجتماعية ما كانت أن تحققها في حياتها داخل جدران منزلها فانعكس ذلك تحسناً كبيراً علـى مكانتها ومكانة أسرتها في الوسط الاجتماعي الذي بدأ بالنظر إليها باحترام نتيجـة مـشاركتها الرجل في العمل وتحمل أعباء الحياة المادية وعمل ذلك على دفعها للاعتماد على نفـسها فـي معرض إدارة العمل في مشروعها الخاص والإشراف عليه واتخاذ كل ما يتصل به من قرارات وهذه النتيجة تبدو عقلانية جداً في خضم ولوج المرأة في ميدان العمل الذي تكون فيـه سـيدة نفسها دون رب عمل يتحكم في طريقة عملها ووقتها مما يحرمها الكثير من المزايا التي تتـوفر في مشاريع التشغيل حيث يمكن للمرأة أن تحقق من خلالها التنسيق بين عملها وبيتها مما يسهم في عدم إحداث آثار جانبية تؤثر سلباً على علاقتها في محيطها الأسري، ويحملها أعباء فيما لو كانت تعمل لدى الآخرين وهذا كله يسهم في دعم المرأة وتمكينها من لعب دورها فـي تحقيـق التنمية. وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء في دراسة يوكو ماتسويا وفاطمة أبـو كـف (المـشاريع الإنتاجية وتمكين المرأة) (٢٠٠٣) التي أكدت أن مشاركة المرأة بالأعمال الإنتاجية تؤدي بهـا إلى الدخول في حلقة من حلقات تمكين المرأة، كما أظهرت أن النساء اللواتي نجحن في نشاطات مشاريعهن الإنتاجية قد أظهرن زيادة واضحة في الثقة والاعتماد على النفس.

أما في معرض التباين في نتائج المسح الاجتماعي الشامل للنساء المستفيدات في كلٍ من إدلب وإربد، فذلك عائد إلى أسباب تتجذر في واقع كل مدينة على حدة فعلى الصعيد الاجتماعي أسهمت مشاريع التشغيل بدرجة عالية جداً بتحسين المكانة الاجتماعية للمرأة في إدلـب بينمـا اعتبرت النساء المستفيدات في إربد أن مكانتها الاجتماعية قد تحسنت بدرجة متوسطة وهذا نابع من ارتفاع الثقافة والمستوى التعليمي والاجتماعي لدى نساء إربد عما هو الحال في إدلب ممـا سمح للمرأة في إربد ببناء مكانة اجتماعية متميزة دونما حاجة إلى هذه المشاريع التي أضـافت

قدراً يسيراً على هذه المكانة. في حين أن هذه المشاريع كانت الأسلوب الناجح جداً لدى المرأة المستفيدة في إدلب لبناء مكانة اجتماعية خاصة بها في ظل الالتزام الكبير للمرأة ببيتها بدرجة أعلى مما تم ملاحظته حين جمع البيانات في إربد.

وفي نفس هذا السياق شعرت المرأة في مدينة إدلب بتحسن واضح وملموس في مكانة أسرتها في حين لم تؤثر هذه المشروعات على مكانة المرأة المستفيدة في إربد إلا بدرجة متوسطة والسبب وراء ذلك هو أن مكانة أي أسرة في الأردن عموماً تنبع من العشيرة التي تنتمي إليها بالدرجة الأولى قبل أي اعتبار آخر.

ويلاحظ من جهة أخرى أن مشاريع التشغيل في إدلب أسهمت بزيادة الوعي لدى المرأة بشؤون الأسرة لأن الكثير منها كان يرتبط بعمل يقترب من هم المرأة الأول وهو إدارة شؤون منزلها وهذا انعكس زيادة واضحة في وعيها بشؤون أسرتها وأولادها وبدرجة عالية. في حين كان هذا الأثر ضعيفاً لدى نساء إربد. وهذا يترجم على أرض الواقع ضعف قدرة مشاريع التشغيل هناك في زيادة وعي هؤلاء النسوة بشؤون أسرهم وأولادهم وذلك نابع من انتشار عادة الاعتماد الكثيف جداً في إربد على إرسال الأطفال إلى رياض الأطفال والحضانات.

كما أظهرت هذه المشاريع دوراً في زيادة المهارات العملية والإدارية لدى مجموع المستفيدات بشكل كبير وهذا ما بينته نتائج المسح الميداني، حيث ظهر مستوى عالٍ لدى النساء في كلا المدينتين بفرق واضح لصالح النساء في إدلب وذلك يعود إلى ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي الواضح جداً لدى نساء إربد عما هو الحال لدى شقيقاتهن في إدلب مما أكسبهن مهارات ذاتية متميزة لم تزد مشاريع التشغيل عليها إلا قدراً يسيراً بينما كانت مشاريع التشغيل في مدينة إدلب وسيلة رئيسية في دفع النساء نحو أخذ المبادرة والخوض في غمار العمل والإدارة مما جعل النساء في إدلب تظهر تأثراً كبيراً في مجال زيادة الخبرة لديها في الوقت

الذي اعتادت فيه غالبية النساء هناك على الجلوس في المنازل مع وجود قلة منهن يتابعن تحصيلهن التعليمي إلى مستويات جامعية.

وفيما يخص إشراف النساء على مشاريعهن الخاصة وكذلك قدرتهن على اتخاذ القرار فيما يتعلق بإدارتها فقد أظهر المسح الميداني الأثر الواضح لهذه المشروعات في دفع المرأة المستفيدة لتتبوأ مكانة تمكنها من إدارة أعمال خاصة بها جنباً إلى جنب مع الرجل وهذا يظهر دوراً مهماً في تمكين المرأة من أخذ دورها إلى جانب الرجل، وهذا ما يتفق مع دراسة ستناي شامي ولوسين تامنيان (المرأة، العمل ومشاريع التنمية حالتان دراسيتان من الأردن) التي خلصت إلى أن مشاريع التنمية قد أدت إلى زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل.

## التوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مشاريع التشغيل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الاعتماد على التحليل المقارن بين الدور التنموي للمشاريع الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في المملكة الأردنية الهاشمية والمشاريع الممولة من قبل هيئة التشغيل في الجمهورية العربية السورية وقد استعانت هذه الدراسة بمختلف أدوات التحليل الوصفي والقياسي لتحقيق هدفها ، وخلصت إلى عدد من التوصيات وهي تتوزع إلى توصيات أكاديمية وتوصيات عملية.

**أولاً: التوصيات الأكاديمية**

١. الاستمرار بإجراء البحوث والمسوح الميدانية لمشاريع التشغيل الصغيرة وكذلك الصغرى في سوريا باعتبار أن سورية حديثة العهد بمثل هذه المشاريع، وتتطلب دراسات ميدانية واسعة تتلمس لآثارها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي هناك، وفي المقابل العمل على تطوير الاستفادة منها من خلال تحديد نقاط الضعف والقوة فيها والعمل على تلافي معيقات نهوضها.

٢. إجراء المزيد من الدراسات المقارنة على شاكلة هذه الدراسة بغرض إيجاد نقاط التقاطع بين التجارب العربية الأخرى في مجال مشاريع التشغيل والاستفادة من هذه التجارب في الحد من الفقر ومحاربة البطالة.

**ثانياً: التوصيات العملية**

١. تخصيص جزء مهم من التمويل المخصص لإقراض أصحاب مشاريع التشغيل نحو المشاريع الصناعية وإعطائها حصة الأسد من هذه القروض بهدف العمل على زيادة الإنتاج وتحريك عجلة الصناعة الوطنية.

٢. اعتماد عدد من الأساليب الإدارية بغرض تسهيل الإجراءات الإدارية على المقترضين كتطبيق نظام النافذة الواحدة في الإجراءات والمعاملات التي تحتاج إلى الجهد والعناء.

٣. زيادة عدد الموظفين في هيئة التشغيل وتنمية المشروعات التي خلفت هيئة مكافحة البطالة في سوريا لزيادة فعالية هذه الهيئة في ضوء التراكمات الكبيرة في طلبات القروض التي شهدتها الهيئة السابقة.

٤. التسهيل على المقترضين في موضوع الكفالات والقبول بالمشروع نفسه كضامن للقرض دونما الحاجة لإرباك المقترض في السعي لتأمين كفلاء أو عقارات للكفالات العينية.

٥. الاستفادة من التجربة الأردنية في الكثير من النقاط ومن أبرزها:

- بناء مكاتب الهيئة بحيث تضم صالات استقبال مريحة للمراجعين تحوي على مقاعد وطاولات ووسائل تخدم المراجعين.
- بناء قاعدة بيانات حاسوبية ووضعها على شبكة الانترنيت حول المشاريع الممولة من قبل الهيئة على غرار ما يقوم به الصندوق، ونشر الإحصاءات والبيانات التي تفيد المقترضين والباحثين على السواء على شبكة الانترنيت.

٦. العمل في الهيئة بروح تنموية وليست حسابية بمعنى التركيز على الهم الأول للهيئة وهو التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودعم المستفيدين من خلال تسهيل الحصول على القروض وإطالة فترة سداد القروض ومنحه فترة سماح أطول، ودعم المشاريع التي تتطلب عدد كبير من العمال والوظائف بهدف محاربة البطالة قدر الإمكان.

# الخاتمة

مع نهاية صفحات هذه الدراسة من الواجب إلقاء الضوء على عمل كلٍ من الصندوق والهيئة بشيء من التمعن والمراجعة.

فقد أظهر صندوق التنمية والتشغيل قدراً من النجاح في تحقيقه لأهداف التنمية من خلال دعم وتمويل الأفراد الذين أقاموا مشاريع خاصة بهم حققت لهم، ولغيرهم فرص العمل والدخل المناسب الذي لبى الكثير من الحاجات التي تلزم الأسرة مما ساهم بقدر كبير في الحد من الفقر، ومحاربة البطالة بين صفوف هؤلاء الأفراد. ولعل إطلاق صندوق التنمية والتشغيل لجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز التي تعطى لأصحاب المشاريع المتميزة والناجحة لهو دليل على تعميق سياسة الصندوق الهادفة لدعم هذه المشاريع، واحتضان أصحابها تحقيقاً لأكبر قدر ممكن من التنمية.

وفي المقابل كان لهيئة التشغيل في سوريا إنجازات متميزة رغم قصر عهدها بالتمويل الصغير. حيث استطاعت على مدار خمسة أعوام أن تمول آلاف المشاريع التي خلقت آلاف فرص العمل وأسهمت بقوة في تحسين الوضع المعيشي للمستفيدين وعدد لا بأس به من الآخرين.

وقد أظهرت المشاريع الممولة من قبل الهيئة نجاحاً أكبر في تحقيق الأهداف المرجوة بتوفير فرص العمل، ومحاربة الفقر. وهذا عائد إلى أمر هام جداً يتمثل في أن الهيئة قدمت قروض أكبر قيمةً من الصندوق مما أدى إلى قوة أكبر لمشاريعها مقارنة مع مشاريع الصندوق، وهذا يعني أن زيادة رأس المال إضافة إلى المحفزات الأخرى كطول فترتي السماح، والسداد سيترجم إمكانية أكبر لتحقيق الغايات المنشودة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن هذه الدراسة تؤكد على الجدوى الاقتصادية الكبيرة لمشاريع التشغيل، كما تؤكد أيضاً على الأثر الاجتماعي القوي الذي أوجدته هذه المشاريع في حياة المستفيدين وأسرهم.

وبناءً على ذلك يمكن اعتبار هذه البرامج من السياسات الناجحة في مجال تحقيق التنمية لجميع أبناء الوطن وبجميع شرائحهم وفئاتهم. كما يمكن لهذه المشاريع أن تسهم بقوة كبيرة في تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية إذا طبقت برامج التمويل الصغير على عموم جغرافية الوطن وبغايات تأخذ باعتبارها مصلحة الوطن والمواطن بالدرجة الأولى دون أن تتحول هذه البرامج إلى مشاريع إقراض ربوية يراد منها زيادة رأس مال الصناديق والمؤسسات المانحة لهذه القروض. وقد دللت التجارب المطبقة ومنها التجربتين الأردنية والسورية في مجال التمويل الصغير على نجاعة هذا الأسلوب في الإسهام في حل واحدة من أعقد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وهي مشكلة البطالة في ظل عجز الجهاز الإداري الحكومي على استيعاب جيش العاطلين عن العمل الذي يتزايد يوماً بعد آخر.

وفي الختام أتمنى أن تكون هذه الدراسة قد حققت الهدف العلمي المراد منها الذي لا يندرج إلا في سبيل السعي لخدمة العلم و متابعة هموم الوطن والمواطن وتقديم أفضل ما يمكن في سبيل ذلك ومقصدي قبل هذا وبعده رضا الله وغفرانه.

# الملاحق

# الملحق رقم (١)

## الاستبانة المعدة لخدمة البحث

### استبانة

أخي الكريم............أختي الكريمة

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على دور مشروعات التشغيل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا نرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستبانة علماً بأنه سيتم التعامل مع جميع البيانات بموضوعية وسرية وذلك لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن التعاون.

الباحثة: عائشة حسن قرعوش

**أولا: البيانات الشخصية**

١-١- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

١-٢- المستوى التعليمي: ☐ أميّ ☐ ابتدائي ☐ إعدادي ☐ ثانوي

☐ معهد ☐ جامعي ☐ دراسات عليا

١-٣- العمر: ☐ ٢٩ سنة فأقل ☐ ٣٠ – ٣٩ سنة ☐ ٤٠ – ٤٩ سنة

☐ ٥٠ سنة فأكثر

١-٤- الوضع العائلي: ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق

١-٥- الحالة العملية قبل المشروع: ☐ بلا عمل ☐ موظف ☐ مزارع

☐ متقاعد ☐ عامل ☐ ربة منزل

☐ أخرى: تذكر................

١-٦- عدد أفراد الأسرة:............

١-٧- مصادر دخل المستفيد قبل المشروع: ☐ راتب منتظم ☐ ريع أرض

☐ دخل متقطع ☐ مصدر آخر للدخل يذكر .......

١-٨- نوع السكن: ☐ ملك ☐ إيجار

**ثانياً: التمويل**

٣-١- قيمة القرض المقدم من الصندوق/الهيئة: ----------------------------

٣-٢- فترة تسديد القرض: ----------------------------------

٣-٣- فترة السماح لبدء التسديد: ----------------------------------

٣-٤- مقدار الفائدة: ------------------ ونوعها: ------------------

☐ ثابتة ☐ متناقصة ☐ متزايدة

٣-٥- مصدر السداد: ☐ المشروع نفسه ☐ المشروع +مصدر آخر

☐ مصدر آخر غير المشروع)

**ثالثاً: بيانات المشروع**

٢-١- نوع المشروع: ☐ زراعي ☐ تجاري

☐ صناعي ☐ خدمات

٢-٢- تاريخ البدء بالمشروع:........................

٢-٣- الدوافع وراء تأسيس المشروع:

يرجى وضع إشارة (×) أمام واحدة أو أكثر من هذه الخيارات

| الدوافع | نعم | لا |
|---|---|---|
| الرغبة في العمل | | |
| تحسين الدخل | | |
| سهولة الحصول على القرض بفوائد بسيطة | | |
| عدم توافر فرصة عمل أخرى | | |

٢-٤- هل تعتبر بشكل عام أن مشروعك ناجح : ☐ نعم ☐ لا

**رابعاً: صعوبات الحصول على المشروع**

حدد الصعوبات التي واجهتك عند تأسيس المشروع: (اختر من الجدول الآتي)

| الصعوبات | نعم | لا |
|---|---|---|
| إجراءات إدارية | | |
| تأمين الكفالات المطلوبة. | | |
| تأمين المكان الملائم للمشروع | | |
| شي آخر يذكر:............................................. | | |

**خامساً: تقييم المستفيدين للقروض المقدمة من قبل الصندوق/الهيئة**

٥-١- هل كان القرض كاف لإقامة المشروع ☐ نعم ☐ لا

٥-٢-: هل فترة السماح كافية ☐ نعم ☐ لا

٥-٣- هل قيمة السداد الدوري مناسبة ☐ نعم ☐ لا

سادساً: الآثار الاقتصادية للمشروع

ضع إشارة (×) تحت الدرجة التي تنطبق على حالتك أمام كل من المجالات التالية والتي تعبّر عن درجة مساهمة المشروع في تحسينها

| المجال | بدرجة عالية جداً | بدرجة عالية | بدرجة متوسطة | بدرجة ضعيفة | لم يساهم |
|---|---|---|---|---|---|
| حسن المشروع في مستوى معيشة أسرتي | | | | | |
| حقق المشروع دخلاً ثابتاً لأسرتي | | | | | |
| حقق المشروع زيادة في مدخرات أسرتي | | | | | |
| ساهم المشروع بتوفير فرصة عمل لأحد أفراد أسرتي | | | | | |
| ساهم المشروع بتوفير فرصة عمل لأفراد من المجتمع المحلي | | | | | |
| يتم استخدام دخل المشروع في تسديد الأقساط | | | | | |
| يستخدم دخل المشروع في الإنفاق على الأسرة | | | | | |
| يستخدم دخل المشروع في تطوير المشروع | | | | | |
| أشبع المشروع الحاجات الأساسية للأسرة | | | | | |
| أسهم المشروع في توفير الكماليات لأفراد أسرتي | | | | | |

**سابعاً: الآثار الاجتماعية**

ضع إشارة (×) تحت الدرجة التي تنطبق على حالتك أمام كل من المجالات التالية والتي تعبّر عن درجة مساهمة المشروع في تحسين واقعك الاجتماعي

| المجال | بدرجة عالية جداً | بدرجة عالية | بدرجة متوسطة | بدرجة ضعيفة | لم يساهم |
|---|---|---|---|---|---|
| أسهم المشروع في تحسين مكانتي الاجتماعية | | | | | |
| دفعني المشروع للاعتماد على نفسي | | | | | |
| أسهم المشروع في تنمية مهاراتي العملية والإدارية | | | | | |
| حسّن المشروع من مكانة أسرتي | | | | | |
| أسهم المشروع بزيادة الوعي بشؤون الأسرة والأطفال | | | | | |
| حمّلك المشروع أعباء أثرت على واجباتك تجاه أسرتك | | | | | |
| سبب المشروع أي خلافات مع أفراد أسرتك | | | | | |
| تشرف بنفسك على المشروع | | | | | |
| أسهم المشروع في زيادة قدرتك على اتخاذ القرار فيما يتعلق بمشروعك | | | | | |

## الملحق رقم (٢)

## قائمة المحكمين

| الاسم والرتبة | الاختصاص |
|---|---|
| أ.د قاسم حموري .................................... | تجارة دولية واقتصاد إسلامي |
| أ.د عبد الخالق ختاتنة .................................... | علم اجتماع |
| د. منير كرادشة .................................... | علم سكان |
| د. جمال أبو دولة .................................... | تنمية موارد بشرية |
| د. محمد الحوارني .................................... | علم اجتماع |

# Abstract

The purpose of the present study was to identify the role played by employment projects in the economic and social development by surveying and evaluating employment businesses funded by the Jordanian Development & Employment Fund and the Syrian Employment Corporation (previously known as Agency for Combating Unemployment) and to compare the microfinance experience in both Jordan and Syria. The present study sought to make clear some points related to the role of such projects in improving the beneficiary's incomes, restricting poverty rates, supporting woman, and enabling woman to reach the natural place where she can acquire her rights and enhances her collaborative efforts with man towards effective achievement and participation in the development process. Further, this study sought to identify obstacles facing such ventures for purpose of finding out their best way towards success.

To achieve study goals a questionnaire was developed to thoroughly survey the study sample which included all beneficiaries who manage their own businesses which are funded by the Jordanian Development & Employment Fund in Irbid City and by the Agency for Combating Unemployment in Syrian city of Edlib during the period from (2002-2006). The SPSS software program was used for data analysis. Major findings from the current study emphasized the venture's contribution to unemployment rates reduction, combating poverty efforts, supporting woman to work side by side with man in the development efforts. A number of academic and empirical recommendations were presented in light of the findings.

# المراجع

## أولاً: المراجع العربية

- الأسرج، حسين عبد اللطيف. مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد٢٢٩، مطابع مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٦

- أبو الهيجاء، عدنان. الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩١.

- أبو كريشة، عبد الرحيم. دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، ٢٠٠٣.

- باسيلي ، مكرم، حسن ، طارق ،محمود ،عمرو، رؤية إستراتيجية لتفعيل دور المشروعات الصغيرة في مواجهة التحديات المعاصرة، مجلد المؤتمر العلمي ١٦ جامعة المنصورة، ١٨-٢٠ نيسان، ٢٠٠٠.

- باقر، محمد، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦.

- البطاينة، منار تيسير. كفاءة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٤.

- بن علي ، بلعوز ، محمد ، اليفي اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل ٢ ، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر،١٧-١٨- نيسان، ٢٠٠٦.

- البنك الأهلي المصري، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ،النشرة الاقتصادية،العدد الرابع ،المجلد السابع والخمسون، القاهرة.

- ت ، س ، سوبرأمانيان وتعريب الدكتور طلعت الدمرداش " التصدير الكامن في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية .الاقتصادية ، العدد ٢١ ، ١٥ يونيو ٢٠٠٠.
- التميمي، أرشد فؤاد مجيد. مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني – دراسة تطبيقية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧.
- ثابت، ناصر. التنمية والتغيير الاجتماعي وتطبيقات على مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، مكتبة الإمارات، العين، ١٩٨٣.
- الجحيفي، لطف راجح. المنشآت الصغيرة والأصغر ودورها التنموي في اليمن، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧.
- الجمعية العلمية الملكية، ، مركز تكنولوجيا الحاسوب والتدريب والدراسات الصناعية، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض الممولة من صندوق التنمية والتشغيل على مستوى المنتفعين، ١٩٩٨.
- الجمعية العلمية الملكية، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل على مستوى المنتفعين، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ١٩٩٩.
- حداد ، مناور، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر،١٧-١٨- نيسان، ٢٠٠٦.

- حداد، مناور والخطيب؛ حازم. دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة إربد للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الأول، ٢٠٠٥.
- حسين، منصور وحبيب؛ كرم. التنمية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الوعي العربي: القاهرة، ١٩٧٨.
- حمدي، علي. واقع وآفاق مشاركة المرأة في قطاع المنشآت الصغيرة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية حول المرأة والمنشآت الصغرى، تونس، ٢٨-٣٠/٣/٢٠٠٦.
- الحمادي ، علي مجيد، واقع الصناعات الصغيرة ومبررات تطويرها من وجهة نظر إنمائية ، المجلد ١٦ ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر،١٧-١٨- نيسان، ٢٠٠٠.
- الحوت، علي. أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار الحكمة، طرابلس، ١٩٩١.
- الخلف، عثمان. دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ١٩٩٥.
- خليل، نسرين. الفقر والبطالة في محافظة عجلون ومدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حلها وخاصة عند المرأة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧.
- الرطروط، فواز. مستوى الإرتباط بين معدلات الفقر والبطالة في الأردن بالفترة من عام ١٩٨٧ إلى ٢٠٠٢ وعلاقته بالتخطيط لبرامج مشاريع توليد الدخل، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧.

- الرطروط، فواز. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج مشروعات توليد الدخل في الأردن بمطلع الألفية الثالثة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧.
- زرقون، محمد وبن نوى؛ مصطفى وعجيلة؛ محمد. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لمحاربة الفقر في ظل ظاهرةالعولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧.
- زغيب، شهرزاد و عيشاوي؛ ليلى. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، واقع و آفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط، ٨-٩ نيسان ٢٠٠٢.
- الزوايدة، مطلق. دور القروض الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، ٢٠٠٠.
- الزين، منصور، ومراد؛ ناصر. دور المشروعات الصغيرة في تقليص الفقر، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧.
- السعدي، أحمد. البيئة الاستثمارية مع الاهتمام بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، غرفة صناعة عمان، ١٩٩٨.
- سليمان، سليمان عواد. السياسات الداعمة لتمكين المرأة في العمل والحياة نماذج من برامج عمل اليونسكو في أفريقيا والمنطقة العربية محور سياسات وبرامج التعليم والتدريب المهني

وأثرها في زيادة القدرة الإنتاجية للمرأة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية حول المرأة والمنشآت الصغرى، تونس، ٢٨-٢٠٠٦/٣/٣٠.

- السهلاوي ، خالد بن عبد العزيز، معدل وعوامل انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية ،مجلة الإدارة العامة ، المجلد ٤١ ، العدد ٢ تموز، ٢٠٠١.

- شامي، ستناي و تامينيان؛ لوسين. **المرأة** ، العمل ومشاريع التنمية حالتان دراسيتان من الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثامن، العدد الثالث، ١٩٩٢.

- شتيوي، موسى. تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (١٣)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١.

- شتيوي، موسى وآخرون. دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة في الأردن، دار قنديل للنشر والتوزيع: عمان، ٢٠٠٢.

- شتيوي، موسى، دراسة تقييمية للمشاريع الإنتاجية المدرة للدخل المنفذة من قبل المنظمات غير الحكومية في الأردن، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦.

- شخاترة، حسين وآخرون. البطالة والفقر: واقع وتحديات، مؤسسة عبد الحميد شومان: عمان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، ٢٠٠٠.

- الشناق، بركات. دور مشاريع الأسر المنتجة الممولة من وزارة التنمية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة للأسر المستفيدة في محافظة إربد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٧.

- الصادق، عبد الله واليوشع؛ أحمد، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات البحرينية، مركز البحرين الاقتصادية والاجتماعية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، البحرين، ١٩٩٧.
- الصلح، كاميليا فوزي. جدوى وآليات عمل مرافق تمويل القروض الصغرى التي تستهدف النساء الفقيرات في كل من المناطق الحضرية والريفية في بلدان عربية مختارة رؤى نظرية واعتبارات عملية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، نيويورك، ٢٠٠١.
- صندوق التنمية والتشغيل، التقرير السنوي لسنة ٢٠٠١.
- صندوق التنمية والتشغيل، التقرير السنوي لسنة ٢٠٠٣.
- صندوق التنمية والتشغيل، التقرير السنوي لسنة ٢٠٠٤.
- صندوق التنمية والتشغيل، التقرير السنوي لسنة ٢٠٠٥.
- صندوق التنمية والتشغيل، التقرير السنوي لسنة ٢٠٠٦.
- العتوم، راضي. دور القروض الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية، مجلة السكان والتنمية، العدد السادس، ٢٠٠٠.
- عجمية، محمد وناصف؛ إيمان. التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، منشورات كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- عرابي، زياد علي. البطالة في سورية الوضع الراهن – الأسباب – الآثار – السياسات، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الإستراتيجية، دمشق.
- عريقات، سمير عبد الحميد. المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة، سلسلة مذكرات خارجية، رقم:١٦٢٢، معهد التخطيط القومي، مصر، يوليو ٢٠٠٤.

- العطية ، ماجدة، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
- علاونه، سعيد. المشاكل التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة في فلسطين ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧.
- العلايا، محمد والذيابات؛ خالد.تحليل الإنتاجية دالة الإنتاج في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن للفترة ١٩٨٣- ٢٠٠٥، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧.
- العمادي، محمد. التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة، دمشق، ١٩٦٩.
- عيد، حسن. دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٩٠.
- فايد، هشام. دور المؤسسات المالية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجربة شركه ضمان مخاطر الائتمان جمهوريه مصر العربية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧.
- قنطقجي، سامر مظهر. تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، دراسة مقارنة بين التجربتين الإيطالية والسورية ، جريدة الاقتصادية السورية – العدد ٩٢ تاريخ ٢٠٠٣/٠٤/١٣م.
- ماتسويا، يوكو و أبو كف؛ فاطمة. المشاريع الإنتاجية وتمكين المرأة، ترجمة عبد الله القدسي، مجلة السكان والتنمية، العدد التاسع، ٢٠٠٣.

- المصري، منذر واصف. أهمية مشاركة المرأة في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل لقومية حول المرأة والمنشآت الصغرى، تونس، ٢٨-٣٠/٣/٢٠٠٦.

- معروف، هوشيار. دراسات في التنمية الاقتصادية (إستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.

- المقابلة، إيهاب و المحروق؛ ماهر. المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، ومعوقاتها، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧.

- مقبل، عبد الواسع احمد. الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في الجمهورية اليمنية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد السابع،جامعة اليرموك ومركز الملكة رانيا للدراسات ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧.

- ملدعون،عيسى. تجربة الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في سورية "هيئة مكافحة البطالة سابقاً" ورقة عمل مقدمة في ندوة دور المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد من البطالة عمان -الاردن٢٨-٢٩/١٠/٢٠٠٧

- النجار، فايز والعلي؛ عبد الستار. الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

- النسور، إياد. دور المؤسسات التمويلية الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٩.

- الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات (هيئة مكافحة البطالة سابقاً)، البيانات السنوية.

- الوادي ، محمود حسين، المشروعات الصغيرة ، ماهية والتحديات الذاتية فيها،مع أشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن ، المجلة العربية للإدارة في التنمية الإدارية ، المجلد ٢٥ ، العدد ١ ،حزيران، ٢٠٠٥.

- ورقة عمل بعنوان "تجربة هيئة مكافحة البطالة في تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة" قدمت في "الملتقى الأول للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة" دمشق ٢٥-٢٧ نيسان ٢٠٠٦.

- يسري، أحمد عبد الرحمن. قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

**ثانياً: المراجع الأجنبية**

- Commission internationale d'histoire, petite entreprise et croissance industrielle dans le monde aux xix$^{éme}$ et xx$^{éme}$ siècles, tome 1,ed CNRS, 1981, P : 50.